جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
شويشي عدلان

إشراف الأستاذ :
د. بوستي توفيق

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
رياض مزيان	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
توفيق بوستي	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا و مقررا
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 - 2022

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
شويشي عدلان

إشراف الأستاذ :
د. بوستي توفيق

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
رياض مزيان	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
توفيق بوستي	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا و مقررا
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 - 2022

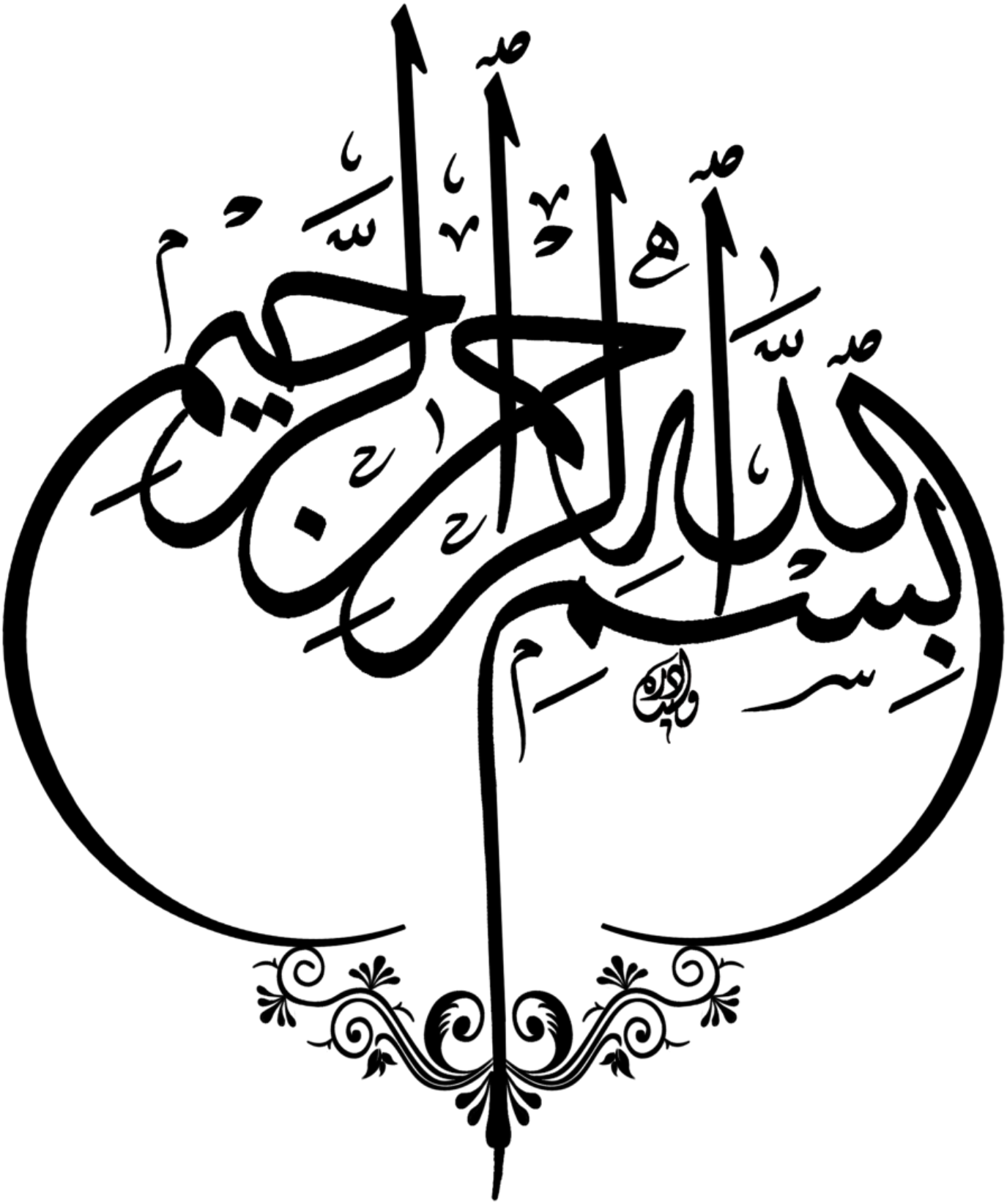
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرّهما، إلى من بذلا الكثير، وقدّما ما لا يمكن أن يردّ، إليكما تلك الكلمات أمي وأبي الغاليان،

إلى المرأة التي صنعت أيامي وكللتها بالجمال، زوجتي العزيزة: أهديك هذا البحث لأعبر لك عن مدى امتناني؛ لكونك دائمة الثقة بنجاحي.

إلى من أستمر بالتقدم لأجلهم، أولادي الأحبة، أهدي هذا البحث، فكم أتمنى أن أكون لكم خير قدوة وموجّه.

إلى من مَدّت أياديهم في أوقات الضعف، غير راضين باستكانتي أهدي هذا البحث، إليكم يا أصدقائي الدّاعمين في أحلك الظروف أهدي لحظة فرحي.

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا أهدي هذا البحث: إلى الأقارب قلبًا ودمًا ووفاءً.

إلى الأستاذ الدكتور بوستي توفيق الذي لطالما كان لنا سندا و عونا و لم يبخل علينا بالمعلومات.

إلي كافة الطاقم البيداغوجي و الإداري لقسم العلوم السياسية .

الطالب : شويشي عدلان

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القدافي وتداعياته الإقليمية، من خلال تحليل مفهوم التدخل العسكري، هذا المفهوم المعتمد من طرف تركيا بعد تحول سياستها من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة، مستغلة بذلك الأزمة الليبية وعدم الاستقرار الداخلي والانفلات الأمني، حيث تضمن موضوعنا العوامل الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية وحتى الإيديولوجية، كأسباب رئيسية للتدخل العسكري التركي ، والذي كان له الأثر الكبير على اختلال موازين القوى داخل ليبيا، هذا الموقف التركي الذي أثار ردود أفعال دولية وإقليمية نظرا لما أنجرّ عنه من تداعيات سلبية على دول الجوار الليبي.

الكلمات المفتاحية :التدخل العسكري ، تركيا ، ليبيا ، ما بعد القذافي ، التداعيات الإقليمية.

Abstract:

This study discusses the Turkish Military intervention in Libya , after the fall of " Mammar Gaddafi " through analysing the concept of the military intervention, which is approved by Turkey , after the transformation of its policy from the soft power into the hard one taking advantages of the Libyan crisis and the international instability and lawlessness, our topic in cludes the economic , strategic , political and also ideological factors as the main causes of the Turkish military intervention , which had a great impact on the imbalance of power in Libya, this Turkish attitude effects the international and regional reaction that leads into negative repercussion on the Libyan neighboring countries.

Key words: Military intervention, Turkey, Libya , after Gaddafi , Regional repercussions.

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل العسكري

المبحث الأول: مفهوم التدخل العسكري

المطلب الأول: تعريف التدخل العسكري

المطلب الثاني: علاقة التدخل العسكري بالمفاهيم المشابهة

المطلب الثالث: نشأة و تطور التدخل العسكري

المبحث الثاني : أنواع التدخل العسكري

المطلب الأول : التدخل العسكري من حيث الأطراف المتداخلة

المطلب الثاني : التدخل العسكري من حيث الأسلوب المعتمد أو المظهر الخارجي

المطلب الثالث : التدخل العسكري من حيث الأهداف المراد تحقيقها

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتدخل العسكري

المطلب الأول: التدخل العسكري من منظور النظرية الواقعية

المطلب الثاني : التدخل العسكري من منظور النظرية البنائية

المطلب الثالث : التدخل العسكري من منظور النظرية الليبيرالية

الفصل الثاني : ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي

المبحث الأول: منطلقات التدخل العسكري التركي في ليبيا

المطلب الأول: المنطلق الجغرافي و الطبيعي

المطلب الثاني: المنطلق الاقتصادي

المطلب الثالث: المنطلق السياسي والقانوني

المبحث الثاني: دوافع التدخل العسكري التركي في ليبيا

المطلب الأول: الدوافع الأمنية و العسكرية

خطة الدراسة :

المطلب الثاني: الدوافع السياسية

المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية

المبحث الثالث: مراحل التدخل العسكري التركي في ليبيا

المطلب الأول: مرحلة التريث: 2011-2014

المطلب الثاني: مرحلة التدخل الغير مباشر: 2015 - 2019

المطلب الثالث: مرحلة التدخل العسكري المباشر 2019 إلى 2021

المبحث الرابع: المواقف الدولية والإقليمية تجاه التدخل العسكري التركي في ليبيا

المطلب الأول: المواقف الدولية

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية

الفصل الثالث : التداعيات الإقليمية للتدخل العسكري التركي في ليبيا

المبحث الأول : تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا على الجزائر

المطلب الأول : التداعيات الأمنية و العسكرية

المطلب الثاني : التداعيات السياسية

المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية

المبحث الثاني : تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا على تونس

المطلب الأول : التداعيات الأمنية والعسكرية

المطلب الثاني : التداعيات السياسية

المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية

المبحث الثالث : تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا على مصر

المطلب الأول : التداعيات الأمنية والعسكرية

المطلب الثاني : التداعيات السياسية

خطة الدراسة :

المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الفهرس

ملخص الدراسة

مقدمة

تعتبر منطقة المتوسط من بين المناطق التي عج فيها التاريخ بالكثير من الأحداث وذلك لأهميتها الجيو إستراتيجية، حيث تتوسط القارات الثلاث كما أنها تعتبر بوابة لكل من إفريقيا وأوروبا وآسيا.

فقد مرت هذه المنطقة بالعديد من الأحداث كما مرت عليها الكثير من الإمبراطوريات والحروب والصراعات وذلك نتيجة لغناها بالموارد الطبيعية إضافة إلى وفرة المياه ، وموقعها الهام ، وهذا ما جعل منها أطماعا للعالم ، فقد عرفت المنطقة وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة نوعا من التغيرات التي أثرت فيها جراء التغير الحاصل في العلاقات الدولية كمحاولة من القوى الكبرى لنشر الأفكار الليبرالية والعولمة والديمقراطية لتتحول الأنظمة التقليدية القائمة على الحروب والأفكار التوسعية و الاحتلال وتنتقل لنوع جديد من الأفكار والتي من أهم محدداتها الأمن ، السلم الدولي و تتبنى أفكار و تحديات جديدة كقضايا حقوق الإنسان ، البيئة الديمقراطية والشرعية الدولية ومسألة التدخل و قد عرف العالم العديد من التدخلات ، سواء كانت تدخلات باختلاف أنماطها وأشكالها ، أو تدخلات جماعية أو فردية بمختلف الصيغ الإنسانية أو الدولية أو العسكرية ، و من بين التدخلات الحديثة نجد التدخل العسكري التركي في ليبيا، وهو بمثابة الحالة الأوضاع والنموذج الحي لحالات التدخل العسكري وقد جاء في إطار ما يعرف بما بعد توارث الربيع العربي والتي كانت لليبيا نصيبا فيها .

شهدت الأزمة الليبية في المدة الأخيرة تصاعدا وتفاقم للصراع بين حكومة الوفاق من جهة والجيش الوطني الليبي من جهة ثانية بقيادة المسير خليفة حفتر، حكومة الوفاق التي دعت إلى التدخل التركي في الشأن الليبي، وهذا ما أنذر بتهديد الدولة الليبية وتجاوز هذا التهديد ليمتد إلى الجوار الإقليمي، الأمر الذي دفع إلى تحرك دولي وإقليمي لمناقشة الأزمة ومحاولة التوصل إلى تسوية شاملة من شأنها الوقوف ضد تفاقم الأوضاع.

فالتدخل التركي في الأزمة الليبية كان بمثابة دافع لمزيد من التأزم أكثر منه إلى الحل، إذ ترى حكومة الوفاق بقيادة " السراج "أن التدخل التركي الحل الأمثل لبقائها في السلطة في "طرابلس" والتي كانت على وشك السقوط، في الوقت التي وصلت قوات الجيش الوطني الليبي على حدود طرابلس والتي كان من الممكن لها اقتحام العاصمة، ما يسبب خسائر مدنية ومادية كبيرة بحسب تصريح المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي.

وعليه فحالة عدم الاستقرار الأمني في ليبيا والصراعات الداخلية، وكذا دعوة الجانب التركي للتدخل جعل من ليبيا ساحة لفواعل إقليمية ودولية للتدخل خلت معطياتها من جميع الأبعاد الإنسانية لتحضر مكانه الانتهازية والتي لا تهتم بأولويات المشهد الليبي واستحقاقات الأمنية والسياسية والاجتماعية بقدر ما تؤسسه وقائع على مقاس أطماعها، بل تعدت إلى تغذية الصراعات والخلافات مع بعثرة المكتسبات وتلغيم الساحة الليبية باستغلال حالة عدم الثقة بين الفرقاء وتراكمات المظالم للكثير من القوى السياسية والاجتماعية.

ويعتبر التدخل العسكري التركي في ليبيا سبب الإثارة حفيظة قوى دولية وإقليمية لها تأثير على المشهد الليبي ما نتج عنة ردود أفعال واسعة ومتباينة تعكس مدى التصعيد للأوضاع في ليبيا نحو الأسوأ وخاصة بعد عدم إيفاء تركيا بتعهدات اتفاق " برلين " والمتعلقة بإنهاء التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية وخاصة بعد توقيع رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية " فائز السراج"اتفاقا مع الحكومة التركية بشأن السيادة في المنطقة البحرية ، والتي رأتها القوى الخارجية الفاعلة التفافا على دورها في ليبيا ومحاولة تركية لاحتكار القضية الليبية .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج أهم القضايا في العلاقات الدولية، والتي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين والمحللين، ويمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

❖ الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تحديد موضوع التدخل العسكري والذي كشف تطبيقه الفعلي التناقض بين جوهر ومضمون التدخل العسكري من جهة، وبين أساليب وغايات تطبيقه من جهة ثانية.

❖ الأهمية العملية

- اعتبار ليبيا دولة من دول المغرب العربي، وأن الأحداث التي حدثت وتحدث في ليبيا ليست فقط خاصة بليبيا وإنما تمس كل دول المنطقة.

- الأزمة الليبية جاءت نتاجا لما يسمونه (الثورات العربية) والتي مست كل من تونس ومصر، وما كان لها الأثر البارز في خروج التمرد في ليبيا باعتبار هذا التمرد قد لا يتوقف عند ليبيا فقط قد يصل إلى أكبر عدد من الدول العربية
- تحول أساليب تركيا من القوة الناعمة بأشكالها المختلفة والتي انطلقت منها حكومة حزب العدالة والتنمية عام 2002، سياساتها الخارجية إلى الترويج لنموذج القوة العسكرية في سياستها الخارجية، وهذا ما ظهر جليًا في التدخل في الأزمة الليبية، إذ تعتبر تركيا الداعم الأول والمهم لحكومة الوفاق الوطني.

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع الدراسة الذي جاء تحت عنوان:" التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية والدولية " نتيجة لعدة اعتبارات تتمثل في:

❖ **الأسباب الموضوعية**

- معرفة أسباب التدخل العسكري التركي في ليبيا، وأهم الدوافع لهذا التدخل.
- معرفة مدى انعكاسات هذا التدخل على الساحة الإقليمية والدولية.
- قلة الدراسات في الموضوع خاصة وهناك من يرى بأن التدخل العسكري في ليبيا عملا عدوانيًا، ومن جهة ثانية هناك من الدراسات وعلى قلتها تميل إلى أن هذا التدخل عملاً مشروعًا وهذا ما نجده في الدراسات الخليجية.

❖ **الأسباب الذاتية**

- ويتمثل في الرغبة الشخصية بدراسة مواضيع التدخل وغيرها، وخاصة بعد ما يسمى بموجة الربيع العربي من الاستماع اليومي لفكرة أو مصطلح التدخل والمناداة به.
- اعتبار مواضيع التدخل من المواضيع حديث الساعة لكثرة ترددها في العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بصفة خاصة، إضافة لكل ما سبق الشغف الذاتي لكيفية تدخل تركيا والطرق المتبعة في ذلك والمراحل التي مر بها هذا التدخل.

أهداف الدراسة

- إبراز المفاهيم المتعلقة بالتدخل العسكري وتتبع المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم وأهم النظريات التي تناولت ظاهرة التدخل العسكري في العلاقات الدولية.
- دراسة أهم الإمكانيات المادية والجيو استراتيجية ليبيا والتي كانت دافعا للتدخل العسكري.
- دراسة أهم الدوافع والأسباب التركية من أجل التدخل العسكري في ليبيا.
- دراسة طبيعة الأزمة الليبية وأهم تداعياتها الإقليمية والدولية على ضوء المعطيات المتوفرة.

حدود الدراسة

وتضمنت الدراسة كلا من:

- **الحدود الجغرافية:** شملت هذه الدراسة دولة ليبيا باعتبارها لإطار التفاعلات بين الفواعل الإقليمية والدولية وخاصة من خلال التدخل العسكري التركي، فضلا عن دول شمال إفريقيا حيث تم الاقتصار على دول: الجزائر – تونس – مصر.
- **الحدود الزمنية:** ركزنا في دراستنا على الفترة الزمنية ما بين توقيع الاتفاقيتين التركية–الليبية "الأمنية البحرية " بتاريخ 27 نوفمبر 2019 إلى غاية 31 ديسمبر 2021.

إشكالية الدراسة

أدت موافقة البرلمان التركي بخصوص إصدار تفويض للقيادة السياسية في التدخل العسكري في ليبيا بشكل مباشر، على إثارة العديد من ردود الأفعال الدولية والإقليمية، وعليه تستحضرنا الإشكالية التالية:

- فيما تكمن دوافع ومراحل التدخل العسكري التركي في ليبيا وما هي أهم التداعيات الإقليمية؟

الإشكاليات الفرعية

- ما هي الدوافع الحقيقية للتدخل العسكري التركي في ليبيا؟
- ما هي أهم المراحل المعتمدة في هذا التدخل؟
- ما هي أهم المواقف الدولية والإقليمية تجاه هذا التدخل؟
- ما هي أهم التداعيات الإقليمية الناجمة عن هذا التدخل؟

فرضيات الدراسة

لتسهيل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة سيتم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر المصالح الاقتصادية من أهم مسببات التدخل العسكري التركي في ليبيا.
- يعتبر التدخل التركي المباشر في ليبيا من أهم محددات الانخراط الدولي والإقليمي.
- يعتبر متغير المصلحة الوطنية المتغير المحدد لموقف القوى الإقليمية والدولية.
- تعتبر التداعيات الأمنية والعسكرية من أهم تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا.

منهج الدراسة

بهدف تحليل الموضوع تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** الذي استخدمناه كمنهج من خلال رصد وتتبع التطورات التاريخية لمفهوم التدخل العسكري، والتطرق إلى مختلف التعريفات للتدخل العسكري التركي، وكذلك من خلال تبيان أهم المحطات التي مر بها التدخل التركي في الأزمة الليبية، إلى أن وصل لمرحله التدخل العسكري المباشر.
- **المنهج الوصفي التحليلي** :اعتمدنا هذا المنهج من أجل وصف الظاهرة ومكوناتها ومتغيراتها الرئيسية، وقد اعتمدتاه من أجل إيجاد العلاقات الوظيفية والارتباطية التي تربط متغيرات الدراسة وتفسيرها، بهدف الوصول إلى نتائج.
- **المنهج النظمي:** ومن أهم رواده: " دافيد استون " و " مورتن كابلان "، حيث يعتمد هذا المنهج على مدخلات ومخرجات عمليات التحويل حيث تعتبر أهمية ليبيا بمثابة مدخلات للنظام السياسي التركي عبر الأجهزة الحكومية التي تفاعلت فيما بينها، ودفعته لاتخاذ قرار التدخل التركي في ليبيا، وما ترتب عنه من قرارات وسياسات خارجية للبيئة الداخلية و الخارجية على شكل تغذية عكسية تمثلت في المواقف الإقليمية و الدولية.
- **المنهج المقارن:** اعتمدنا المنهج المقارن كمنهج لتحديد أهم المواقف والتداعيات الإقليمية الناجمة عن التدخل العسكري التركي في ليبيا على كل من: الجزائر – تونس – مصر.

أدبيات الدراسة

ومن أبرز الدراسات التي أسست للموضوع:

1. **دراسة عماد الدين عطا الله محمد،** بعنوان:" التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام"، القاهرة، دار النهضة العربية،2007، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى الحالات التي تم فيها التدخل باستخدام القوة العسكرية منذ الدولة العثمانية وصولا إلى كوسوفو، لينتقل إلى دراسة نظرية التدخل الإنسان في القانون الدولي، حيث أشار في دراسته إلى أن التدخلات التي تم فيها استخدام القوة العسكرية الأحادية حملت معها مصالح سياسية.
2. **دراسة ليلى قنوط الرحباني،** بعنوان : " التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل"، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011 ،حيث وضعت هذه الدراسة مسار التطور التاريخي لمفهوم التدخل وأسبابه وذرائعه في إطاره النظري، وبالنسبة لمدارس العلاقات الدولية المختلفة،إضافة إلى التطرق والإشارة في هذه الدراسة إلى تطبيقات حالات التدخل العسكري منذ بداية التسعينيات،كالتدخل في العراق، جورجيا، ودارفور، حيث ركز الباحث على النتائج التراكمية لمناقشات مجلس الأمن الدولي على تطور مفهوم التدخل، ليصل للباحث في نهاية الدراسة إلى السيناريوهات الممكنة لممارسة التدخل في المستقبل على ضوء فشل التدخلات الأمريكية وتوحد الإدارة الأمريكية للانسحاب من العراق و أفغانستان.
3. **دراسة الدكتور أحمد بن ضيف الله القرني،** بعنوان :" النفوذ التركي في الأزمة الليبية تداعيات السياسية و الأمنية "، مركز الدراسات والبحوث، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021، حيث تناول البحث في هذه الدراسة أهداف التمدد التركي في المتوسط والمغرب العربي، وما يرجوه الجانب التركي من مصالح سياسية، اقتصادية، وتحقيق مكانة داخل القارة الإفريقية مع لعب ورقة الضغط على الجانب الأوروبي، هذا إضافة إلى تحديد دوافع الحضور التركي في ليبيا، لينتهي إلى أهم تداعيات هذا التدخل على المستوى المحلي الليبي، و أهم ردود الأفعال الإقليمية والدولية على هذا التدخل العسكري التركي.
4. **دراسة لوناس جلال:** 2018 ، بعنوان : " متلازمة الأمن الليبي، تأثير الأزمة الليبية على النظام الإقليمي في شمال إفريقيا" تحلل هذه الدراسة أثر الأزمة الليبية على البيئة الإقليمية, في إقليم شمال إفريقيا، فالبرغم من المحاولات و المساعي لحل هذه الأزمة، تبقى الحالة

صعبة،فاستمرار حاله عدم الاستقرار ونشاطات الجماعات المسلحة وخاصة منها المتطرفة، بالإضافة إلى نشاطات أخرى كالاتجار بالسلاح والاتجار بالبشر، لتبين الدراسة كيف أثرت هذه التطورات على المشهد الإقليمي وتزايد النشاط الجماعات الجهادية، وماذا تأثير الواقع الليبي على الوضع الأمني ودول الجوار، و في مقدمتها تونس و الجزائر.

5. **دراسة الزواوي محمد سليمان** :2014 ، بعنوان :" تداعي الإقليمية للازمة الليبية تناول الباحث دور العديد من العوامل المهمة في تحريك الصراع في ليبيا من الطبيعة الجغرافية للدولة الليبية إلى ارتباط القبيلة بالسلاح أضافه إلى الدور الخارجي في ألازمه كما ركز على دور النفط كأحد المحفزات عدم الاستقرار لتخلص الدراسة إلى أن ألازمه الليبية أصبحت أزمة متعدية لتصل إلى دول الجوار ومصر.
6. **دراسة حادي إبراهيم** :2018، " الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري "، حاولت هذه الدراسة تحليل تداعيات فشل الدولة في ليبيا، وكيف كان أثر هذا الفشل على الأمن القومي الجزائري، مع دراسة التهديدات الأمنية التي صاحبت مرحلة الفشل، حيث انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن فشل الدولة في ليبيا من أهم التهديدات الأمنية على الأمن الوطني، وهذا بسبب جملة التهديدات التي تعدت الحدود الليبية.

ركزت هذه الدراسة على أهم الدوافع والأسباب الخاصة بالتدخل العسكري التركي في ليبيا، فضلا عن التداعيات الإقليمية علا كل من الجزائر، تونس، مصر و هذا ما كان غائبا عن الدراسات السابقة التي كانت ترتكز على جانب واحد في دراستها.

صعوبات الدراسة

صعوبة الموضوع تكمن أساسًا في كونه موضوعا جديد، فقلة المراجع الأكاديمية، وصعوبة عملية البحث، خاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكري التركي، وأهم الأسباب الفعلية الدافعة لهذا التدخل وخلفياته هذا من جهة، ومن جهة ثانية الاختلافات الموجودة في هذه الكتابات مما يجعلها غير واضحة ومجرد آراء خاصة، إذ تختلف هذه التوجهات من دراسة أخرى، مما خلق صعوبة في انتقاء الأفكار والمعلومات البعيدة من الذاتية والميولات الإيديولوجية.

تفصيل الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، بحيث يدرس الفصل الأول والموسوم بالإطار المفاهيمي والنظري الدراسة، والمتضمن ثلاثة مباحث، جاء في المبحث الأول والمعنون ب: مفهوم التدخل العسكري، والذي تناولنا فيه الإطار النظري للتدخل العسكري من مفهوم وتعاريف، وعلاقته بالمفاهيم المشابهة إلى نشأة وتطور التدخل العسكري.

أما المبحث الثاني والمعنون بـ: أنواع التدخل العسكري، فقد حاولنا تحديد أنواع التدخل العسكري من حيث الأطراف المتداخلة، ومن حيث الأساليب المعتمدة، وكذا من حيث الأهداف المراد تحقيقها من التدخل العسكري، لننتقل في المبحث الثالث إلى أهم النظريات المفسرة للتدخل العسكري، وعليه تناولنا من منظور النظرية الواقعية والنظرية البنائية والنظرية الليبرالية.

أما في الفصل الثاني والمعنون ب: ليبيا في الإدراك الإستراتيجي التركي، حيث استعرضنا منطلقات التدخل العسكري التركي في ليبيا، أم في المبحث الثاني، فتناولنا دوافع التدخل العسكري التركي في ليبيا، وحيث تطرقنا للدوافع الأمنية والسياسية والعسكرية، لننتقل إلى المبحث الثالث حيث حددنا مراحل هذا التدخل التركي والذي انتهى إلى التدخل العسكري المباشر، أما في المبحث الرابع فتطرقنا لأهم المواقف الدولية والإقليمية تجاه هذا التدخل العسكري التركي.

أما في الفصل الثالث، فتطرقنا لأهم التداعيات الإقليمية الناجحة عن التدخل العسكري التركي في ليبيا، حيث عرفنا في المبحث الأول تداعيات هذا التدخل العسكري على دولة الجزائر من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية. أما في المبحث الثاني، فعرضنا أهم التداعيات على دولة تونس عرضين هذه التداعيات من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي المبحث الثالث تناولنا أهم التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية على دولة مصر العربية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للتدخل العسكري

ينزع تحليل العلاقات الدولية بطبيعته إلى معالجة إشكالية القوة وخاصة القوة العسكرية، وهو ما يتوافق كثيرًا مع موضوع " القياس الكمي " التي تسعى العلوم الإنسانية بما فيها السياسية إلى تبنيها سالكة في ذلك منحى العلوم الطبيعية والدقيقة، غير أن التسليم بوجود هذا النزوع نحو الكشف على مضامين القوة وتبيان العلاقات التبادلية بينها وبين مختلف الفاعلين، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، لدى غالبية المفكرين والمنظرين السياسيين لا يستوجب نفي وجود جانب مهم من فكر هؤلاء منصب حول بحث مفاهيم أخرى كتلك المتعلقة بالأخلاق والسلم، إلاّ أن هذه الأخيرة أيضا " ليست بمنأى عن محورية القوة في التحليل " ذلك أن القوة كانت دوماً بالنسبة لهذه المواضيع " الصد الذي تعرف به الأشياء " فكثيرا ما إستعملت " القوة " في تنافر مع الأخلاق أو في تضاد مع السلام .

ولأن مسلكنا في دراستنا هذه يجنح عن السياق العام المبين أعلاه فإننا سنعمد في هذا الفصل على إجراء تفحص تحليلي للجانب المفاهيمي والتاريخي والنظري لمتغير "إستخدام أو التدخل عن طريق القوة العسكرية " محاولين إيضاح الحيز العام لإشكالية العلاقة التي تجمع هذا الأخير وديناميكية العلاقات الدولية خاصة في شقها الأمني، فالأفراد كما الجماعات في حاجة دائمة إلى تحديد وتحصيل مصالحهم وضبط علاقاتهم والدفاع عنها، بما يستوجب ذلك من قوة و بالرغم مما يحضاه عامل " القوة " من إتفاق تام حول دورة الأساسي في ديناميكية العلاقات بين البشر على مختلف مستوياتها ، سواء ما تعلق بالمستوى الفردي أو الجماعي ،أو مستوى الوحدات الدولية والنظام الدولي بإعتباره الإطار الذي تنتظم فيه تفاعلات هذه الأخيرة.

كما يعتبر التدخل العسكري من المفاهيم التي أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعًا ما بين الدارسين والباحثين وحتى داخل المدارس السياسية بين مؤيدين ومعارضين له، وهذا ما جعل من الصعب تحديد تعريف قانوني أو سياسي دقيق له، إذ يمثل إنعكاساً لعلاقات القوة في النظام الدولي، وهو ما يتطلب البحث في التطور التاريخي له والتدقيق في الجوانب والصور العديدة التي تتخذها العملية، وكذا الدوافع التي تجعل من الدول أو الأطراف من غير الدول تقوم به، إضافة إلى كيفية قيام كل مدرسة من مدارس العلوم السياسية بتحليل هذا العمل وتفسيره وعلاقة المفهوم بالمفاهيم المتشابهة، ونظرة كل مدرسة من مدارس العلوم السياسية له.

المبحث الأول: مفهوم التدخل العسكري

لقد إكتسبت وضعية الدولة الفاشلة أهمية بالغة في النقاشات الدولية، حيث أصبحت معالجتها تستدعي مواقف دولية تتجاوز إتخاذ إجراءات دبلوماسية وإقتصادية قسرية أو غير قسرية، ذلك أن هذه الأخيرة لا تجدي نفعاً إزاء الوضع المنهار للدولة، مما قد يزيد وضعها تعقيدا ويضاعف معاناة شعبها، وما زاد ذلك إلحاحية هو كون هذه الدولة موطناً رئيساً للنزاعات الداخلية، وما ينجم عليها من تجاوزات وإنتهاكات لحقوق الإنسان ومشاكل للاجئين وغيرها، ممّا يسبب أزمات إقتصادية وعسكرية ولا إستقراراً سياسياً للدول المجاورة تنتهي غالباً بحروب بينها تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن هنا إستمد التدخل العسكري قاعدته الأساسية المتمحورة حول حق المجتمع الدولي، وفي بعض الأحيان واجبه في التدخل لحماية نظام معين أو حماية حقوق الإنسان المعرضة لإنتهاكات واسعة في ظل النزاعات الداخلية التي يصعب معها التكهن بقدرة ورغبة الدولة في الوفاء بمسؤوليتها وإلتزاماتها تجاه شعبها والدول المجاورة لها، وقد إتخذ هذا التدخل منذ التسعينات أوجهاً مختلفة تراوحت بين حفظ السلم، وصنع السلم وبناء السلم وفرض السلم، والتي أصبحت الواجهة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة كما كان لبعض المنظمات الإقليمية والتحالفات العسكرية الدولية وحتى الدول فرادى، وهذا من خلال الحصول على تفويض أو إذن أممي أو دونهما .

المطلب الأول: تعريف التدخل العسكري

يمكن أن يُعرف التدخل العسكري في سياقات المختلفة، وهذا بحسب المكان المتدخل فيه والهدف منه، ولهذا تباينت التعريفات المقدمة للمفهوم من قبل المتخصصين والباحثين، ففي ميدان العلاقات الدولية يعتبر التدخل العسكري من المفاهيم التي تتميز بالتعقيد وعدم الإتفاق، وذلك راجع لوجود العديد من الإختلافات في إستخدامه، وهذا ما يجعل من الصعب وضع تعريف محدد للمفهوم، والذي كثر إستخدامه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية، إذ يرى البعض أن كل سلوك يصدر عن الوحدة السياسية يستهدف التأثير في البيئة الدولية يُعتبر تدخلاً، في حين يشترط البعض عنصر الإكراه لوصفه تدخلاً، ونتيجة لذلك فسوف نتطرق إلى بعض التعاريف الخاصة بالتدخل العسكري كمحاولة لضبط وتقريب هذا المفهوم لدى دارس العلوم السياسية مبتدئين بالتعريف اللغوي والقانوني ومختلف آراء المختصين حول هذا المفهوم .

1-التعريف اللغوي:

تعريف التدخل لغة: مشتق من الكلمة اللاتينية **intervenir** والتي تعني حسب **eppestein** الموضع بين شيئين **Interposition** ويستعمل بمعنيين: معنى سلبي **interference** يشير إلى الإعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو إغتصاب السيادة **Usurpation of sovereinty** وله معنى إيجابي كالتوسط في الخصومات.

كما يعرف التدخل على أنه إقدام دولة على مساعدة دولة من أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون إعتبار عملها دخولاً في حالة حرب فالتدخل في اللغة الإنجليزية بمعنى **intervention** ويعني التدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة أو بالتهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى [1].

تعريف التدخل إصطلاحاً: وهنا يمكن التمييز بين نوعين للتدخل:

أ-التعريف القانوني للتدخل: ويعتمد أنصار هذا الإتجاه على عامل الشرعية في تعريفهم للتدخل، إذ يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني بأنه: " الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال إنتهاك سيادتها [2]"، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين إتجاهين:

الإتجاه الجامد: والذي ينظر إلى التدخل على أنه سلوك غير قانوني، موجه لإنتهاك سيادة الدول، نظراً لتعارضه مع المادة الثانية، الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا الصدى يرى **l'auterpacht** أن التدخل مصطلح تعني يشير إلى كل سلوك تقوم به دولة بمس إستقلال وسيادة دولة أخرى[3] ، أما **oppenhim** فأعتبر جوهر التدخل هو الإكراه **Compulsion** لذلك يعرفه " بأنه سلوك دكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين[4].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص705

[2] رابحي خضرة، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة، رسالة دكتوراه، تلمسان، 2014-2015، ص34

[3] فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية، نموذج منظمة أطباء بلا حدود مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009-2010، ص46

[4] Lassa oppenherin, hersh lauterpacht , international law, vol 1 , London , university of edinburg , 1967, p305.

الإتجاه المرن: سعى البعض أمثال **stowell** إعطاء تعريف آخر يشمل التدخلات الشرعية أو التي تتم في إطار هيئة الأمم المتحدة، لذلك هم يرون أن التدخل بمفهومه الواسع هو سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول، قد يكون شرعيا أو غير شرعيّا، وقد يساهم في إثارة النزاعات الدولية، وتصعيدها كما قد يساهم في تسويتها[1].

كما يعرفه قاموس **Oxford:** هو سلوك تقوم به الدولة لمنع حدوث تغيير ما في دولة أخرى على غير رغبة منها مخالفة بذلك للقانون الدولي.

وعليه يمكن القول بأنّه لا يعتبر أي سلوك ذو طبيعة تدخلية إلا إذا توافق مع عنصر الإكراه (غياب القوة العسكرية).

ب-التعريف السياسي للتدخل: يمكن التفريق بين العديد من الاتجاهات في التعاريف السياسية لعملية التدخل وذلك باختلاف نظرة كل مفكر لهذه العملية، وعليه يمكن تحديد العديد من التعريفات المختلفة في تفسيرها لعملية التدخل ومن التعاريف السياسية يمكن أن نذكر:

تعريف Bernard Couchner : حيث يقول: التدخل لا يمكن أن يقوم باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة وأن العمليات القائمة بصفة منفردة بدون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة[2].

وهناك من يقول بأن التدخل هو وصف لممارسة سلطة عامة من طرف دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة، وهكذا يصبح التدخل أكثر من مجرد تدخل في الأمور الداخلية، ويهدف التدخل إلى إعادة إرساء الحكم المواسي.

[1] عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام، دراسة مقارنة بيرون، المؤسسة الحديثة للكتب، 2010، ص 20.

[2] Bernard Couchner, le malheur des autres, Paris, édition Odile Jacob, 1991, p 219.

وعادة ما يتضمن هذا العمل القوة العسكرية، ولكن ليس بالضرورة، وباختصار تقوم دولة أو مجموعة من الدول بالتدخل لمصلحة المواطنين في دولة أخرى وغالبا ضد حكومة هذه الدولة والتدخل هو نقيض السيادة[1].

ويعرفه شقروب: " أنه تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على إتباع ما تمليها عليه في شأن شؤونها الخاصة"[2].

وعرفته **Encyclopédies universelle**: " أنه اعتراف المجتمع الدولي بأولوية هذا الحق على الشرعية الدولية كما أنه عملية للإقامة في دولة ضد إرادة حكومتها "[3] .

كما يعرفه الأستاذ **Baxter Richard** على أنه "كل إستخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت "[4].

ويعرفه شارل روسو: "**Charl Roussau**": على أنه عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدول في شؤون دول أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها، وذلك بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي والإقتصادي العسكري[5].

---

[1] مارش غريفتيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008 ص 132.

[2] موسى موسى، " مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياته"، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، فرع القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، 2007، ص 39

[3] ساسي بن علي، المنظمات غير الحكومية الإنسانية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 225

[4] إخلاص بن عبيد، "آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني" مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 71

[5] فوزي أوصديق، مبدأ التدخل، لماذا أو كيف؟، الجزائر، دار الكتابة الحديث ،1999م، ص 234

كما توجد فئة من الباحثين والمختصين من تقسيم التعاريف السياسية إلى نوعين:

ج-التعاريف الكلاسيكية: توجد فئة من الباحثين والمختصين بتقسيم تعاريف سياسية إلى نوعين من التعاريف كلاسيكية وحديثة:

يعرف الأستاذ ستاول **stowell** بأنه اللجوء إلى إجراءات القوة سواء بالفعل أم بأسلوب التهديد بهدف الوصول إلى تبني الدول الأخرى نهجا بالتصرف أو بإملاء اقتتال أو نشاطات أخرى غير مرغوب فيها[1].

ويعرفه هانز مورغونثو: يرى أنه من عصر اليونان والدول تتدخل في شؤون بعضها البعض من أجل تحقيق مكاسب سياسية وتطوير مكانتها النسبية في النظام الدولي

أما أوبنهاين: فيرى بان جوهر التدخل العسكري يتمثل في عنصر الإكراه، حيث يستبعد بأن تكون المقاطعة الدبلوماسية أو الاقتصادية شكلا من أشكال التدخل الدولي، لهذا لابد من توفير عنصر الإكراه كإستخدام القوة مباشرة [2].

وعليه فمعظم هذه التعاريف اختزلت مفهوم التدخل في القوة العسكرية وهو ما أعطانا مفهوما ضيقا للتدخل.

د. تعاريف حديثة:

يقول **R.J Vincent** : في عمله بعنوان "عدم التدخل والنظام الدولي" فيعرف التدخل العسكري على أنه النشاط او السلوك المتخذ من طرف الدولة أو مجموعة داخل دولة، أو مجموعة دول، أو منظمة دولية والذي يدخل قصرياً في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، إنه حدث متميز له بداية ونهاية [3]، ويهدف إلى بناء السلطة في الدولة المستهدفة، وليس من الضروري إن يكون قانونيا أو غير قانوني ولكنه يمكن أن يتميز بتجاوزه قواعد السلوك المرعبة للعلاقات الدولية.

أما جوزيف ناي: فقد قدم تعريفين للتدخل وهما:

---

[1] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 34 – 37.

[2] نفس المرجع، ص 37.

[3] عادل حمزة "إشكالية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالي، ص 122

- ✓ **تعريف ضيق:** "التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى".
- ✓ **تعريف واسع:** "وهي ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ".

ذات سيادة"[1]، وعليه فجوزيف ناي فقد كان في تعريفه للتدخل نوع من التدرج من أدنى صورة، والتي قد تكون الخطاب السياسي، إلى أقصى صورة وتصل حد المباشرة الفعلية بإستخدام القوة.

أما ماكس بيلوف: عرف التدخل بأنه: "محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة واحدة بإستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فقد يتخذ شكل الحرب أو الحصار الإقتصادي أو الضغوط الدبلوماسية أو الدعاية كما يكون التدخل العسكري آخر الخيارات لأنه ليس الأكثر عقلانية".

وهذا عن التدخل، أما عن التدخل العسكري فقد قام جملة من الباحثين بتحديد بعض التعاريف نذكر منها:

تعريف مارتن وايت Martin wight : يقدم تعريفا يميز فيه بين التدخل والحرب، وهذا بإعتبارهما عملين مختلفين، حيث يعد التدخل عملاً مباشراً وعنيفاً على مستوى العلاقات الدولية، لكنه لا يصل إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر لأن الحرب هي المرحلة القصوى في التفاعل، وعليه فالتدخل سلوك يعتمد على التمديد بإستعمال القوة إن لم تستخدم فعلاً، كما يعرف التدخل كذلك بأنه يتضمن التغلغل أو الإنخراط العسكري في شؤون الدول[2].

تعريف فريديريك بيرسون Frederick Peqrson: التدخل العسكري الخارجي هو تحريك جنود أو قوات عسكرية من طرف دولة مستقلة، أو مجموعة من الدول عبر حدود دولة مستقلة أخرى، أو التحرك للضغط في حادثة سياسية أو قضايا متعلقة بالدولة المتداخلة، ويحدد بيرسون مبررات التدخل العسكري في:

- ✓ كسب أو الإستحواذ على إقليم معين.

[1] عبد الكريم با إسماعيل "التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي" دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، 2015، ص 217

[2] نفس المرجع، ص 217

- ✓ حماية مجموعات إجتماعية في الدولة المستهدفة.
- ✓ الترويج لإيدولوجيا أو نظام عقائدي[1]

كما عرفه فارتز برجو **Vertz Berger**: التدخل العسكري يمكن مفهمته "Conceptualised" بثلاث طرق: تجريبية، مفهومية وعملية.

أولا- تجريبيا: مصطلح التدخل يعني اقتحاما عسكريا قسريا للشؤون الداخلية او الخارجية لدولة أخرى.
ثانيا- مفهوميا: بمعنى آلة تنظيم وحالة مراقبة لهدف عسكري إكراهي من قبل دولة أجنبية في إقليم دولة أخرى، بهدف الحفاظ أو التغيير في بنائها السياسي وفي مسارات سياساتها الداخلية أو بعض سياساتها الخارجية.
ثالثا- عمليا: ويتضمن الإلتزام الصريح لقوات نظامية جاهزة للقيام بعمليات تقليدية في دولة أجنبية.

كما يطرح الكاتب فينيست **(RJ Vincent)**: في كتابه (عدم التدخل والنظام الدولي) تعريفا لمفهوم التدخل العسكري على أنه "الأعمال التي تقوم بها دولة ما، أو مجموعة من الدول أو أي منظمة دولية بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهذا التدخل هو عمل منفرد له بداية ونهاية، وهو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل، وليس بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونياً أو غير قانوني، ولكنه ينتهك فعلاً النموذج التقليدي للعلاقات الدولية" [2].

كما عرف كل من فريديريك بيرسون و روبرت بومان **(Boumann & Pearson)** في دراستهما (القارات الخمس)، التدخل العسكري علميا على أنه "تحرك لجنود نظاميين أو قوات دولية جوية بحرية أو برية ضد إقليم دولة أخرى، أو ضد مياهها الإقليمية، أو تحرك عسكري عنيف فعلي من طرف دولة ضد دولة أخرى في سياق بعض القضايا السياسية أو النزاعية".

[1] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية، دراسة في المفهوم، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص 97

[2] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 818-819

المطلب الثاني: علاقة التدخل العسكري بالمفاهيم المتشابهة

تتداخل المفاهيم في العلاقات الدولية وذلك كون العلوم السياسية والعلاقات الدولية من العلوم الحديثة، وكون مفهوم التدخل العسكري من المفاهيم في هذا المجال ويرتبط ويتداخل مع بعض المفاهيم الأخرى، وهذا ما يدفع إلى القيام بتفسير دقيق لتحديد أوجه الإختلاف والتشابه بينه وبين بعض المصطلحات والمفاهيم التي تتداخل أو تختلف معه وفيما بينها.

1. علاقة التدخل العسكري بالسيادة:

السيادة: Sovereighty: ويعود أصل الكلمة إلى المفردة اللاتينية **Super Anies** وتعني السلطة العليا، كما تعني أيضا التحرر من سيطرة حكومة أجنبية، لأن الشعوب الحرة التي لا تملك السيادة هي الشعوب التي لا تخضع لإرادة أي شعب[1].

كما تعد كلمة السيادة كذلك مرادفاً لكلمة الاستقلال، فالسيادة صفة قانونية تمتاز بها الدولة بعد توفر عناصر أخرى كالإقليم، الشعب، ... إلخ، أما الإستقلال فهو حالة واقعية وتتجلى من خلال قيام الدولة بوظائفها في جميع الإختصاصات والميادين، وعليه يمكن القول إن الإستقلال هو نتيجة لتوفر السيادة فإذا غابت السيادة غاب الإستقلال عن الدولة[2].

كما يعرفها **C. Demalberg** أنها "صفة أو خاصية من خصائص السلطة العامة التي بموجبها لا ترضى بأي حال من الأحوال بوجود سلطة فوقها" كما يضيف **Dabin** لهذا التعريف بالقول بأن "الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة التي تعمل داخلها، فهي في المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد والجماعات"[3].

كما يعرفها **Lefeur** بأنها "صفة في الدولة تمكنها من عدم الإلتزام والتقيد إلاّ بمحض إرادتها لحدود المبدأ الأعلى لقانون، وطبقا للهدف الجماعي الذي تأسس في تحقيقه"[4]، والسيادة كمفهوم تعني قدرة

---

[1] حمادة سلطان وآخرون، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية. ط 2. 1984، ص 97.

[2] علي ابراهيم، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، دار النهضة العربية، 1997، ص 37.

[3] عبد القادر بوراس، نظرية السيادة المحدودة في حق أو واجب التدخل الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، فرع القانون العام، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 14

[4] السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، 2000، ص 99

الدولة الفعلية على رفض الإمتثال لأي سلطة تأتي من الخارج ومن ثمّ قدرتها على تأكيد قدرتها في المجال الدولي بحرية كاملة.

ومن الناحية القانونية فهي صفة من صفات الدولة وتتساوى جميع الدول بالتمتع بها، لكونها من خصائص الدولة الحديثة بصرف النظر عن قدرتها الفعلية عن ممارسة مظاهرها[1]، ويقصد بالدولة ذات سيادة ذلك المجتمع السياسي الذي تجتمع فيه لدى الهيأة الحاكمة كافة مظاهر السلطة من داخلية وخارجية، حيث لا يعلو على سلطانها، وحيث لا تخضع لأي سلطة أعلى منها داخلية أو خارجية، ولها إستقلالها التام عن السلطة الخارجية، مع رفضها للخضوع لأي جهة أو كيان دولي سواء كان دولة أو منظمة دولية[2].

كما يعرفها محمد الخساني على أنها :"سلطة الدولة العليا على إقليمها ورعاياها وإستقلالها عن أي سلطة أجنبية، وبتوفرها تكون للدولة كامل الحرية بتنظيم كامل سلطاتها، وأيضا الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها، وذلك على أساس من المساواة الكاملة" [3]، والسيادة لها شقان:

أ-شق داخلي: والمتمثل في النطاق الداخلي القانوني، والمتجسد في سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإختصاصها الإقليمي على كل من يوجد بإقليمها أو من مواطنين سواء رعايا أو أجانب، وتتقيد وتوجه في ذلك بالدستور الذي وضعته بنفسها.

ب-شق خارجي: والذي يتجسد في طريقها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بسائر الدول الأخرى، كما تقيد في ذلك بأحكام القانون الدولي لأن القانون الدولي يأمر بإحترام السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى[4].

وعليه فالتدخل العسكري يلغي سيادة الدولة من خلال التدخل في شؤون الدولة الداخلية بإختلاف الذرائع والأسباب، وعليه يكون إنتهاك إستقلال الدولة المتدخل فيها، وعليه فالتدخل العسكري يتعارف مع

---

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، الدار المصرية للطباعة والنشر 1971، ص60.

[2] علي إبراهيم، مرجع سابق ص 34.

[3] إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي، النظرية العامة القاهرة، دار الفكر العربي، 1988، ص 25.

[4] حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول، بذريعة حماية حقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005، ص 28 - 29

مفهوم السيادة لكونه يحد من ممارسة الدولة لجميع مظاهر السيادة، بمعنى منع أي تدخل خارجي في شؤونها أو ما يطلق عليه بمبدأ عدم التدخل.

2-علاقة التدخل العسكري بمبدأ الحياد:

الحيادla Neutralité: وهو نظام قانوني خاص بتنظيم العلاقات بين الدول المتحاربة، والذي تختاره الدول للبقاء بعيداً عن الدخول في معترك النزاع القائم بين الدول، وهو وضعية تريد من خلالها الدول الحفاظ على علاقتها السلمية مع جميع الدول الأخرى سواء كانت قريبة أو بعيدة، وهذا المبدأ قد يكون لمدة زمنية مؤقتة أو دائمة تلتزم بها الدول، كما يعتبر الحياد من المبادئ التي تكفل من خلالها إحترام السيادة والاستقلال[1].

من خلال هذا التعريف لمبدأ الحياد، فإن التدخل العسكري ومبدأ الحياد يمثلان المتناقضان، فالحياد يشير إلى السلوك الدبلوماسي الذي تلجأ إليه الوحدات السياسة لإثبات أنها غير معنية بالنزاع القائم بين دولتين أو قوتين أو أكثر، في حين أن التدخل هو عمل تقوم به دولة أو مجموعة من الدول إتجاه دولة أخرى وهذا لأسباب وأهداف معينة، ولا يستوجب ذلك وجود نزاع في دولة أو بين دولتين لكي يتم التدخل العسكري.

ويكون المبدأ القانوني في هذه الحالة هو مبدأ عدم التدخل لا مبدأ الحياد، كما تمثل التدخلات العسكرية الدولية أكبر العوائق التي تواجه مبدأ الحياد وتتعارض معه، وتلجأ إليه الدول الضعيفة لتجنب أطماع الدول الكبرى، إلاّ أن هناك الكثير من الحالات التي تم فيها التدخل العسكري في دول في ظل هذا المبدأ ولم يتم احترامه.

3-التدخل العسكري وعلاقته بمفهوم الردع:

الردع Déterrence: وهو من المفاهيم العسكرية والإستراتيجية القائمة على التهديد والعقاب، وهو عكس المقاومة والدفاع، فالأخيرتان ترتكزان على القدرة العسكرية لا على النية فقط، في حين أن الردع يقوم على التهديد بفرض العقوبات فقبل القيام بأي هجوم أجنبي يجدر بالقوات العسكرية ردع الهجوم،

[1] مبدأ عدم التدخل، Non Intervention، هو أساس ما تقوم عليه التعاملات والتفاعلات الدولية التي تقضي بتقييد سلوكات وأفعال الدول من ارتكاب ما هو منافي أو ما يسمى بسيادة دولة أخرى.

فإن لم يتم الردع تكون تلك القوة مستعدة لمقاومة الإعتداء والتدخل العسكري بالقوة، كما ظهر الردع النووي كمصطلح جديد في العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة[1].

ومن خلال مفهوم الردع فإنه عكس التدخل العسكري، بإعتباره المنبه أو الجرس الذي يدق كلما حاولت دولة أو مجموعة من الدول التدخل في شؤون دولة معينة.

أو أن التهديد يكون بإستخدام القوة العسكرية ضدها، فالردع والمقاومة يقومان بمواجهة التدخل العسكري والردع هو الخطوة الأولية في المقاومة للتدخل الملوح بإستخدام القوة في مقابل إستخدام القوة العسكرية المباشرة، بمعنى الردع هو الوسيلة المستخدمة من طرف الدول لإبعاد أي خطر خارجي يُهدد أمنها الداخلي سواء كان تدخلاً عسكرياً أو غيره، وهو وسيلة أولية يتم من خلالها تجنب التدخلات العسكرية ولكن لا تملكها جميع الدول، بل هي تستخدم فقط في الدول التي تملك قوة عسكرية تؤهلها لإستخدامها.

4-التدخل العسكري وعلاقته بمفهوم التأثير:

التأثير L'influence: ويتم عن طريق الوسائل السلمية والدبلوماسية، ويُعتبر من الأشكال المخفية للضغط السياسي [2]، حيث لا يستدعي تحقيق أهداف التأثير الوجود المادي أو التغلغل الجغرافي داخل إقليم ما بواسطة القوة، بل يكون بإستخدام وسائل غير عنيفة وقد تكون خفية وغير معلنة كالمخابرات والتجسس، وحتى عن طريق وسائل الإعلام ونشر الدعاية وزيادة الضغط [3].

وعليه فإن التأثير هو مرحلة من المراحل التي يمكن أن تتطور لكي تصل إلى التدخل العسكري إذا توفرت الشروط والأسباب للتدخل، وإعتباراً بأن التدخل لا يستبعد فيه إمكانية إستخدام القوة المادية، ولكن التأثير لا تتوفر فيه هذه الآلية بإعتباره وسيلة وغاية في نفس الوقت ضمن دائرة التدخل، فالتأثير بإمكانه

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 235

[2] سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل في العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994، ص 25

[3] مريم دماغ، إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان العراق 1991، الصومال 1992، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2009-2010، ص 15

إنشاء نوعين من العلاقات إما علاقات تعاونية أو تصادمية إنطلاقاً من معادلة رابطها يكون مدى التورط والعلاقة التعاونية التي قد تدوم، وهنا ينتج عدم التدخل وقد لا تدوم هذه العلاقة فيحدث التدخل.

وعليه فالتورط هو النقطة الرابطة أو الفاصلة بين التدخل والتأثير.

5-التدخل العسكري وعلاقته بمفهوم الحرب:

أ-الحرب War: وتعني إستخدام القوة المسلحة في نزاع ما ومن الحروب نجد: الحروب الداخلية أو ذات الطابع الداخلي كالحروب الأهلية، والحروب الخارجية كالحروب الحدودية، الإيديولوجية، الدينية، ...إلخ.

كما يرجع بعض المفكرين أسبابها إلى عوامل سياسية، إقتصادية، إجتماعية وحتى نفسية، سواء كانت داخليا وفي مركب السلطة والتحالفات في النظام العالمين وبحسب بعض الباحثين والمفكرين، فهي راجعة للأنظمة الإستبدادية والديكتاتورية التي تميل للعنف، وعلى العكس مع الدول الديمقراطية الليبرالية المسالمة بطبعها[1].

وهناك من يرى بأنها نتاج لنزاعات الدول الرأسمالية التوسعية من أجل الوصول للسلطة والسيطرة على الثروات، ويكون هذا خاصة في دول إفريقيا التي تعيش حالة من التفكك أو غيرها من الدول في العالم الثالث[2].

ومن خلال هذا المفهوم للحرب فإننا يمكن أن نحدد شقين من الحرب:

- ✓ **الشق الأول:** وتكون هنا ذات معنى وقتي أي تكون مرتبطة بفترة زمنية معينة ولأغراض وأهداف معينة، بمعنى أنها عمل عسكري بين دولة ودولة أخرى، أو ضد الحكومة الداخلية، أو حتى بين مجموعتين داخليتين وتكون نتائجها إما سلبية أو إيجابية ولا تترتب عنها أعمال تدخلية فهي ليس لها علاقة بالعمل التدخلي.

[1] Kalevi j holsti. Peace and war: Armed conflicts and international order, New York: Cambridge University, press, 1991 p 133.

[2] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص ص 167-168

- ✓ **الشق الثاني:** وهو الذي تكون فيه الحرب تدخلا في شكلها العسكري، أو أنها تستدعي التدخل الخارجي، ونلاحظ هذا خاصة في الحروب الأهلية التي تستلزم تدخل طرف ثالث لحل النزاع المسبب للحرب الأهلية وعليه يكون التدخل تابعا للحرب وحلا لوقفها.

ب-الحرب العادلة: The Just War

يظهر هذا المفهوم خلال الإمبراطورية الرومانية نظراً لأنها كانت مترامية الأطراف، وغالباً ما تتعرض لهجومات وإعتداءات من الأفعال المعادية لها والتي تمس سلطتها الإقليمية، فهي حرب يتم إصدارها من طرف سلطة مختصة، وذلك من أجل تحقيق هدف شرعي كالرد مثلا على هجوم مفاجئ أو بغرض دفع عدوان.

وفي هذا الإطار يعتبر **Saint Augustin:** " بأن الحرب العادلة تستمد شرعيتها من العرف ولها أهداف تأتي بعد إستنزاف جميع الوسائل السلمية غير العدائية، كما تسعى لدفع العدو ورد الظلم وإسترجاع ما هو حق مهضوم" [1]، فالغاية منها إرجاع العلاقات السلمية بين الدول، من خلال إقرار مبدأ الحق ولا يكون بإستخدام وسائل عنيفة إلا إذا إستدعت الضرورة، في حين التدخل العسكري يستخدم القوة والعنف حتى دون وجود مبرر عادل لإستخدامها، بإستثناء حالات التدخل من خلال حماية حقوق الإنسان ولأغراض إنسانية وأخلاقية، فكلاهما مفهومان وفعلان في العلاقات الدولية تشتركان في العديد من النقاط ولهما هدف أساسي يسعيان لترسيخه، وهو محاولة تبرير العمل الذي نتج عنه اللجوء إلى إستخدام القوة، كما تقوم الحرب العادلة على جملة من المبادئ نذكر منها: [2]

-**السلطة الشرعية:** ونقصد هنا حكومة دولة ذات سيادة، وتملك السلطة في إلزام مواطنيها بالحرب.

-**النيات الصائبة:** فالثأر مثلا لا يعتبر سبباً أخلاقياً تشن من أجله حرب، إضافة إلى أنها تقوم على القواعد التي تحمي المحاربين وحسن معاملة الأسرى.

-**التمييز:** ويقصد به حماية المواطنين غير المقاتلين، إضافة إلى تقسيم المقاتلين إلى قسمين وبحسب وظيفتهم وطبقتهم: رجال الدين، رجال الجيش، الطبيب والعسكري... إلخ.

[1] Frederick H. Russel: the just war in the middle age, London, Cambridge university, press 1975, p 18.

[2] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص ص 174-176.

-**التصريح العلني:** وهذا من خلال إعلان أسباب الحرب مع إعلام المواطنين بالأسباب المؤدية للجوء إلى السلاح.

-**التناسب:** وهو التبرير للجوء للحرب مع شرح الأسباب وإحترام قانون الحرب.

-**الملاذ الأخير:** ويصف هذا المبدأ العواقب المستوحاة من الحرب المدمرة، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى المفاوضات والتسوية والعقوبات الإقتصادية.....

-**الأمل بالنجاح المعقول:** وهنا لا يجوز للدولة التفريط بحياة مواطنيها وممتلكاتهم في مساعي لا طائل منها.

وعليه فالحرب العادلة الهدف منها إرجاع العلاقات السلمية بين الدول عن طريق إقرار مبدأ الحق وذلك بعدم إستخدام وسائل عنيفة إلاّ في حالة الضرورة، في حين التدخل العسكري يستخدم الوسائل العنيفة والقوة العسكرية حتى دون وجود مبرر عادل لإستخدامها، وعليه فكل من الحرب العادلة والتدخل العسكري يشتركان في العديد من النقاط، ولهما هدف أساسي يسعى كل منهما إلى ترسيخه ألا وهو محاولة تبرير العمل الذي نتج عنه اللجوء إلى إستخدام القوة.

ج-الحرب الوقائية والإستباقية: Preventive and pre-enptive War

تعتبر الحرب الوقائية والحرب الإستباقية من المفاهيم الجديدة، وهما مرتبطتان من حيث النشأة والأهداف الإستراتيجية ولكن يختلفان من حيث طريقة التنفيذ، وقد نشأتا في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والعسكرية عبر تغيير مفهوم الردع وإستبدال العدو الإشتراكي بالإرهاب[1].

فالحروب الوقائية والإستباقية تسمح للدول التي تستخدمها كإستراتيجية عسكرية للتمركز في جميع المناطق التي تشهد توتر وتأسيس شبكة عالمية للإرهاب [2].

وعليه فالحروب الإستباقية والوقائية هي حروب ذات أبعاد إستراتيجية وطبيعة تكتيكية كما تأخذ شكل عسكري بحت، وتسعى لتفادي أي خطر محتمل بهجوم عسكري كما يلتقيان كون التدخل العسكري يشبه الحرب الاستباقية والوقائية خاصة إذا كان التدخل ضد أنظمة ديكتاتورية غير ديمقراطية بحسب المعايير

[1] دومينيكو لوسوردو، "الحرب الوقائية الولاء لأمريكا ومعاداتها": رؤية أوروبية المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004، ص 51.

[2] محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة، دمشق منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 94.

الليبرالية، ما يجعلها تهدد السلام العالمي والسلام الديمقراطي وخير مثال على ذلك التدخل العسكري العنيف التي تتعرض له الأنظمة وذلك قد يسمى بالحرب الإستباقية والوقائية ما حدث في العراق سنة 2003.

2. التدخل العسكري وعلاقته بالعدوان:

العدوانAgression: وهو من المفاهيم غير المتفق عليها من حيث الصيغة التعريفية نظراً لتعقيده، ومن التعاريف نذكر:

تعريفPella : والذي عرفه "أنه كل لجوء إلى القوة من قبل جماعة دولية فيما عدا حالتي الدفاع الشرعي والمساهمة في عمل مترك تعتبره الأمم المتحدة مشروعا"[1].

ويعرفه ألفارو **Alvaro:** "أنه كل إستخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو حكومة أو عدة حكومات ضد أقاليم أو شعوب دول أخرى أو حكومات، أيا كانت الصورة أو السبب أو الغرض المقصود من العدوان"[2] ومنه فالعدوان هو إستخدام القوة المسلحة من جانب أحد الدول ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لدولة أخرى يتعارض مع ميثاق دولة أخرى وهناك عدة تصنيفات للعدوان نذكر منها:[3]

أ. **العدوان الداخلي:** ويحدث داخل الدولة الواحدة وهذا راجع لعدم الإستقرار السياسي، حيث تقوم فيه السلطة بالإعتداء على الإفراد أو الجماعات أو العكس على شكل إنقلابات أو بين الأفراد وهذا ما يؤدي إلى الحروب الأهلية.

ب. **العدوان الخارجي:** وهو الذي تقوم به الوحدات الدولية الخارجية سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول على دولة أخرى، وهذا النوع قد يأخذ شكل غير مباشر من خلال إرسال مرتزقة أو قوات غير نظامية، أو إمداد طرف داخلي داخل حرب أهلية، أو حتى من خلال السماح بالقيام بعمليات عسكرية داخل إقليمها، أو من خلال ما يعرف بالحرب بالوكالة، وقد يكون بطريقة مباشرة من خلال إستخدام

[1] ماهر عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 170.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، "القضاء الجنائي الدولي، مبادئه وقواعده الموضوعية والإجرائية، الإسكندرية، إدارة الجامعة الجديدة، 2008، ص 269

[3] مريم دماغ، مرجع سابق، ص 14

القوة المسلحة أو الإعتداء على الدولة المعنية، وإقتطاع جزء من إقليمها أو ضمها كليا، وإخضاعها بقوة السلاح.

ومن خلال كل هذه التعاريف نجد بأن التدخل العسكري يقترب في بعض خصائصه من العدوان وخاصة فيم يتعلق بإستخدام القوة المباشرة، إضافة إلى تدعيم طرف ضد طرف آخر...وغالبا ما تلجأ الدول لتبرير عدوانها على أساس أنها تدخلات من أجل الإنسانية ولها أهداف أخلاقية وديمقراطية.

3. التدخل العسكري وعلاقته بنظرية الإستنقاذ في الإسلام:

الاستنقاذ: وهي طريقة لحماية المضطهدين في دينهم أو المتعرضين للظلم من خلال رفع الظلم عنهم، وتهتم هذه النظريات في الإسلام بحماية الأقليات المسلمة في البلاد غير الإسلامية، وتعتمد على عدة وسائل نذكر منها: [1]

المعاملة بالمثل: مصداقا لقوله تعالى "فمن إعتدى عليكم فإعتدوا عليه بمثل ما إعتدى عليكم "[2] وهو مبدأ المعاملة بالمثل للرعايا في الدول المضطهدة للمسلمين.

الاستنقاذ المسلح: حيث رخص الإسلام إستخدام القوة العسكرية لإستنقاد الضعفاء من المسلمين مصداقا لقوله تعالى: "**وما لم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وأجعل لنا من لدنك وليا وأجعل لنا من لدنك نصيرا**" [3] ، حيث يقول يوسف القرضاوي بأن الأقليات المسلمة في شتى بقاع الأرض هم جزء منا بحكم أخوة الإسلام، فلهم حق المقاومة والمعاضدة وعلينا مناصرة المستضعفين والمضطهدين منهم بكل ما أوتينا من قوة ولو أدى ذلك إلى حمل السلاح لإنقاذهم مما هم فيه[4].

وعليه فإن الإستنقاد في الإسلام يتشابه مع التدخل العسكري في الآلية وخاصة في عملية التدخل الإنساني، فهدفه رفع الظلم وضمان حقوق الفرد المسلم في جميع المناطق في العالم والإختلاف بين المفهومين يكمن في أن الإستنقاد لا يسعى لتحقيق مصالح خاصة بل هدفه مناصرة الضعفاء وليس

---

[1] أحمد أبو الوفاء، الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، ج 5، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001، ص 85-87.

[2] الآية 194 من سورة البقرة.

[3] الآية 175 من سورة النساء.

[4] يوسف قرضاوي، الحل الإسلامي فريضة وضرورة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983، ص 80.

التحكم في قرارات الدول الأولى أو إستغلال ثرواتها أو من أجل أسباب أخرى، عكس التدخل العسكري الذي يصبو لأهداف مختلفة.

المطلب الثالث: نشأة وتطور التدخل العسكري

يُعد التدخل العسكري من الظواهر القديمة، حيث يرجع الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية أصل التدخل أو الخيار المعتمد على القوة العسكرية الى الدولة المدنية في عهد اليونان القديم.

أ. مرحلة بداية ظهور التدخل العسكري:

يعد التدخل العسكري من الظواهر القديمة بقدم الإسم، ويرجع إستخدام مصطلح تدخل في أبحاث العلاقات الدولية إلى دولة المدينتين في العهد اليوناني بين أسبرتا **(Spart)** وأثينا **(Athens)**، حيث كانت المدن اليونانية تتدخل في شؤون بعضها البعض ومثال ذلك تدخل أسبرتا في شؤون أثينا، وهو التدخل الذي أدى إلى حرب البلبرنيز[1].

وأول المدافعين على هذا الإتجاه **(Thucydide)** وهو مؤرخ يوناني 460 ق.م-400 ق.م، حيث برر الحرب البيلوبونيزية بتوفر عناصر عدم الإستقرار في عهد اليونان القديم، إذ كان الإختلاف حول السلطة جعل كل طرف يطلب المساعدة من دول خارجية بهدف توفير الإنتصار من الطرف الآخر، حيث قام الديمقراطيون بالإستعانة بأثينا، في حين طلب الشموليون مساندة أسبرتا[2].

إضافة إلى التدخل في اليونان قديما، أستخدم هذا المفهوم كذلك من قبل الإمبراطورية الرومانية التي إحتلت موقعاً إستراتيجياً مهيمناً على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث تدخلت للعديد من المرات في شؤون نوميديا بشمال إفريقيا أثناء حكم يوبا الثاني، ماسينيسا، يوغرطة، حيث أتخذ تدخلها عدة صور بدء من التحريض على الثورات وتدبير الإغتيالات السياسية وإنتهاء بالغزو العسكري[3]، حيث كانت علاقة الإمبراطورية الرومانية بالدول المجاورة مبنية على الحرب، وهذا ما أدى إلى سيطرة الرومان على معظم أرجاء العالم في تلك المرحلة مع إخضاعهم للقانون الروماني[4].

---

[1] رابحي خضرة، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة، أطروحة دكتوراه قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2015/2014، ص 22.

[2] مزيان راضية، حق التدخل الإنساني في الإستراتيجية الأمريكية، دراسة حالة مشكلة كوسوفو ربيع 1999، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2002، ص03.

[3] محمد مصطفى يونس، النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ،1985، ص 778.

[4] عاطف علي صالح، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2009، ص 33.

ليرتكز التدخل في القرن السابع عشر على دوافع إنسانية، حيث أصبح مفهوم التدخل يعمل في بعض الحالات على الإحترام العالمي لحقوق الأشخاص، وتتجلى هذه الفكرة عند (Hugo Grotius) 1583-1645، حيث ركز على حق الجماعة الإنسانية[1]، لتنتقل سياسة أوروبا بعد إنعقاد "مؤتمر واستفاليا 1648"، حيث غلب عليها طابع التدخل فيما بينها من أجل المحافظة على التوازن في القارة الأوروبية بإعتباره السمة الجديدة للعلاقات الدولية بين الدول الأوروبية، لتصبح قائمة على أساس مبدأ توازن القوى ليثبت فيما بعد هذا المبدأ فشله في صيانة سلم أوروبا بعد معاهدة واستفاليا، حيث سرعان ما ظهر الإضطراب بين القوى الأوروبية، إذ سعت كل الدول إلى تحقيق مكاسب على غيرها، وهذا ما أثر على نظام توازن القوى[2].

ولكن وبعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789، والتي حملت أفكار تحررية، حيث ورد في الإعلان الصادر سنة 1790: " أن الشعب الفرنسي يرفض الحروب ولن يستخدم القوة ضد حرية الشعوب" لتبدأ مرحلة زوال الدولة الملكية وتحل محلها الدول الوطنية الجمهورية، وعليه واجهت الثورة الفرنسية تهديدات عدّة بالتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية من قبل الدول الأوروبية، بهدف إعادة النظام الملكي المنهزم إلى عرشه، لتحاول كل من النمسا وبروسيا التدخل من أجل منع الأفكار الثورية من الإتساع وهذا ما يهدد أمن أوروبا، إلاّ أن فرنسا دعت شعوب أوروبا إلى الثورة والتمرد على الأنظمة الملكية الفاسدة، كما وعدت تلك الشعوب بالتدخل من أجل مساعدتها[3].

ليتضمن مرسوم 1792: "تعلن المعاهدة الوطنية بأنها تقدم المساعدة لكل الشعوب الراغبة في الحصول على حريتها وتكلف السلطة التنفيذية بتقديم الأوامر إلى جنرالات الجيش الفرنسي، لنجدة المواطنين الذين يقاومون من أجل الحرية"[4]، ومن هذا نلاحظ إعلان فرنسا عقب ثورتها تمسكها بمبدأ عدم التدخل كضمان لحرية الشعوب وبإستخدام نفس الذريعة لضمان حرية الشعوب حيث أعلنت بأنها ستتدخل في شؤون الدول الأخرى كضمان لحرية الشعوب، وهذا ما قامت به في حروبها التوسعية بقيادة نابليون بونابرت والذي حمل مبادئ الثورة الفرنسية بحماية الشعوب ومساعدتها على التحرر، إضافة إلى

---

[1] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 24

[2] ماهر عبد المؤمن أبو يونس، إستخدام القوة في خوض الشرعية الدولية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004، ص 84.

[3] عاطف علي صالح، مرجع سابق، ص34

[4] بوكرا إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 22

تعديل أنظمة الحكم عندها، وهذا الإتجاه الذي دفع الدول الأوروبية للتكتل من أجل مواجهة نابليون بونابرت.

ليتراجع بعد ذلك نابليون بونابرت عن أفكاره خاصة بعد خوضه العديد من الحروب ليتمسك بمبدأ عدم التدخل كحل للحفاظ على دولته من التدخلات الأجنبية وخاصة بعد ضعف جيشه، لينص الدستور الفرنسي في 24 جوان 1793 في مادته 118 " يمتنع الشعب الفرنسي من التدخل في شؤون حكومة دولة أخرى ولا يقبل أن تتدخل دول أخرى في شؤونه الداخلية"[1]، ولكن بعد هزيمة نابليون إتفقت الدول المنتصرة عام 1815 في فيينا على عدم التدخل في شؤون الدول من أجل المحافظة على بيوت الملك القديمة، ومجابهة كل حركة يراد منها الإصلاح، لتقام معاهدة التحالف الرباعي أو "التحالف المقدس" المبرم في 20 نوفمبر 1815 بين كل من النمسا، بريطانيا، بروسيا وروسيا[2].

أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد تعرضت إلى العديد من عمليات التدخل، حيث إستغلته كل من بريطانيا وروسيا ضعف الدولة العثمانية في 1827، والإضطرابات التي سادت اليونان وقيام الباب العالي بقمعها بالقوة العسكرية، الأمر الذي أدى آنذاك إلى توقيع معاهدة لندن بتاريخ 06 جويلية 1827، حيث تقوم الدول الكبرى على أساسها بالتدخل في اليونان ضد السلطان العثماني "سليم" الذي قام برفض هذا التدخل الذي عقب رفضه إرسال الأساطيل الحربية للدول المتدخلة في خليج نافارين **(Navarin ion)** أين وقعت معركة كبيرة يوم 20 أكتوبر 1827، حيث تم تحطيم الأسطول العثماني لتكون هزيمة كل من تركيا واليونان[3].

أما بالنسبة لأمريكا فقد أخذت بمبدأ عدم التدخل، وهذا إنطلاقا من الرسالة التوديعية التي وجهها الرئيس الأمريكي السابق جورج واشنطن إلى الشعوب الأمريكية عند إنتهاء عهدته الرئاسية لأمريكا والتي ذكر فيها "لا تتدخلوا في الشؤون الأوروبية، وحاذروا أن تنساقوا إلى الإشتراك في المنازعات بين دول أوروبا، وأبقوا بعيدين، ولا يكن لكم مع دول أوروبا غير العلاقات التجارية دون إرتباطات سياسية، وإذا

[1] بوكرا إدريس، مرجع سابق، ص 22

[2] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 25

[3] زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 30

إشتبكت هذه الدول في حرب بينها فإتركوها وشأنها وحاولوا الإستفادة من حرب الغير لتوسعوا نطاق تجارتكم"[1].

ليأخذ بنفس المبدأ الرئيس الأمريكي "جونس مونرو" عند محاولة بعض المستعمرات الإسبانية الموجودة بأمريكا الإنفصال عن إسبانيا، إلاّ أن الحلف المقدس حاول التدخل لإعادة السيادة لإسبانيا، ليقف "مونرو" في وجه التدخل الأوروبي ويقوم بتوجيه رسالته المشهورة إلى المؤتمر الأمريكي في ديسمبر 1823، والتي عرفت "بتصريح مونرو" والتي إشتملت جانبين أساسين وهما [2]:

1-عدم تدخل أوروبا في الشؤون الداخلية للقارة الأمريكية

2-إمتناع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في أوروبا

ومغزى هذه الرسالة هو أن كل محاولة من الدول الأوروبية لفرض نظامها السياسي على أي جزء من أجزاء القارة الأمريكية، يعتبر خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية، مما يستدعي منها منع هذا التدخل، ولكن بالرغم من إقتناع الدول القارة الأمريكية بهذا التصريح وإعتباره الضامن الأساسي لعدم تدخل الدول الأوروبية في شؤونها الداخلية، إلا أنها تخوفت منه بإعتباره وثيقة تعطي الحق للولايات المتحدة الأمريكية[3] للتدخل في شؤون القارة الأمريكية وإعتباره في حد ذاته تدخلا، وهذا ما برر إمتناع الدول الأوروبية من التدخل في شؤون الدول الأمريكية، والإنصراف في تلك الفترة إلى التدخل ناحية القارة الآسيوية والإفريقية.

ب. مرحلة بداية ظهور التدخل العسكري بعد القرن التاسع عشر:

برزت جليا ظاهرة التدخل العسكري في القرن التاسع عشر، وخاصة بعد تزايد المد الإستعماري في مرحلة ما بعد النهضة وإنطلاق الثورة الصناعية التي ساهمت في تطوير الصناعة والتكنولوجيا، وهو الأمر الذي دفع القوى الإستعمارية إلى التسابق على مناطق الثروة والمواد الأولية، وكذا الأيدي العاملة

[1] موسى موسى، التدخل الدولي الإنساني. مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياته، رسالة ماجستير قانون عام، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 31

[2] ياسر الحوشي، مبدأ عدم التدخل وإتفاقية تحرير التجارة العالمية، ط1، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص ص 214-215.

[3] عاطف علي صالح، مرجع سابق، ص35

الرخيصة، مع فتح أسواق لمنتجاتها وصناعاتها، لتكون دول العالم الثالث فريسة التنافس الشرس بين القوى الإستعمارية من أجل السيطرة على هذه المناطق والتحكم بمقدراتها، مع إجماع هذه القوى على تقسيم العالم إلى مناطق إستعمار ونفوذ بإسم التدخل من أجل نشر الحضارة، حيث أبيدت الكثير من الشعوب وحولت الثقافات بالقارات الأربع[1].

كما كان التدخل في تلك المرحلة للمحافظة على السلام العام في أوروبا مع المحافظة على التوازن الدولي، كالتدخل من أجل إستقلال اليونان عام 1826 وإستقلال باقي ولايات تركيا بعدها، كما تم إستغلال التدخل كذلك لأغراض مالية كتدخل الدول الدائنة في شؤون الدول المدينة عند التماطل في سداد الديون أو الإمتناع عن الدفع كقيام فرنسا بحملة على المكسيك عام 1861-1867 بسبب رفض تقديم التعويضات لفرنسا[2].

وكذلك تدخل الدول الأوروبية في مصر عام 1897، والذي أوجد من خلاله نظام الرقابة المالية الأوروبية على مصر، وفرض تلك الرقابة المالية عليها حتى تضمن الدول الأوروبية حصول رعاياها اليونان العاملون للسندات على حقوقهم، وكان التدخل تلك الفترة عسكرياً في أغلب الأحيان، لأنه من طرف الدول الكبرى عسكرياً وبإتجاه الدول الضعيفة، وعليه كان لزاماً توجيه ضربة أولى عسكرية لغرض النفوذ والسيطرة، ومن ثم الهيمنة عليها وجعلها مناطق نفوذ تابعة لتلك القوى.

وبإتساع هذا النوع من التدخل ظهر هناك نوع من التداخل والتنافس في الأطماع على الفرائس من القوى الكبرى، ليؤدي إلى تصادم بين هذه القوى الكبرى ومثال ذلك الأزمات التي وقعت كأزمتي:

- ✓ **الأزمة الأولى: " 1905-1906** : بين فرنسا وألمانيا وتمسك ألمانيا بمصالحها التجارية بالمغرب.
- ✓ **الأزمة الثانية: "1911"**: دخول القوات الألمانية لمدينة "أغادير" المغربية وتهديدها لفرنسا باللجوء للقوة العسكرية، ما أضطر فرنسا للتنازل عن مستعمرة الكونغو لألمانيا شرط التنازل عن المغرب الأقصى[3].

[1] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 28

[2] موسى موسى، مرجع سابق، ص 13

[3] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 29

ليدخل العالم بعدها في حرب عالمية أولى لتترتب عنها أزمات عديدة: إقتصادية، سياسية وإجتماعية، لتزداد الأمور تعقيدا في أوروبا لتنتهي هذه الحرب وتظهر 'عصبة الأمم' سنة 1919 والتي تعتبر أول أداة قانونية حقيقة تحول دون إستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، لتوكل إليها مهمة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتجنيب العالم الوقوع في حرب جديدة تحمل الكوارث والويلات كسابقتها.

بالمقابل نصت مادتها 12 على "ضوء اللجوء إلى التحكيم والقضاء وإلى مجلس الأمن في حالة حدوث نزاع بين الدول الأعضاء في العصبة، ولا يجوز للدول المتنازعة اللجوء إلى الحرب قبل إنتهاء أشهر بعد إصدار قرار التحكيم أو القضاء " وفي حالة عدم إحترام هذه الإجراءات من طرف الدول فإنه بإمكان مجلس الأمن أن يصدر قراراً بالإجماع يأذن فيه للدول الأعضاء بإتخاذ كل الوسائل الممكنة لمواجهة أطراف النزاع المتمردين، بما فيها التدخل عن طريق القوة.

وقد تم إنتقاء عصبة الأمم من طرف البعض بإعتبارها لم تحرم نهائيا اللجوء للقوة، بل أنها قيدت فقط الحق المطلق للدولة في إستخدامها "وهذا أكبر نقص في ميثاق العصبة"[1]، بإعتبار ما قدمته العصبة خطوة في أعقاب العهود التي إستهدفت تشجيع الوسائل السلمية لفض النزاعات بدل التدخل المباشر وغير المباشر، ومن مظاهر ضعف عصبة الأمم والتي لم تتمكن من إيقاف التدخلات في فترة وجودها نجد في عام 1936 التدخل الألماني والإيطالي في الحرب الإسبانية بفرض إقامة النظام الفاشي فيها[2]. إضافة إلى غزو إيطاليا لإثيوبيا بين 1935-1936 وما أنجر عنه من ضم إثيوبيا للمستعمرات الإيطالية في شرق إفريقيا، بالرغم من إنضمام كلا من الطرفين إيطاليا وإثيوبيا للعصبة إلاّ أنها لم تستطع على وقف هذا التجاوز ومخالفة إيطاليا لقواعد العصبة، إضافة للغزو الياباني للإتحاد السوفياتي ومنغوليا سنة 1938م[3].

[1] محمد بن شيخ، التدخل في العلاقات الدولية بين الحصر النظري والممارسة الفعلية، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا، القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية، 1995، ص 21

[2] عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام، دراسة مقارنة، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتب، 2010، ص 38

[3] رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 31

مع هذا التطور التاريخي لظاهرة التدخل، نجد دخول العالم في حرب عالمية ثانية ليقوم كل من تشرشل وروزفلت بالتوقيع على وثيقة الأطلنطي [1] بتاريخ 14 أوت 1941، تضمنت المبادئ التي يقوم عليها النظام العالمي بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وفي مقدمتها:

-لن يتم حدوث أي تغيير إقليمي يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن.

-إحترام حق الشعوب في إختيار الحكومات التي تدير شؤونهم.

لتنتهي الحرب العالمية الثانية وتعلن الدول الموقعة على الوثيقة عن المبادئ السالفة الذكر، وتأكيد أن فكرة الأمن العام وإنكار إستعمال القوة في العلاقات الدولية ما هي إلاّ خدعة كان الهدف منها كسب تأييد الشعوب المستعمرة في تلك الفترة، لتقوم الدول الكبرى بالسعي في التدخل المباشر في شؤون غيرها من الدول من خلال العمل على إقامة حكومات موالية لها مستندة لرغبات الدول والشعوب في حكمها. ومن هذا المنطلق تقدمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في طريقها نحو التدخل في مختلف البلدان بهدف ضمان قيام حكومات موالية والسعي لذلك، حيث تدخلت بريطانيا في اليونان لمنع تغيير النظام فيها، وفي أندونيسيا لتحول دون إستقلالها عن هـــولندا، كمـــا تدخلت الولايـات المتحدة الأمريكية في شؤون العديـــد من الدول اللاتينية، إضـــافة إلى تدخلها في شؤون فلسطين ومناصرة لليهـــود كإضرار بالعرب أصحاب الأرض [2].

لتظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ما يسمى "تصفية الإستعمار" لتظهر على إثرها العديد من الدول الجديدة في المسرح الدولي، ليظهر إتجاهين في السياسة الدولية:

- ✓ **الإتجاه العدواني:** وهو الإتجاه الساعي إلى تشديد التوتر في العالم وممارسة الضغط الإقتصادي والسياسي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- ✓ **الإتجاه السلمي:** وهو الإتجاه الساعي لإقامة السلم في العالم والداعم له، مع إقامة علاقات بين الدول تقوم على أساس مبدأ الإحترام المتبادل والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذا حق تقرير المصير.

وبعد قيام الأمم المتحدة والتي كان من بين أهم أدوارها إحلال السلم والأمن الدوليين، ومن أهـــم مبادئها عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية ومبدأ السيـــادة، وكان النص صريحا في هذا المجال،

[1] عاطف علي صالح، مرجع سابق، ص 36

[2] عاطف علي صالح، مرجع سابق، ص 37

إضافة إلى سياسة حسن الجوار والتسامح وعدم إستخدام القوة ولا التهديد بها، مع إحترام الشخصية القانونية لجميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول.

لتظهر بعد فترة من الزمن ما عرف بـ : "الحرب الباردة" والتي كانت بين المعسكرين الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لتؤدي هذه الحرب إلى التسارع والتسابق نحو النفوذ خارج الأراضي، لتتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في اليونـان عام 1947 من خلال تقديم المساعدات للحكومة اليونانية إنطلاقـا من توصيات "ترومـان" وليتدخل الإتحـاد السوفياتي سنة 1948 في تشيكوسلوفاكيا عن طريـق كسب قوات الشرطة التابعـة لوزارة الداخلية لمصلحة الشيوعيين في حكومـة الائتلاف الوطني [1].

لتنتهي الحرب الباردة سنة 1991 بتفكك الإتحاد السوفياتي وقيام نظام جديد أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهد العالم تحولات جديدة في المعايير والمنطلقات المعتمدة من طرف الدول بغرض تبرير تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول، فكان الغطاء الغالب للتدخلات تحت تسمية التدخل لغرض إنساني ومن أجل إحلال الديمقراطية، وفي بعض الحالات من أجل حماية الأقليات، لتأخذ التدخلات طابعا جديدا، وهو الطابع الجماعي إستنادا إلى قرارات الأمم المتحدة بهدف إقامة السلم والأمن الدوليين، حيث نجد تدخلات عام 1999 في كوسوفو عن طريق إستخدام القوة العسكرية، حيث قام حلف الناتو إستنادا إلى الدفاع الشرعي بحسب ما كشفه الحلف، وكذلك حرب روسيا على الشيشان[2]. وما يمكن ملاحظته بعد نهاية الحرب الباردة حيث أصبح العالم يشهد تحولاً في المنطلقات والمعايير المعتمدة لتبرير التدخل وخاصة منها الذرائع المبررة للسلوكيات التدخلية، ومن هنا لاحظنا تغيراً في ألوان وأنواع التدخلات وأشكالها مع تنوع ذرائعها، إلى أن ظهر مفهوم "الحرب العادلة" والذي طرح بشدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تبعه من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سنة 2003، والدوافع المبررة لهذا التدخل فبعد إنهيار مركز التجارة العالمي بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، من خلال ما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب والتي على أساسها أصبح يبرر التدخل في كل أنحاء العالم.

[1] عدي محمد رضا يونس، مرجع سابق، ص 40

[2] ليلى نقولا رحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، دمشق، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص 16.

فمثلا القصف والتدخــل في أفغانستان وغيرها من البلدان حيث يتم تبريرها بكونهــا حربا على الإرهاب على حدود وصف فاعليها، وما ميز هذه المرحلة التراجع في مفهوم السيادة وإتساع التدخل الدولـــي في الشؤون الداخلية للدول، ليصبح اللجـــوء إلى حلف شمال الأطلسي كأحد الوسائل من أجل تحقيق السياسة التدخلية، وظهور تدخلات من نوع جديد تحت تسميات جديدة كالحرب الوقائية والحرب الإستباقية والحرب ضد الإرهاب[1].

المبحث الثاني: أنواع التدخل العسكري

عودة إلى الحقب التاريخية في العلاقات الدولية، نجد بأن التدخل العسكري يأخذ أشكالاً عديدة وصور متنوعة، حيث تختلف عن بعضها البعض من حيث الأساليب، كالتدخل العسكري والتدخل الإقتصادي والتدخل الإعلامي، كما تختلف كذلك عن بعضها من حيث الدوافع حيث نجد تدخلاً عسكرياً تحركه الدوافع الدينية والإيديولوجية وكذلك تدخل تقوده الإستراتيجية السياسية للدول المتدخلة، إضافة لهذه الاختلافات نجد كذلك إختلاف التدخل من حيث الصور، إذ نجد التدخل الفردي والجماعي والتدخل المباشر وغير المباشر.

وفي تحديدنا لأنواع التدخل العسكري اعتمدنا التصنيفات التالية والتي قد نجدها تتداخل فيما بينها، لتصل درجة التشابك في بعض الحالات[2]، حيث تختلف صور التدخل العسكري وأشكاله ودوافعه حسب الزاوية التي ننظر إليها.

المطلب الأول: التدخل العسكري من حيث الأطراف المتدخلة

يمكن تقسيم التدخل العسكري من حيث معيار الأطراف المتدخلة إلى قسمين وهما:

التدخل الفردي والتدخل الجماعي، وهما كما يلي:

أولا: التدخل الفردي:

ويقصد به من الناحية النظرية والقانونية الانغماس أو التورد الذي تقوم به دولة بمفردها ولحسابها الخاص في شؤون دولة أخرى، وفي هذا النوع تهدف الدولة المتدخلة أو بالأحرى المرتكبة لفعل التدخل إلى تحقيق أهداف قد تكون سياسية أو إقتصادية أو عسكرية ...إلخ [3] من أجل جني مكاسب وفوائد عدة

[1] عدي محمد رضا يونس، مرجع سابق، ص 44-45.

[2] سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 189

[3] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 91

جراء هذا التدخل، والتي تتعارض حتما مع مصالح الدولة المتدخل فيها أو الهدف من التدخل كون هذا التدخل قد تم دون رغبتها أو رغماً عن إرادتها[1]، وهو عمل غير مشروع دولياً بحسب أغلب الفقهاء لأنه يستهدف إستقلال الدولة المتدخل فيها وفي شؤونها، وبإعتباره إنتهاكا لمبدأ الإلتزام الدولي بحقوق بعضها البعض وواجب عدم التدخل[2].

وبإعتبار هذا التدخل عملاً فردياً إرادياً ونابع عن الإرادة المنفردة للدولة المتدخلة، وبإعتباره كذلك مساساً بالشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أي سند قانوني جراء إنتقاصه لهذه الدولة من حريتها جزئياً أو كلياً، وغالباً ما يكون هذا النوع من التدخلات من قبل الدول الكبرى المتدخلة في شؤون الدول الضعيفة، وهذا بهدف بسط النفوذ وبغية تحقيق الأهداف ونشر الأفكار دون مراعاة الشعور للدول المتدخل في شؤونها، ومن أبرز التدخلات الفردية في العصر الحديث نذكر ما يلي:

1- التدخل الأمريكي في أفغانستان سنة 1975:

وهو التدخل الذي قام به الإتحاد السوفياتي في أفغانستان سنة 1979، حيث تميز في كونه تدخل إنفرادي قامت به دولة واحدة دون مشاركة أي دولة أخرى ولا حتى الدول الحلفاء للإتحاد السوفياتي، حيث كان هذا التدخل غير مرخص به من الأمم المتحدة بل حتى خارج المظلة الأممية، بإعتباره إختصاص داخلي يخضع للإختصاص الأفغاني، حيث طلب التدخل من الحكومة الأفغانية القائمة في تلك المرحلة، كما أعتبر هذا التدخل أول تدخل تقوم به دولة شيوعية موجه ضد دولة أخرى[3].

2- التدخل الأثيوبي في الصومال سنة 2004-2006:

مباشرة بعد إنهيار نظام "سياد بري" سنة 1991، انهارت معه الدولة بجميع مؤسساتها، حيث ظهر بها فراغ قانوني كبير ولم تعد هناك حكومة ولا جيش بإمكانه الدفاع عن الحدود، إضافة إلى عدم وجود شرطة قائمة على ضبط النظام داخل الدولة، وهذا ما أدى إلى زيادة أعمال العنف والشغب، مما أدى بالقليل من المجهودات لتنصيب حكومات في الدول المجاورة كليبيا والسودان ومصر، والتي كان مصيرها الفشل حتى ظهر نظام المحاكم الشرعية الذي سيطر على العاصمة، والذي أدى إلى حلول نوع من الإستقرار، وهذا ما أدى بالقوات الأثيوبية إلى إعلان الحرب على المحاكم الشرعية سنة 2004 في

[1] علي ابراهيم، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، المبادئ الكبرى والنظام الدولي الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 450

[2] عاطف علي صالح، مرجع سابق، ص 304-305.

[3] بوكرا إدريس، مرجع سابق، ص 404-405.

الصومال، خوفاً على مصالحها مدعية في ذلك التهديد الأمني القومي لها من قبل المحاكم الشرعية، وترجع أسباب الشعور بهذا التهديد إلى الخوف من التيار الإسلامي في الصومال عامة وهو خوف قديم[1].

كما أدى تدخل قواتها ضد المحاكم الشرعية إلى إنقلاب موازين القوى وإنهزام قوات المحاكم الشرعية، إلا أن هذا التدخل الفردي الإثيوبي على دولة الصومال لم يكن مشروعا بإعتباره إنتهاك لسيادة دولة أخرى، على الرغم من أن مجلس الأمن لم يتوصل لإجماع حول قرار يطالب إثيوبيا بسحب قواتها من الصومال خلال إجتماعه الطارئ بتاريخ 26 ديسمبر 2006، والذي ركز على أولوية إطلاق النار، كما طالبت جامعة الدول العربية في إجتماع طارئ الإنسحاب الفوري للقوات الأثيوبية من الأراضي الصومالية خوفا من تصاعد الأمور في القرن الإفريقي[2].

بإعتبار الأمثلة السابقة للتدخلات الفردية هي أمثلة فقط وليست كل التدخلات وبإعتبار العلاقات الدولية شهدت الكثير من التدخلات كتدخل الهند في سيريلانكا عام 1987، وتدخل أمريكا في بنما عام 1989 والأمثلة كثيرة ومتعددة خاصة من القوى الكبرى على الدول الصغيرة، وحتى من الدول المجاورة لبعضها البعض بهدف التوسع في الأراضي.

ثانيا: التدخل الجماعي:

كما سبق وأن ذكرنا بإمكانية التدخل الفردي من طرف دولة بصفة منفردة، فمن الجائز أن يحدث من عدة دول مجتمعة[3] وهو ما يطلق عليه إسم التدخل الجماعي، وفي هذه الحالة يكون التدخل دون تأثير أكبر وأشد خطورة على سلامة وأمن المجتمع الدولي، وإشد خطورة على سلامة المجتمع الدولي وبحديثنا عنه يمكننا فهم أنه هو التدخل الذي تقوم به مجموعة من الدول تشاركت مصالحها وتوحدت أهدافها في زمن معين[4] في شؤون الدولة أو دول أخرى بهدف الوصول للأهداف المشتركة من وراء هذا العمل غير المشروع، ويمكن القول في هذا النوع من التدخل بأنه تدخل من طرف دول قوية أو قوى

---

[1] بن عطية رقية، التدخل الدولي في الصومال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1، 2010-2011، ص 58

[2] عاطف علي صالح، مرجع سابق، ص 312-313

[3] علي الصادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الطبعة 11، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975، ص 210

[4] سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 204.

عظمى في الشؤون الداخلية لدولة أو دول ضعيفة بهدف بسط النفوس والسيطرة عليها مع تحقيق أكبر عدد من الأهداف، كما نجد مثل التدخل الفردي فهو عمل غير مباح يخضع لنفس الشروط والقواعد والأسس القانونية لكي يضفي عليه طابعه الشرعي، ومن غير ذلك فهو عمل أو سلوك غير مباح لا يملك أي سند قانوني ويمكن الفرق بينه وبين التدخل الفردي في العدد فقط، حيث أن التدخل الفردي يكون من دولة واحدة فقط [1] وبأهداف واحدة في حين التدخل الجماعي يكون بأكثر من دولة مشتركين في هدف واحد على الأقل، كما يمكن أن تكون لكل دولة أهدافها الخاصة وما يمكن ملاحظته في هذه الحالة من التدخلات لجوء الدول المتدخلة من خلال إقناع الدول الصديقة والدول الواقعة في دائرة نفوذها في التدخل الجماعي على الدولة لم يعد مشروعا في قواعد القانوني الدولي المعاصر[2].

ومن أمثلة التدخل الجماعي نذكر نقطتين:

- **التدخل الجماعي في مصر سنة 1956:**

وما سمي بالتدخل الثلاثي الأمثلة على حالة التدخل الجماعي والذي بدأت معالمه بعد تأميم قناة السويس في 6 جويلية 1956، حيث تداعت كل من بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل على إبرام إتفاق لا أخلاقي ومخالف للنظام العام الدولي على شكل معاهدة سرية أبرمت في مدينة سيفر إحدى ضواحي مدينه باريس الفرنسية عام 1956 مضمونها التدخل العسكري الجماعي في مصر وفقا لخطة تفصيلية على النسق التالي نقطتين، حيث تقوم إسرائيل بالهجوم على سيناء في 29 أكتوبر 1956.

بينما تقوم الطائرات الفرنسية بإقامة مظلة لحمايتها تخوفا من أي غارة مصرية، وفي حالة تصدي الجيش المصري يقوم كل من بريطانيا وفرنسا بالتدخل مع إنزال قواتهما في منطقه قناة السويس، ومحاصرة الجيش المصري فنفذت إسرائيل هجومها على سيناء وعلى الجيش المصري والإسرائيلي لمسافة 10 كم من ضفتي القناة، وهذا ما يعني فقدان مصر لسيطرتها على قناة السويس، فقامت القوات البريطانية والفرنسية بإنزال القوات في منطقه بورسعيد ومنطقة قناة السويس، كما خطط له تماما في 5 نوفمبر 1956 ليكتب التاريخ والممارسة الحقيقية لحق الدفاع الشرعي والتي جسدتها مقاومة الشعب العربي في مصر وعلى امتداد العالم العربي ينتهي ذلك العدوان بخسارة الحلف الثلاثي[3].

---

[1] عاطف علي صالح، مرجع سابق، ص 322.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، ط1، الأردن، دار الدجلة، 2009، ص 60

[3] سامح عبد القوي، مرجع سابق، ص 206

ويعتبر هذا العدوان من أمثلة التدخلات الجماعية، والذي كان يحمل في طياته أهداف منفردة وأخرى جماعية نذكر منها:

أ. الأهداف المشتركة:

وهي السعي للسيطرة على قناة السويس ومحاولة إسقاط الحكومة القائمة أو الضغط عليها بهدف مسايرة رؤية الدول المتدخلة

ب. الأهداف الفردية:

بالنسبة لإسرائيل الهدف كان المرور في خليج العقبة المغلق في وجهها ونزع سلاح قطاع غزه مع منع العمليات الفدائية.

بالنسبة لبريطانيا إسترجاع أسهم قناة السويس ونهاية الإمتياز، أما بالنسبة لفرنسا كان الهدف هو قطع الإمداد عن الثورة الجزائرية ومعاقبة مصر نتيجة مساعدة الجزائر في ثورتها التحريرية سنة 1954، وقد أدين هذا العمل العدواني من جميع الدول بإعتبار الدول المتدخلة لم تتمكن من إقناع العالم بأن تدخلها في مصر هو دافع شرعي على مصالحها بإعتبار أن الأحداث لم تثبت أن مصر لم ترتكب أي عدوان ضد أي من الدول المتدخلة، ومن هنا أعتبر عملا عدوانيا إذا ما أسقطناه على مفهوم الدفاع الشرعي وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة [1].

وعليه يمكننا القول بأنه عمل العدواني فاقد للشرعية قامت الدول المتدخلة مجتمعة بالتعدي على قواعد القانون الدولي عدم إرتكازها على أسس قانونية وإنما إرتكزت على تحقيق أهداف مشتركة وأخرى منفردة.

- **التدخل الأمريكي الأوروبي في العراق سنه 1991:**

ومن الأمثلة الواضحة التي دونها التاريخ للتدخل الجماعي غير المشروع في شؤون الدول، ذلك الذي قامت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وايطاليا في العراق عام 1991 بحجة الحماية الإنسانية وإقامة مناطق أمنة للأكراد والشيعة وحمايتهم من ظلم الحكومة العراقية برئاسة الراحل الرئيس صدام حسين [2].

[1] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 95

[2] علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 461

وبعد إنهزام القوات العراقية في هذا التدخل الذي يعتبر غير مشروع، سعت القوات المتدخلة إلى دعم الفصائل الشعبية في الجنوب والأكراد في الشمال بهدف إسقاط نظام الراحل صدام حسين، ولكن كانت النتيجة فشل التمرد وإستتب الأمن في كامل العراق، ومن نتائج هذا التمرد وفاه العديد من المدنيين وهجرة الملايين إلى المناطق المجاورة والمدن، لتقوم فرنسا بالتقدم بمشروع قرار مجلس الأمن مستغلة الوضع في العراق حيث قام مجلس الأمن بتعديله، والذي جاء تحت رقم 688 الصادر في 15 ابريل 1991 وجاء فيه ما يلي:

- ✓ إدانة جميع عمليات القمع التي يتعرض لها سكان العراق وخاصة بشمال كردستان.
- ✓ وقف القمع مع فتح باب الحوار لتحقيق وإحترام حقوق الإنسان.
- ✓ السماح بوصول المنظمات الدولية الإنسانية إلى كل من يحتاج إلى مساعدة إنسانية مع توفير جميع التسهيلات وذلك بإنشاء مناطق أمنة.
- ✓ يطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بمواصلة جهوده الإنسانية في العراق وخاصة في المناطق المتضررة كذلك بإستعمال جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه وبمساعدة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية [1].

وعلى هذا الأساس بدأت قوات التحالف التدفق على العراق [2] ومع إعتراض العراق على هذا التدخل في شؤونه الداخلية، ولكن الدول المتدخلة قاموا بتهديده وطالبوه بسحب قواته من الشمال مع عدم طيران طائراته فوق خط عرض 36 شمالا، وهذا من أجل إعادة إرجاع الأكراد كما حصروه من الجنوب بخط 32 جنوبا من أجل سلامة الشيعة ثم إلى خط 33 جنوبا، على الحدود مع الكويت ليحاصر هذين الخطين ليكون مشروعا من أجل تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات وإزاحته من الساحة الدولية.

ومن بين العيوب التي جاءت في هذا التدخل أنه جاء إثر خطأ فاضح في إصدار القرار 688 المعين سنة 1991 بإعتباره إختبارا ميدانيا على إقامة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما أعتبر سابقة خطيرة لإقامة ترتيبات جديدة ظاهره عن حماية الإنسانية وفي حقيقتها الديكتاتورية الغربية[3]، ليعتبر

[1] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 95

[2] علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 463

[3] سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 214

هذا القرار منطلق إرجاع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كمبدأ دون قيمة كما أعتبر كذلك الخطوة الأولى لإدراج مبدأ التدخل في القانون الدولي[1].

خلاصة لما سبق يمكننا القول بان التدخل الجماعي ما هو إلا فعل معزول فاقد للمشروعية، ولا يمكن وصفه في العمل المشروع، وهو ما يعبر عن سخط الشعوب والرأي العام العالمي ضد الدول المتدخلة، والتي تتباهى وتحمل شعارات الديمقراطية وحرية الإنسان، فهي تصرخ في إتجاه وتشير إلى إتجاه ثاني، وهو إتجاه الغطرسة والحروب الفجائية والتدخلات غير المشروعة، فهي تحمل بيمناها الديمقراطية وبالشمال عصا التدخل، أي أنها تحمل المفهومين في سلة واحدة ويا لها من إزدواجية في عالمنا المعاصر[2].

[1] حسام احمد محمد هنداوي، مرجع سابق، ص 219

[2] سامح عبد القوي، السيد مرجع سابق، ص 215

المطلب الثاني: التدخل من حيث الأسلوب المعتمد أو المظهر الخارجي

تأخذ الأساليب المتبعة للتدخل أو المظهر الخارجي مظهرين، فإما أن يكون التدخل:

أولا: تدخل مباشر صريح:

قبل التطرق لهذا النوع من التدخل يجدر بنا أولاً تقديم تعريف له:

1- مفهوم التدخل المباشر الصريح:

وهو التدخل الذي يكون على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي وهذا قمة التحدي لقواعد القانون الدولي وكذلك لأعضاء الجماعة الدولية قد يكون في بعض الحالات خفيا ومستترا ومقنعا ويعد هذا النوع من أخطر أنواع التدخلات لما يترتب عليها من أثر ونتيجة إنتشارها وخفيتها وعدم بروزها للعيان[1].

كما يعتبر التدخل المباشر من أكثر الأعمال المهددة للأمن والسلم الدوليين كونه يكون غالبا بالمشاركة في التدخلات أو بتقديم المساعدة والتسليح لإحدى الأطراف، وقد يكون التدخل غير مباشر بحيث يكون عن طريق التأثير على حرية الدولة المستهدفة في إتخاذ قراراتها، بحيث تكون قراراتها لصالح الدول المتدخلة، ويرتكز التدخل غير المباشر على غياب عنصر القوة المباشر[2].

ويمكن أن تقوم هذه التدخلات غير المباشرة أيضا عن طريق تحريض المواطنين ضد حكومتهم لإحداث البلبلة والإضطرابات وتغذيه نار الحرب الأهلية، أو عن طريق نشر الدعاية الهدامة أو حتى عن طريق الضغوطات الإقتصادية أو السياسية أو الدبلوماسية، وهذا من أجل أخطاء الدولة المستهدفة من أجل تحقيق أهداف نرجوه لصالح الدول المتدخلة، ومنه فإن التدخل المباشر يفقد الدولة للتدخل في شؤونها الداخلية بعض أو جميع إختصاصاتها كدولة مستقلة كاملة السيادة، التدخل غير المباشر لا يفقد الدولة المتدخل في شؤونها الداخلية ممارسه إختصاصاتها بل يحد من هذه الإختصاصات والحد من إتخاذ قراراتها بحرية.[3]

ومن أبرز النماذج للتدخلات الصريحة المباشرة وكذلك نماذج من التدخلات المستترة غير المباشرة على سبيل المثال لا الحصر لزيادة إلقاء الضوء عليها وإتضاح مدى إختلاف النوع الأول عن النوع الثاني.

---

[1] علي صادق ابو هيف، مرجع سابق، ص 209

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، مرجع سابق، ص 62

[3] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 100

2- أمثلة عن التدخلات الصريحة المباشرة:

من أشد التدخلات المباشرة وضوحاً التدخل العسكري[1]، هذا التدخل الذي تتنوع أسبابه كثيراً إلا أن المصالح الإقتصادية للدول المتدخلة تمثل الحصص الكبرى التي تدفع دائما الدول إلى التدخل المباشر حتى وإن كان عن طريق إستعمال القوة العسكرية لتحقيق المصالح الموجودة خارج الإقليم.

ومن الأمثلة عن صور التدخل ما قامت به تركيا في قبرص سنه 1974 من التدخل في هذه الجزيرة بواسطة قوتها المسلحة، وهذا بعد إنقلاب قام به القبارصة اليونانيون بدعم من الحكومة اليونانية في تجويد 1974، وهنا إتهمت تركيا اليونان بطرد 20 قبرص تركي مع سلب أموالهم، وعلى هذا قامت في 20 أوت 1974 بإرسال قواتها إلى قبرص بحجة المحافظة على الدستور القبرصي وضمان إستقلال جزيرة قبرص وفقا لمعاهده الضمان الصادرة في 1959.

وبهذا تكون تركيا قد تدخل التدخل المباشر وصريحاً في قبرص، وهذا ما أدى إلى إنقسام جزيرة قبرص إلى شطرين شطر الجنوب يبقى تحت مسمى جمهورية قبرص، أما الجزء الثاني هو خاضع لتركيا وقد كانت لتركيا أطماع سياسية مخفية خلف التدخل كتقوية الجانب التركي من سكان الجزيرة، بهدف الإنفصال وتشكيل قبرص تركيا وهو ما حصل فعلاً عمل غير مشروع ومخالف لكل المواثيق والقرارات الأممية.

كما إتهمت الحكومة القبرصية تركيا في تدخلها في شؤونها الداخلية، وبدأت محاولات الدمج وتوحيد الشطرين ولعل آخرها سنه 2004 من خلال إستفتاء ولكن القبارصة اليونانيون رفضوا ذلك على جميع الأصعدة.

وكمثال أخر عن التدخل الصريح الخالي من إستعمال الوسائل العسكرية بعد تصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان معتبراً الرئيس الراحل المعزول محمد مرسي هو الرئيس الشرعي لمصر ما إعتبرته الخارجية المصرية على لسان الناطق الرسمي بإسمها بدر عبد العاطي تدخلاً صريحاً ومباشراً في شؤون مصر الداخلية من طرف تركيا، وهو ما يتعارض مع قوانين القانون الدولي حيث صرح قائلاً:" أن هذه التصريحات تعتبر تدخلاً صريحاً في الشأن المصري، فضلاً من أنها تنم عن عدم إدراك وإلمام بحقيقة

[1] سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 211.

التطورات على أرض الواقع في البلاد، وتعتبر تحدياً لإرادة الشعب الذي خرج بالملايين إلى الشارع للمطالبة بحقوقه المشروعة[1].

كما دعا مذكراً بالمسؤولية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إستناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي تحترمه مصر في علاقاتها مع تركيا.

ثانيا- التدخل المقنع الخفي:

يمكن أن تكسب التدخلات صفة الإستتار فتكون مقنعة وغير مباشرة، حيث يأخذ هذا النوع من التدخلات صفة السرية ويكون غير بارز للعيان، ومع هذا تترتب عليه أثار سلبية وخطيرة تكون غالبا مدعاة للتوتر والقلق والبلبلة في الكثير من مناطق العالم، وهو من أخطر أشكال التدخل لكونه العلاقات الودية وتهديد أمن وسلامة المجتمع الدولي.

ومع تحديد مفهوم التدخل المقنع والمستتر وبإعتباره سلوك صادر عن دولة ما، ويعبر عن إنغماسها في الشؤون الداخلية لدولة ما، ولكن بصورة غير مباشرة تقوم سراً وخفاء السلطات الدولة محل التدخل وبعيداً عن أعين المجتمع الدولي، وهو ما يهدف إلى المساس بسيادتها ويمكن إعتباره خرقاً لمبدأ المساواة في السيادة، إضافة إلى إنتهاكه لحق الدولة في الإستقلال ومن أمثلة التدخل المقنع والذي شهدنه الساحة الدولية قديما أو حديثا نذكر أهم التدخلات[2]:

1- التدخل المستتر في كوبا وعملية خليج الخنازير:

تجلت هذه القضية بسقوط النظام الدكتاتوري "لفولجنسيو باتيستا" الذي كان موالياً للولايات المتحدة الأمريكية على يد "ارنستوشي جيفارا" و"فيدال كاسترو" بدعم من السواد الأعظم من الشعب الكوبي، ليبدأ التخوف الأمريكي من المد الشيوعي في كوبا، ومن أبرز المخاوف الأمريكية هو مصادرة الممتلكات الخاصة بالأمريكيين من طرف الحكومة الكوبية سنه 1960 بضرورة إسقاط فيدال كاسترو ليبدأ جهاز سي أي أي التدخل المستتر في كوبا عن طريق تدعيم الجماعات الإرهابية إضافة إلى محاولات سرية لإغتيال في ذلك "فيدال كاسترو" والتي باءت بالفشل، وهذا ما كشفت عنه اللجنة المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1975 والخاصة ببعض هذه العمليات[3].

---

[1] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 101.

[2] على الصادق ابو هيف، مرجع سابق، ص 210.

[3] دانيال غانسر، عود إلى أزمة الصواريخ في كوبا، متوفر على الرابط التالي:
Http:// Www.nom-du-polar.com/ nov.02/ articles/ Gonser.html.

ويمكن القول بأنه منذ سنه 1959 بدأت الحرب الخفية والمقنعة والقائمة على السرية التامة من طرف جهاز سي أي أي بعيداً عن أعين المجتمع الدولي من خلال تنظيم الكوبيين المنفيين وإستغلالهم كغطاء يختبئون خلفه من أجل الإطاحة بنظام " كاسترو" بموافقة "إيزنهاور" من خلال صرف 13 مليون دولار من أجل إنشاء معسكرات في غواتيمالا لتدريب المعارضين والمنفيين لتحضيرهم للهجوم على كوبا ليبدأ الإجتياح فعلاً في 15 أبريل 1961، حيث قام الطيران التابع لي سي أي أي في قصف مطار "سانتياغو" "وسان أنطونيو" لينتشر بعد يومين حوالي 1500 مقاتل من اللواء 2506 المؤلف من المتمردين الكوبيين، حيث إقتربوا من ميناء "بلايا لارغا" و "بلايا خيرون" عند طرف خليج الخنازير الذي يبعد عن العاصمة هافانا بـ 200 كم إستعداداً لتنفيذ العملية التي أسماها جهاز الإستخبارات الأمريكي عملية "بولتون"[1].

إضافة إلى وجود ثمانية سفن على الساحل محملة بالسلاح والذخائر من أجل الولوج إلى كوبا، حيث تصدى لها الطيران الكوبي بالقصف لتدوم المعارك يومين إلى غاية 19 أبريل 1961، ليقضي الجيش الكوبي على هؤلاء المرتزقة بفعل نقص الإمدادات والذخيرة، فضلاً عن عدم دعم الشعب الكوبي لهم الأمر الذي تسبب في إقالة مدير المخابرات الأمريكية بعد فشله في عملية بولتون.

ومهما كانت صفة الخفية والتستر لهذه العملية، إلاّ أنها أعتبرت خرقاً واضحاً لقواعد القانون الدولي، بإعتبارها عمل عدواني غير مشروع يندرج ضمن أعمال العدوان والتي عددها القرار رقم 3314 الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1974 من الجمعية العامة للأمم المتحدة بصدد تعريف العدوان، حيث نصت الفقرة " ز" من المادة الثالثة من القرار التعريف على أنه يعتبر من قبيل العدوان " قيام الدولة أو مشاركتها في إرسال أو إيفاد عصابات أو جماعات مسلحة، أو قوات غير نظامية ومرتزقة إرتكاب أعمال بالقوة المسلحة ضد دولة أخرى"

إضافة إلى هذا المثال أو النموذج من التدخل الخفي نجد كذلك:

التدخل الخفي في السودان:

ويُبرر هذا التدخل بعد رفض كتيبة في الجنوب سنه 1983 والتي كانت مكونة من 500 جندي الإنصياع إلى أوامر العاصمة، حيث أمرت القيادة الضابط "جون جونغ" بقمع هذا التمرد والذي إنضم ذلك لهذا التمرد وأعلن العصيان بإعتبار نفسه زعيماً وأسس الجيش الشعبي لتحرير السودان[2]، لتنطلق

[1] سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 235.

[2] خالد حنفي علي، جرائم الحرب في إفريقيا، سياسة الدولية،37، ع 146، أكتوبر 2001، ص 154

قصة هذا الجيش الذي خاض أطول الحروب الإفريقية التي دامت 21 سنة ليضيع أثنائها أكثر من 2 مليون سوداني[1].

كما أن هذه الحرب التي دعمها سراً الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى مجلس الكنائس العالمي، وكان هذا الدعم كان يصب فوق الأراضي الأثيوبية والكينية والأوغندية قبل أن تمتد إلى السودان، ومن دوافع هذه الحرب محاولة فصل الجنوب عن الشمال وتفكيك أكبر دولة عربية في تلك الفترة، وإستغلال خيراتها إضافة إلى إستغلال خيرات نهر النيل، أو أن يتحكم المتمردون في كل السودان لتنتهي بتقسيم السودان إلى جنوب السودان الذي يضم المسيحيون، ودولة السودان العربية في الشمال.

[1] إبراهيم نصر الدين، قضية جنوب السودان، ورقه بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، معهد الدراسات، إفريقيا، جامعة القاهرة، 1999.

المطلب الثالث: التدخل العسكري من حيث الأهداف المراد تحقيقها

التدخل هو عمل القسري يخالف قواعد القانون الدولي، بحيث يكون ضد إرادة الدول محل التدخل كما يهدف لتحقيق أهداف قد تكون سياسية أو عسكرية أو إقتصادية وقد تكون إيديولوجية دينية، وقد يبرز الهدف الإقتصادي مع عدم خلوه من الأهداف بعيدة المدى، وعليه يجدر بين التطرق إلى أهم الصور والتقسيمات الخاصة بالتدخل وفقا للهدف المرغوب للوصول إليه.

أولا: التدخل السياسي الهدام:

قبل التطرق إلى هذا النوع من التدخلات يصدر بنا تحديد هذا النوع من التدخل:

1-تعريف التدخل السياسي الهدام:

التدخل السياسي الهدام هو ذلك التدخل الذي يتمثل في الضغط الخارجي للقيام بعمل أو الإمتناع عن القيام بعمل معين في شأن من شؤونها الخاصة[1]، وهو يهدف إلى إضعاف وقهر النظام السياسي والإقتصادي للدولة[2].

ومن مظاهره تقديم طلبات كتابية أو شفوية أو تصريحات من قبل السياسيين أو الدبلوماسيين في صميم الشؤون الداخلية للدول الأخرى، عن طريق الدعوة لحل نزاع بين دولتين أو لإيجاد حل لنزاع قائم في دولة أخرى بهدف تحقيق أهداف سياسية[3].

ولا تعني كلمة أو تعبير هدام إلى الإدانة الأخلاقية، وإنما هي وصفاً لغرض التدخل والذي يهدف غالباً إلى تغيير النظام السياسي والإقتصادي للدولة بالقوة[4]، وقد يكون التدخل السياسي من أجل قلب نظام الحكم أو تدخل سياسي في حروب أهلية.

ومن الأمثلة الخاصة بالتدخلات السياسية من أجل قلب نظام الحكم نذكر:

أ- التدخل السوفياتي في المجر سنه 1956:

وتبدأ حيثيات القضية في 28 أكتوبر 1956 وهذا بعد الإنتفاضة الشعبية الواسعة في المجر، والتي أدت إلى تعيين "عمر ناجي" كرئيس للوزراء وهو مسلم ذو أصول تركية، وبعد إعلانه تحت ضغط شعبي التخلي عن النظام الحزب الواحد، إضافة إلى مطالبته السفير السوفياتي بسحب القوات السوفياتية التابعة

[1] عاطف علي صالح، مرجع سابق، ص 56

[2] سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 244

[3] ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 32

[4] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 66

"لحلف وارسو" من الأراضي المجرية، وإنسحابها من الحلف وإعتبارها دوله حيادية، هذا القرار الذي أدى بالقوة السوفياتية الدخول إلى "بودابست" مع تعيين رئيس وزراء جديد موالي للسوفيات، حيث كان رد فعل الأمم المتحدة إدانة هذا الفعل الذي إعتبرته خرقا للقانون.

لينهار الإتحاد السوفياتي 1989 وتخلص المجر من التبعية، ما أدى بالسلطات المجرية لإعادة إخراج جثمان "عمر ناجي" وتكريمه ودفنه بطريقه تليق به، مع إعلان المجر براءته من التهم التي كانت منسوبة إليه[1]، إضافة إلى ذلك فقد يكون التدخل السياسي في الحروب الأهلية، ونقصد به هنا الحروب الموجودة في إقليم أحد الدول بين الحكومة المعارضة أو حركة إنفصالية التي ينجر عنها مخاطر كبيرة من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين، ويكون التدخل فيها عن طريق كل وسائل المساعدة كإنغماس الدولة في شؤون الداخلية لدولة ثانية، أو عبارة عن مساعدة سطحية كالقنوات التلفزيونية وبإعتباره عملاً غير مشروع بإعتبار الإضطرابات في الدول المجاورة لا يعتبر عدواناً أو هجوماً مسلحاً يبيح للآخرين التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة الدفاع الشرعي عن النفس[2].

ومن أهم صور هذا التدخل والأكثر دلالة التدخل الأجنبي السياسي بهدف تكوين المعارضة من الحكم، وهو ما حدث في السودان والذي سبق وتطرقنا له، إضافة إلى نموذج التدخل الأمريكي في لبنان والتدخل البلجيكي في الكونغو[3].

ثانيا- التدخل الإقتصادي:

1-تعريف التدخل الإقتصادي: حيث تستخدم فيه التدابير الإقتصادية من طرف دولة أجنبية بهدف التأثير على السياسة الإقتصادية مع ضرب القطاعات الكبرى والبنية التحتية داخل الدولة المستهدفة سواء من أجل إخضاعها وإضعافها أو من أجل تحقيق مطالب محددة سابقا[4]، كما يُعرفه تاج الدين الحسيني بأنه " إتخاذ التدابير تتضمن وقف الصلات الإقتصادية والمواصلات جزئياً أو كلياً أو فرض أي ضغوطات إقتصادية على دولة معينة دون أن تكون قد خلقت القانون الدولي"[5].

---

[1] علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 486

[2] سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 254- 267

[3] سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 254-267

[4] مريم دماغ، مرجع سابق، ص 22

[5] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 60

ويمكن إعتبار هذا النوع من التدخلات من الأنواع الجديدة التي برزت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لتزيد خاصة بعد حصول الدول المستعمرة على إستقلالها نظراً لحاجة أغلب هذه الدول للقروض والمساعدات بهدف بناء دولة مستقلة ليصبح وسيلة من وسائل الهيمنة والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل التأثير على أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية، هذه الدولة التي قد لا تتناسب مع أوضاعها.

كما تقوم من خلاله الدول المتدخلة بغرض ممارسة ضغط إقتصادي، أو القيام بخطوات إقتصادية من شأنها تعرض إقتصاد الدول المتدخل فيه للخطر، ومنع ممارسة سيادتها الدائمة عن مصادرها أو حتى فرض حصار إقتصادي عليها[1]، حيث أن هذه الدول أو المؤسسات المانحة للقروض تقوم بسن شروط إقتصادية في شؤون الدول الأخرى لما له من أثار إقتصادية وإجتماعية لهذا البلد، إضافة إلى اللقاءات التي تنعقد من أجل تخفيض قيمة العملة لهذه الدولة، أو تعمد لرفع قيمة الأوراق المالية في البورصة، كل هذه الشروط من شأنها أن تجعل الدولة المستهدفة واضحة للقوى الإقتصادية الكبرى.

وعليه يمكننا إستخلاص أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ لا يمكن للدول الكبرى للتخلي عنه، ولا حتى يمكن للدول الضعيفة الهروب منه بسبب نقص الإمكانيات والمساعدات الاقتصادية، لتجد الدول الضعيفة نفسها في حالة التدخل رغم الشعارات المهددة بتدخل القوى الكبرى في شؤونها الداخلية[2]، وعليه يمكننا القول بأن الدول تسمي وتعتمد هذا النوع من التدخل أكثر من التدخل العسكري نظراً لصعوبة إثباته، إضافة إلى صعوبة إثبات المسؤولية الدولية الناجمة عنه[3].

2-أهم معالم تدخل الاقتصادي:

يمكن لهذا النوع من التدخل أخذ العديد من الصور نذكر منها:

إعتماد سياسة الإغراء: حيث تبنى على أساس تقديم المساعدات الإقتصادية مع تسهيل المبادلات التجارية والمواصلات، إضافة إلى تقديم القروض المالية بهدف التأثير على سياسة الدول المتبوعة وإتباعها بإجراءات مشروطة، وهذا النموذج الشائع في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية فيما عرف "بسياسة الدولار"، حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل منح القروض

[1] علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 36

[2] رابحي خضرة، مرجع سابق، ص 62

[3] ياسر الحويش، مرجع سابق، ص 235- 236

تفرض الحماية على أهم القطاعات الإقتصادية في الجمارك لتصبح المهيمنة على أكبر مورد مالي للدولة[1].

وقد يكون بإتباع أسلوب التهديد كفرض الحصار الإقتصادي كالذي تم إعتماده على كل من ليبيا وإيران (بعد الثورة)، ويصل في بعض الحالات إلى قطع العلاقات الإقتصادية مع إلغاء المبادلات التجارية، كمقاطعة فرنسا للكروم الجزائرية بعد تأميم المحروقات، ومن مظاهر هذا التدخل نجد أسلوب تجميد الأموال بإعتبارها من الوسائل المعتمدة للضغط الإقتصادي تجميد الأموال العراقية من طرف المجموعة الأوروبية سنه 1990.

ثالثا- التدخل الإيديولوجي:

تعتبر الإيديولوجية المحرك القيمي والعقائد العديد من الدول، ويعتبر الدفاع عنها أو الرغبة في نشرها سبباً كافياً للكثير من الدول، حيث تقوم بالتدخلات في العديد من المناطق خاصة إذا واجهت مد إيديولوجي منافس، كما أنه قائم على أسس مذهبية تتبناها دولة ما بكافة الوسائل مستندة على فكرة أن الإنتشار الإيديولوجي بإمكانه حماية الأمن القومي.

ونلمس هذه الفكرة في عقائد "بريجينيف" والتي بنيت على أساس فكرة مفادها أن الدول الإشتراكية بإمكانها القيام بكل التدابير بما فيها التدخل العسكري كمساعدة للدول المتبنية للنظام الإشتراكي ولو بدون موافقتها وتعد هذه الأعمال من قبل الدفاع الشرعي[2].

أمثلة التدخل الإيديولوجي: من أبرز الأمثلة عن التدخل الإيديولوجي ذلك الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها في "نيكاراجوا" و "غرينادا" إضافة إلى تدخلها في "غواتيمالا" سنة 1945 بهدف إسقاط الحكومة غير موالية لها إيديولوجيا، كما يعتبر التدخل السوفياتي عام 1956 الذي كان لنفس السبب[3].

أما بالنسبة التقرير السنوي عن الإضطهاد الديني في العديد من دول العالم، الصادر عن الخارجية الأمريكية التي نصبت نفسها المعنية بالشؤون الداخلية للدول من الناحية العقائدية، حيث تعتبر بأن هذا

---

[1] بطرس بطرس غالي، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، عدد7، 1967، ص 9

[2] إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، ط1، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت ،1990، ص 74

[3] مريم دباغ، مرجع سابق، ص 26

المشروع جاء مانعاً لإضطهاد المسيحيين والبوذيين والبهائيين من الضغوط في الكثير من الدول وباكستان وكوريا الشمالية ومصر والسعودية، إضافة إلى المغرب والسودان.

وما يلاحظ في الغالب هو تخفي أو تستر الهدف الإيديولوجي وراء مبدأ حماية الأقليات أو حماية حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات حفظ الأمن والسلم الدوليين، ومن المعروف أن هذا النوع من التدخلات القائمة على الأسس الإيديولوجية هو من يخلق الفوضى في المجتمع الدولي، وخاصة إذا فرض هذا التدخل حظراً غير مشروع قانوناً وبدون أي سند قانوني، إضافة إلى كل هذا هناك أنواع أخرى من التدخلات عن طريق الإعلام الديمقراطية أو لحماية الأقليات أو حماية الرعايا في الخارج، كما قد يكون التدخل لأجل حماية حقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك إمكانية أخذ التدخل للشكل الثقافي فيكون بغزو عن طريق الأفكار والمسلسلات وغيرها[1].

[1] رابحي خضرة، ص 52- 90

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتدخل العسكري

من أهم ما ميز حقل العلاقات الدولية هو جملة المنظورات المحللة والدارسة للظواهر السياسية، هذه المنظورات التي حاولت وضع تصورات تبرر من خلالها هذه الظواهر بدء من منطلقاتها الكبرى، والتي قامت بوضعها من أجل تفسير الظواهر، وفي هذا الإطار يعتبر التدخل العسكري من بين المفاهيم التي تناولتها هذه النظريات، والتي سنقوم بالتطرق إليها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التدخل العسكري من منظور النظرية الواقعية

سيطرت نظرية القوة أو النظريات الواقعية على إتجاهات التحليل النظري لحقائق السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجة مباشرة تفاقم الصراعات الدولية وإتجاه بعض القوى الكبرى إلى خلق قوة بثقلها وتأثيرها، والهدف هو صنع واقع دولي يلتقي مع مصالحها ويحقق لها التفوق على خصومها، بغض النظر على المضاعفات التي يتركها هذا المسلك على توازن النظام الدولي وإستقراره. ورجوعاً إلى نظرية القوة يعد نيكولو ميكافيلي 1469-1527 أول المفكرين الذين كتبوا خلال عصر النهضة ليقدم أفكاره وأراءه في مؤلفات من أشهرها كتاب الأمير "**the prince**"، حيث يرى "بأن نجاح السياسة يقاس بمدى إستخدامها للقوة، وأن السياسة ما هي إلاّ معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة، ومع إتساع قاعدته لبعض الظواهر الأساسية في العلاقات الدولية ظهر ماشي بالإتجاه الواقعي في تحليل السلوك الدولي الذي يقول بأن القوة **the power** هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية[1]، حيث تنطلق الواقعية من مجموعة من الإفتراضات:

1-الدولة الأمة هي الفعل الأساسي في العلاقات الدولية

2-المصلحة الوطنية المعروفة دائما بالأمن القومي، وعلى رأسه البقاء الذي يشكل المحدد الأساسي لسلوك الدولة

3-تجري العلاقات الدولية في ظل نظام تغيب عنه السلطة المركزية

4-تسعى الدولة لزيادة مكاسبها وقوتها النسبية

5-السياسة الدولية كأية سياسة أخرى هي صراع على القوة[2]

---

[1] علي عوده العقابي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، بنغازي، الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2004، ص 133- 136

[2] خالد موسى المصري، الوضعية في العلاقات الدولية، دراسة التقديم النظريات الوضعية، مجلة جامعه دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 327

وعليه فالنظرية الواقعية تنطلق من فرضية أن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، ومن أبرز من تحدث عن ذلك نجد "هانس مرجنتو" **H.Morgenthe** والذي ركز على أن جوهر السياسة الدولية تقوم على ركيزتين أساسيتين وهما القوة والمصلحة، وأن المصلحة تحدث في إطار القوة، وأن الدول تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة لتفادي الدمار، كما أن التفسير حول لماذا تسعى الدول للبحث عن القوة وهو مرتبط بطبيعة الإنسان، حيث يرى البعض بأن الإنسان سواء في إطار الدولة أو كفرد منقاد بواسطة الرغبة نحو القوة، بسبب الفطرة غير الآمنة لبيئته، وإعتبار سلوك الدولة هو إمتداد سلوك الفرد.

لم تبحث الدول عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فإنها سوف تبحث عن الأسباب التي تتعلق بالحفاظ على الذات، وأنه إذا لم تقم الدول بذلك السلوك في الوقت الذي تقوم به دول أخرى، فإنه سيكون محكوماً عليها بمعاناة الإكراه وحتى الإندثار[1] ، كما أن المصلحة القومية هي ملازمة لمفهوم السلطان، وسلطان الدولة هي مصدر لبقائها وحفظ أمنها الإقليمي والمؤسساتي والثقافي، ما يقتضي الدفاع عنها بوسائل القوة إلى حد التناقض مع مصالح الدولة الأخرى.

والتي تنفجر في شكل منازعات الدولية إلى حد الحروب، بحيث يكون على القيادات السياسية التصرف بأسلوب يمكنهم من الحفاظ على المصالح القومية لدعم كيان الدولة ومقاومه إضمحلالها، وعليه تبقى المصلحة هي المعيار الثابت بإستمرار مهما كانت مواصفات المتغيرات المحيطة من خلال الوقائع والأحداث الدولية[2]، فكل قومية منشغلة بالصراع، وكل قومية يجب أن تسوي أو تنظم أعمالها على نحو المتطلبات القوة وإستنادا على الموقف الذي له صلة بالقوة، والتوزيع الإجمالي للقوة في النظام الدولي، وعليه فخيارات الدول الأساسية ضمن النظام الدولي تتحدث فيما يلي:

1-المحافظة على الوضع القائم، أي المحافظة على التوزيع القائم للقوى على لحظة تاريخية معينة

2-التوسع أو الإمبريالية أي السعي إلى قلب الوضع القائم بما يحقق ويعزز ضمانات ومصالح إضافية وبإستخدام الوسائل العسكرية أو الإقتصادية أو الثقافية

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، 2010، ص 93

[2] بلقاسم كرماني، العلاقات الدولية، دراسة المفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي، الرباط، مطبعه فاضلة، 1994، ص 68

3-تحقيق الهيبة، بمعنى إشعار الآخرين بتفوق القوة الفعلية التي تملكها عن طريق الدبلوماسية أو عرض القوة العسكرية أو كلاهما معا[1].

من هنا يمكن القول بأن النظرية الواقعية تقوم على أن الدولة القومية الفاعل الأساسي في التفاعلات الدولية، إيماناً بالمجتمع الدولي الفوضوي القائم على الصراع والقوة العسكرية بين أطراف متمثلة في الدول ذات السيادة، التي تنطلق من مصالحها القومية دفاعاً على أمنها القومي، فليس هناك قيم جماعية أو أخلاقية في السياسة الدولية، وعلى هذا تم إقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى منعاً الفوضى الدولية وحفاظا على السيادة الوطنية للدول.

وبعد التدخل العسكري حسب الواقعيين هو تدخل لتحقيق المصالح القومية للدولة خارج حدودها إذا وجد ما يهدد ذلك الأمن وليس تدخلاً جماعياً في إطار المؤسسات الدولية التي لا تؤمن بها الواقعي، فالمصلحة هي القوة وليس تحقيق سلام عالمي وحقوق الإنسان، بقدر تحقيق توازن القوة بين الأطراف الدولية[2].

وعليه يمكننا القول بأن النظرية الواقعية تنظر للتدخل العسكري كظاهرة في العلاقات الدولية، ويجب دراستها كما هي موجودة وليس كما يجب أن تكون، حيث ترتكز على مفاهيم خاصة كطبيعة الفواعل والعقلانية، ومنه فهناك من يطلق على المنظور الواقعي إسم المنظور العقلاني **the rational paradigm**، إذ تغير العقلانية قيمة ترافق مخرجات أي إعتبارها سياسة دولية.

كما ترى الواقعية الكلاسيكية الجديدة في بنائها النظري وفي تحليل هذه القرارات والسلوك الداخلي، إذ توجد المتغيرات المتفاعلة في توزيع السلطة والقوة في النظام الدولي (**Distribution of power in the international system**) ، إضافة إلى إدراك صانع القرار بيئته الخارجية والبيئة الداخلية المتمثلة في المجتمع المدني، وعليه فالتدخل حسب أنصار هذا الإتجاه قد يكون عقلاني أو العكس أي أن الإمتناع كذلك قد يكون عقلاني، وهذا كونه ناتج دراسات للمعطيات المتوفرة على المستوى الدولي وإدراك هذه المعطيات[3]، وحسب الواقعية هناك عدة دوافع تدعو إلى التداخل نذكر منها:

---

[1] تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجيه، إدارة الأزمات، عمان، دار مجد اللاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص 216 -217

[2] سماح عبد الصبور، مأزق الانتقالية.، نظرية التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمة العالمية، مجله السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظريه، المجلد 49، العدد 195، يناير 2014، ص 6

[3] مريم دماغ، مرجع سابق، ص 49

الدوافع الأمنية: حيث يصبح التدخل العسكري وسيلة من وسائل التحكم في نمط التفاعلات وتشكيل النظام الدولي، ومن خلاله تسعى الدول للوصول إلى زيادة القوة **maximum power** ، وفي هذا الصدد يقول هانس مورغانثو **H.Morgenth** بأن رجل السياسة يعمل بدافع المصلحة الوطنية، والتي تتراوح في حدها الأدنى بضمان الأمن والإستقرار على صروحها التأثير على الوحدات السياسية الأخرى[1].

وعليه فإن القوة عند الواقعيين تتجسد في أهم شكل من أشكالها وهي التدخل العسكري، إضافة إلى زيادة الأمن فمن خلال التدخل فإن الدولة تسعى للحفاظ على أمنها ووحدتها الداخلية، إضافة إلى زيادة نفوذها الدولي والتدخل يحقق لها ذلك[2]، فالتدخل حسب الواقعية من أجل تعظيم المكاسب ولا علاقة له بالمبادئ الأخلاقية التي يغيب فيها التوازن بين الكلفة والهدف المراد تحقيقه والدوافع الكامنة وراء التحرك العسكري

الدوافع الإقتصادية والنفعية: ومن أنصار هذا الإتجاه الواقعية الجديدة الذين يرون بأن التدخلات العسكرية نابعة من معطيات سياسية وإقتصادية عكس الكلاسيكيين الذين ركزوا على قضايا السياسة العليا وأغفلوا الجانب الإقتصادي.

ومن أبرز الواقعيين الجدد الذين ركزوا على هذا الطرح كينث والتز **K.Waltez** والذين يرون بأن القوة الإقتصادية تعادل القوة العسكرية، وخاصة بعد الحرب الباردة والدور الذي لعبه العامل الإقتصادي فيها[3]، وعليه فإن التدخل العسكري بحسب المنظور الواقعي يضمن توزيع القوى داخل النظام الدولي، ويضمن مكاتب الدولة السياسية والإقتصادية ومن ثم تشكيل نظام الدولي ذو طابع إستراتيجي، حيث ترى الواقعية أن القوة من أهم الآليات التي تقوم عليها عملية التدخل العسكري فهي المتغير الأساسي لشرح سلوكات الدول أو ما يرتبط بالقوة العسكرية في السياسة الخارجية لها كالثقافية والإعلامية، فبحسب الواقعية فإن المواجهة المباشرة حتمية إذ يقول "والتز" في هذا الشأن " بأن القوة تستخدم ليس بصفتها الخيار بل بصفتها الخيار الأول الدائم"[4].

وبحسب المنظور الواقعي بالتدخل العسكري عبارة عن عملية تحتوي على إستخدام القوة ويكون إستخدامها مباشرة إذ ما توفرت عناصر التهديد وغيرهم والتي تكون غالباً مادياً، ومنه حاول رواد هذا

---

[1] Jack Donnelly, realism and international relations, London, Cambridge, University press, 2000, p 109.

[2] عز الدين حميدي، مرجع سابق، ص 59

[3] يوسف ناصف حقي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتب العربية ،1985، ص 63

[4] Châle Philipe David, jean jack roche, théorie de la sécurité, définitions , paris, Edition mont Charest en 2002, p 94.

الإتجاه كـ"والتز" تحويل التركيز على مفهوم القدرات وربطه بمدى قدرة الدولة وقوتها بدل التركيز على القوة فقط. وهذا من خلال دراسة بعض العوامل كحجم السكان، مساحة الدولة، توفر الموارد، الطاقة الاقتصادية، القوة العسكرية، الكفاءة، فتوفر الدولة على هذه المعطيات سيساهم في التفوق وإمتداد القوة اللازمة للهيمنة السياسية والإنتصار العسكري[1].

وعليه التدخل العسكري من وجهه نظر واقعية هي من جهة تتميز بالعقلانية، ومن جهة أخرى تولي الأهمية الكبيرة للصراع الذي يعتمده على القوة العسكرية والعمل الحربي، وبحسب الواقعيين فإن الصراع والحرب لا يمكن تجنبهما حتى ولو كان هناك عمل قائم على العملية التدخلية، فالتحليل الواقعي لعملية التدخل العسكري أخذ إتجاهه من الأعلى إلى الأسفل مع إعطاء الأولوية للدول من أجل تفاعل أساسي عقلاني يحرك العملية التدخلية، وهذا من أجل تحقيق الأهداف المحددة سابقا، وبعدها يأتي دور القواعد تحت ودون مستوى الدول[2].

ولكن لا يمكن الفصل بين الجانب الداخلي عن معطيات البيئة الخارجية، إذ أن القرار بالتدخل هو مشترك بين العوامل الداخلية والخارجية، وعليه فإن التدخل قد لا يكون عقلاني، كما أن الواقعية ركزت على الجانب العسكري وأهملت باقي الجوانب في تحقيق المكاسب، وهذا ما نتج عنه حصر لمقاصد التدخل في مسارات العالم والتطورات التي حدثت في النظام الدولي خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي جاء على أطروحات واقعية عرضة للنقد، وخاصة لإغفالها عدة جوانب في طرحها بإمكانية الإندماج وغيرها من الوسائل التي تبرر العامل التدخلي أو تساهم في تفاديه[3].

[1] مريم دماغ، مرجع سابق، ص 57

[2] نفس المرجع، ص 60

[3] مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 454

المطلب الثاني: التدخل العسكري من المنظور النظرية البنائية

تُعتبر النظرية البنائية من إحدى النظريات الأساسية في علم الإجتماع، غير أنها ومع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين دخلت مجال العلاقات الدولية وأصبحت أحد أهم النظريات فيها، حيث برزت خلال تلك الفترة العديد من الكتابات مثل كتابات "ألكسندر ويندت" و"نيكولاس ونوف" و"فريدريك كروت شربل" والتي أسهمت إلى حد كبير في وضع الأسس لهذه النظرية.

ويُعد كتاب ألكسندر ويندت[1] " النظرية الإجتماعية لسياسة الدولية" الصادر سنة 1999، أحد أهم ركائز النظرية البنائية العقلانية للنظرية الواقعية الجديدة، ويقدم بدلاً عن ذلك وجهة نظر إجتماعية لفهم قضايا السياسة الدولية ودراسة مخرجاتها[2]، وعليه النظرية البنائية تركز على دور الأفكار والقيام والثقافة في تشكيل العلاقات الدولية، كما تتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والأفضلية والمثل، إنها تفسر خلافها مع النظريات الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة ودورها في السياسة العالمية، وإنما حول كيفية تفسير أنماط القوة وأشكال إستمراريتها، حيث أنه يتم بالإعتماد فقط على إعتبارات مادية، أم يتحقق بإدراج الجوانب الثقافية إضافة إلى كيفيه تشكيل هويات الدولة ؟

إضافة إلى كيفية تأثير البيئة في سلوك الفاعلين وفي مكوناتهم منه هويات ومصالح ومقدرات؟ إضافة إلى كل هذا كيفية تأثير المثل والثقافات والهويات في سياسات الدولة كسياسات الأمن القومي وغيرها[3]، وعليه فهي نظرية إجتماعية تستخدم في المنهج السوسيولوجي في تحليل العلاقات الدولية بتحليل جوهرها، من خلال مختلف الطرق التي تعبر بها تلك العلاقات عن نفسها، مع إبراز كيفية ترتيب تلك العلاقات بعدها عملية خاصة من عمليات التهيئة الإجتماعية، فهي تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها ليست قاصرة على المصالح، وإنما هي مجموعة من التفاعلات بين مجموعة من الثقافات والحضارات والمجتمعات التي تتفاعل بالتعاون والحوار والإعتماد المتبادل[4].

---

[1] خالد المصري، النظرية اللبنانية في العلاقات الدولية، مجله جامعه دمشق، للعلوم الإقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 3، العدد 2، 2014.

[2] عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون الاجتماعية، جامعه الملك سعود، الرياض، العدد 16، 2010.

[3] حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع، دراسة البناء الإجتماعي للسياسة العالمية، مجله عالم الفكر، الكويت، المجلد 33، العدد 4، ابريل 2005، ص 162.

[4] سامي بخوش وفيروز مزياني، المقاربات الإجتماعية في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر البحث، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 6، تموز 2014.

وبصعود قضايا جديدة على مستوى الأجندة السياسية وأجندة العلاقات الدولية التنمية، الهويات والإيديولوجيات والعرقيات الراغب في لعب أدوار جديدة في السياسة العالمية، والتي كان لها دور كبير في ظهور الطرح الذي جاءت به البنائية **constructivism** في العلاقات الدولية، وهذا في ثمانينات القرن الماضي وخاصة بعد الإنتقادات الموجهة من النظرية الواقعية، ومن رواد هذه البنائية نيكولاس أنوف **Nicolas Anov** من بين الأفكار الجديدة التي تقدمت بها البنائية هي أن العلاقات الدولية عبارة عن كتلة من العديد من الفوائد التي تتأثر داخله مع رفض إعتبار الفوضى هي العامل المفسر لطبيعة هذه التفاعلات، وكما يطلق عليها أصحاب النظرية بفكرة المجتمع الكلي **Global Society**[1].

كما تحرص البنائية في العلاقات الدولية على البعد الإجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، كما يصرون على عدم إمكانية حصول العلاقات الدولية على أفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما رآها الواقعيون، أو ضمن قيود المؤسسات على المستوى الدولي والمحلي، كما يقول اللبراليون فالبنائيون يرون بأن التفاعل بين الدول لا يصنف ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب إدراكه بصفته نمط من الأعمال يسوغ الهويات وتعمل على صياغته عبر الزمن.

كما أطلق البنائيون على هذه القواعد بما يعرف بالقواعد الإنشائية، حيث يركز أصحابها على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الإجتماعية والقدرات المالية، كما يعتقدون بأن البنى التنظيمية الذاتية المشتركة بالمؤسسات، فبحسبهم المؤسسات هي عبارة عن كيانات إدراكية لا يمكن فصلها عن أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يعمل فيها العالم، كما تركز البنائية على المؤسسات التي تأتي في المستوى الأساسي من المجتمع الدولي كالقانون الدولي والدبلوماسية والسيادة[2].

كما تقر البنائية بأن ليست الدول فقط بل تتعداها إلى الأطراف المشاركة في إتخاذ القرارات المختلفة كالإدارة والتنظيم داخلياً والمعاهدات والإتفاقيات والتدخل الخارجي، وهذا بحسب معيار تقسيم حسب أصحاب هذا الإتجاه وهو كالتالي [3]:

بنى تحتية: وهي القاعدة وتشمل البيئة المجتمعية والمجتمع الذي يعيش داخل هذه البيئة، وما تشمله من الحركات الإجتماعية والثقافية والحضارية إضافة إلى القيم والهويات، كما تشمل كذلك المجتمع

[1] Emanuel Adler, sieging the middle ground, constructivism in the world politics, European journal of international relations, vol 3, n 03 1997, p 341.

[2] مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 109

[3] مريم دماغ، مرجع سابق، ص 75

المدني وما يحمله من قيم والنخبة الحاكمة، وهذا ما يحمل بحسب أصحاب هذه النظرية القرار السياسي تشاركي بفعل هذه المتغيرات وتفاعلاتها الداخلية.

بنى فوقية: وبحسبهم فإنها تلك البنى التي تتميز بالشرعية والفعالية والإستقلالية، كما أطلق عليها إسم الوكلاء الدوليين **autorisions agents lagimate** فهناك العديد من المنظمات متعددة الأطراف ويكون النظام الدولي من خلال هذه المنظمات المؤسسات الدولية متفاعلة وهذا التفاعل يكون بشكل مستمر داخل هذه المؤسسات.

وعليه فهذه النظرية تؤكد بأن السلوكيات الخارجية مدعمة بواسطة القواعد والمعايير والقيم المشتركة حول السلوك المناسب، والقرارات في السياسة الخارجية للدول ما هي الإنتاج لرغبتها في حماية القواعد والمعايير التنظيمية التي تحددها المؤسسات العالمية، فبحسب فاين مور **Finnmor** فأهم الأسباب التي ساهمت في تحرير سياسة التدخل بعد الحرب الباردة هي الكوارث التي واجهت الإنسانية داخل الدول غير القادرة على مواجهة هذه الكوارث بإختلاف أنواعها وأشكالها من إنتهاكات حقوق الإنسان والحروب الأهلية والإرهاب.

كما ترى بأن التنظيم المتميز بالعنف مستمد من عنف والعمليات والمسارات الاجتماعية، وعليه يمكن تبرير العمل العسكري إذا كان لأغراض إنسانية، كأصحاب هذه النظرية بأن التدخل العسكري ومن أجل أن يكتسب صفات الشرعية يجب عدم تخطي حدود الإجراءات التي تقرها وتحددها المؤسسات الشرعية التسوية الدبلوماسية أو الإدانة الدبلوماسية مع تدعيم أو قطع العلاقات الإقتصادية، إلا أنها تبرر التدخل العسكري في حاله الدفاع عن القيم المجتمعية أو القيم الهوية أو غيرها من الدوافع الإنسانية.

المطلب الثالث : التدخل العسكري من منظور النظرية الليبرالية

يعبر هذا المنظور من الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية ، وقد جاء لترسيخ حقوق الإنسان و يسمى كذلك بالاتجاه التعددي أو المنظور اللاعقلاني **Paradigm non-rational** ، حيث يوصف كون مقارباته تعرف بمقاربات المجتمع المدني، و ترجع بدايات النظرية الليبرالية إلى بداية القرن السابع عشر، و ظهرت تسمية الليبرالية الجديدة على أنقاض الواقعية ، و جملة الانتقادات الموجهة إلى التوجه الواقعي في العلاقات الدولية ، حيث تقوم هذه النظرية على الدعائم الفكرية التالية[1] :

- **نظرية الحقوق الطبيعية** : و ذلك باعتبار الإنسان يستمد حقوقه من كونه إنسان ، و هذه الحقوق ملازمة له، كما يجب أن تكون حقوقه مكفولة و على الدولة الاعتراف بها، و التكفل بها مع احترامها.
- **النظرية الأخلاقية** : و تتجسد هذه النظرية من خلال منح الحرية الكاملة للإنسان، من أجل فتح أبواب المناقشة الحرة أمامه بغرض الوصول إلى نتائج تقود بالمصلحة للفرد و المجتمع معا.
- **نظرية العقد الاجتماعي** : تعتبر قيام الدولة أن قيام الدولة قد يكون بالتراضي بين الأفراد بناء على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت حقوقهم، كما تسوغ أعمال العنف و المقاومة التي يقوم بها الأفراد ضد مظاهر العنف.
- **النظرية الاقتصادية** : و هي القائمة على فكرة وجود نظام طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية ، كما تؤيد هذه النظرية حرية التجارة الخارجية.
- **النظرية العلمية** : تنطلق هذه النظرية من مبدأ البقاء الأصلح بالتقدم الطبيعي يستلزم فناء الضعيف و التضحية ببعض الأفراد باعتبارها تضمن تأمين حياة المجتمع.

من خلال هذه الدعائم يتضح بأن الليبراليون يميلون لاستخدام مصطلحات السياسة العامة بدل العلاقات الدولية، حيث يرفضون الاعتراف بالدول كفاعل أساسي في السياسة العامة، فهيكل النظام الدولي معقد نتيجة تعدد الفاعلين على المستوى الدولي داخليا و خارجيا، فعلى المستوى الداخلي تتميز الدولة بأنها نظام عدة بيروقراطيات متنافسة، وعليه فصنع القرار مرتبط به التغيرات و تفاعلها ، أما على

[1] عدي محمد رضا يونس، مرجع سابق، ص 73.

المستوى الخارجي فتطور الآلية الداخلية و تعدد المنظمات الدولية و خاصة منها ذات الطابع الإنساني حيث لا تقوم بالمساعدات فقط، بل تراقب عمل الحكومات و تدين الانتهاكات و تقدم التقارير[1].

و عليه تعتبر الليبرالية أن كل قرار على المستوى الخارجي ورائه دافع سياسي، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه و على رأسهم **Adam Smith** ، بأن السعي الذي يقوم به الأفراد بغرض تحقيق أهدافهم الخاصة هو تعزيز لتحقيق المصالح العامة، و عليه فالليبرالية و الليبراليون هي تفسير مختلف تفاعلات الدولة الخارجية يحاولون إسقاط هذه الفكرة من خلال نقل المستوى من الأفراد إلى الدولة ، وهو ما يعرف عند الليبراليون باليد الخفية[2].

و عليه يركز أصحاب التوجه الليبرالي في تبرير السلوك التدخلي للدولة على جملة من الدوافع أهمها :

1- **الدوافع الإنسانية:** و يعرف كذلك باسم التدخل لأغراض إنسانية ، حيث يكون هنا الدافع الإنساني لعملية التدخل هو حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، و قد يقوم به نظام سياسي ضد رعايات حيث يقول بيكوباريك **Bhiku Parek** بأن هذا النوع من التدخلات هو عمل تمليه الاعتبارات الإنسانية و التعاطف و الإخاء، و عليه نمو تدخل نزيه[3].

من أجل تكريس هذا المبدأ، ترى الليبرالية بأن السيادة لم تعد كافية لحماية الدول التي تمارس انتهاكات مبادئ حقوق الإنسان، وعليه فالتدخل له دوافع إنسانية لا يعتبر حل عسكرى، و من هنا جاء واجب التدخل الإنساني.

2- **الحفاظ على الليبرالية** : تقر الليبرالية بدوافع تدخلية أخرى كالحفاظ على الاستقرار والأمن عن طريق الديمقراطية في النظام السياسي الداخلي من خلال من مبادئ الديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي، ومن أبرز الأفكار التي جاءت الديمقراطية الليبرالية ، " أطروحة السلام الديمقراطي " ، حيث تشير : نيتا كروا فورد **Neta Crow Ford** أن

---

[1] فؤاد جدو، مرجع سابق، ص151.

[2] ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية ، ج2، ترجمة محمود سيد أحمد، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص242.

[3] مريم دماغ، مرجع سابق، ص65.

العالم يمكن تقسيمه إلى قسمين : الأول عالم منسجم نجد فيه مبادئ وقيم الديمقراطية والليبرالية، والثاني عام غير ديمقراطي تحتمل وجود عمل أو نشاط استراتيجي ، وعليه فنظرية السلام الديمقراطي تشجع التدخلات الدولية القائمة من أجل الدفاع على المبادئ والقيم الديمقراطية المؤسسة من طرف الليبرالية المثالية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين[1].

3- **الدوافع الثقافية أو الحضارية** : يرى المنظور الليبرالي بالعلاقة الكبيرة بين العرقية و الدوافع المساهمة في عملية التدخل العسكري، وهو ما خالف الدراسات التقليدية للعلاقات الدولية ن باعتبار العرقيات مجرد وسيلة بيد الدول تحركها وفق مصالحها ، وعليه أصبحت الدول تتخذ من العرقيات كذريعة للتدخل العسكري باسم الدفاع عن الانتماء العرقي ، فمعظم الدول التي مازالت تعاني من التدخل العسكري تعيش حالة من الانتهاكات العرقية ، حيث يرى صامويل هينتغتون **Samuel Huntington** أن الاختلاف الحضاري هو دافع رئيسي للتدخلات المعاصرة ، وهذا ما يجعل أطروحته أحد نظريات المنظور اللاعقلاني[2].

كما يرى الليبراليون بان التدخل له وسائل عديدة من غير العسكرية بهدف تحقيق الأهداف المنشودة ، وهذا ما يسمونه القوة الناعمة، حيث يعتبرون الصراع حالة خاصة في العلاقات بين الدول ، كما يعتبرون الحرب أداة ضيقة المجال في السياسة الخارجية للدول و استخدامها يكون آخر الحلول بعد استنفاد كافة الوسائل السلبية، حيث يرى النظرية الليبرالية بوجوب منع المؤسسة العسكرية دورا جديدا قائما على احترام القوانين وخاضعة للرقابة والمسؤولية أمام السلطة المدنية ، إضافة إلى إعطاء الأولوية للقرارات السياسية من القرارات العسكرية، وضرورة التقليل من الثقافة العسكرية و إنشاء مؤسسة عسكرية قائمة على احترام حقوق الإنسان وظيفتها تحقيق وتطبيق مبادئ الديمقراطية ، من خلال إنشاء مؤسسة عسكرية ذات مستوى عالي من التعليم والتشيع بالقيم والمناهج الليبرالية مثل معهد " **L MIET** "- **International Military Education and Training** فالليبرالية ترى بأن بناء القوة لا يتجسد

[1] Martin Griffiths, international relations theory for twenty first century New York, Rootled, 2007 , p32.

[2] صمويل هنغنتون، صدام الحضارات، إعادة صناعة النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2، 1999، ص ص 395-396.

فقط بامتلاك القدرات العسكرية بل بامتلاك جميع القدرات في كافة الجوانب[1]، وعليه فالتدخل حسب الفكر الليبرالي تقوم على عدة آليات نذكر منها :

- **الآليات المؤسساتية:** وهي قائمة على الدور الذي تلعبه المؤسسات فيما يتعلق بالتدخلات من خلال قيامها بحماية ومراعاة المعايير الدولية في التدخل خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، كما يدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى ضرورة إنشاء مركز عالمي خاص بصنع القرار و اتخاذه و الحالات التي يمكن استخدام القوة العسكرية ، منه تفادي العواقب التي تنتج عنها الفوضى، من خلال شبكة من المؤسسات المنظمة للعلاقات بين الدول كالمساعدات في الكوارث وإيصال المعونات والأنظار المهددة للإنسانية.
- **الآليات الاقتصادية و الدبلوماسية :** و يركز أصحاب هذا الفكر على القوة الاقتصادية و الدبلوماسية في العلاقات الدولية ، حيث يعتبرون بأنها عاملين أساسيين في قوة أو ضعف الدول على المستويين الداخلي و الخارجي، مع إمكانية استخدامها مع الدول القوبة أو الضعيفة فالعقوبات الاقتصادية لها دور في العمل التدخلي ، وكذلك بالنية لقطع العلاقات أو إبرام التحالفات الدبلوماسية ، وخاصة منها المصلحة فهي قادرة على إنشاء تحالفات أكثر قوة من العسكرية القائمة على القلق والتردد ، فالتدخل بحسب أصحاب الاتجاه يتراوح ما بين الدعم الدبلوماسي والمساعدات الاقتصادية[2].
- **الآليات الإعلامية:** يرى أصحاب هذا المنظور بأن الجانب الإعلامي و وسائل الإعلام بمختلف أشكالها تلعب دورا كبيرا في نشر و زيادة الوعي على الصعيدين الداخلي و الخارجي، كما تغذي الرأي الوطني و العالمي بأهمية القضايا الإنسانية و الذي من شانه إضفاء الشرعية للتدخلات الإنسانية، و يعتمد ها الفكر على اللغة كونها مصدرا من مصادر التأثير و كسب الثقة و التأييد من الرأي العام ، لسياسات ذات أهداف تدخلية و لا تقتصر فقط على التغطية الإعلامية[3].

فالتدخل العسكري بحسب المنظور الليبرالي يكون نتائج عوامل نذكر منها:

---

[1] ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 60.

[2] مريم دماغ، مرجع سابق، ص71.

[3] Evan Harisson , the post cold war international system , London , Routley , Taylor & Francois group , 2004 , p 155.

- وجود انتهاكات ضد الإنسانية كالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو عجز الدولة.
- العملية التدخلية يجب أن تكون قائمة على المبادئ الإنسانية الهادفة لوقف المعاناة.
- استنفاذ جميع الوسائل السليمة وغير العسكرية في التدخل ليكون التدخل العسكري آخر الحلول لمعالجة وحل الأزمة.
- يجب أن يتناسب التدخل العسكري في الوسائل والأهداف ومحدد في الحجم والكثافة والمادة.

و ما يؤخذ على هذه النظرية أنها أغفلت جملة من النقاط و هذا ما جعلها تواجه النقد في الكثير من أفكارها، فاعتبار الدولة فاعل لا عقلاني، و أن بدائل السياسة الخارجية للدولة غير عقلانية، فهي نتيجة لضغط المجتمع المدني و الرأي العام، إضافة إلى الاعتماد على فعالية المؤسسات غالبا ما تكون مرتبطة بالسياسة الوطنية و المحلية لدول الأعضاء، ، و هذا ما يبرز في مجلس الأمن و هيئة الأمم المتحدة، و تحكم الدول الكبرى في قرارات هاتين المؤسستين و استغلالهما لأغراض إيديولوجية.

إضافة الى ذلك اعتماد هذا المنظور على التدخل العسكري لأغراض إنسانية، فمعظم التدخلات العسكرية لم تستفد للشرعية، كون الكثير من الدول التي تعاني فعلا الفقر وعدم الاستقرار لم تعرف تدخلات، في حيت كانت تدخلات في دول أخرى أكثر استقرارا وأقل انهيارا و هو ما يمكن اعتباره التدخل في إطار النزاعات الاستعمارية الجديدة[1].

[1] الطيب بوعزة ، نقض الليبرالية، الرياض، مكتبة الملك، فهد للنشر، 1999، ص92.

من خلال استعراضنا لمختلف التعاريف التي تناولت مفهوم التدخل العسكري والمفاهيم المشابهة له، تبين أن التدخل العسكري وعلى الرغم من أقدميته وتناوله في الدراسات القانونية والسياسية والدولية، إلا أنه لا يزال من المفاهيم المعقدة، وذلك بفعل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تنوع الوسائل والسياسات التداخلية، ولكن يمكن تعريف التدخل العسكري على أنه:" الالتزام الصريح لقوات نظامية جاهزة للقيام بعمليات تقليدية في دول أجنبية ".

كما وصلنا إلى أن التدخل العسكري له عده أنواع من حيث الأطراف المتداخلة أو من حيث الأسلوب المعتمد والمظهر الخارجي، إضافة إلى تنوع الأهداف المراد تحقيقها من هذا التدخل العسكري الذي يمتاز بتعدد الأهداب والأسباب والدوافع، ومن خلال التطرق إلى المنظورات سياسية التي تناولت ودرست التدخل العسكري في العلاقات الدولية، وصلنا إلى أن التدخل العسكري اختلافات تفسيره باختلاف التوجيهات النظرية لكل مدرسة من المدارس التي تناول دراسته، فالمدرسة الواقعية تناولته على أنه عمل عقلاني له دوافع أمنية ويرتبط بالنفعية والمصلحة، في حين تناولته المدرسة البنائية على أنه عمل مؤسساتي ومبرر.

الفصل الثاني

ليبيا في الإدراك الإستراتيجي التركي

تُشكل عودة النفوذ التركي إلى ليبيا هدفا رئيساً للرئيس رجب طيب أوردوغان لما تحتويه من فرص إستثمارية واعدة وموارد طبيعية وعوامل جيوسياسية كبيرة، وبإعتبار ليبيا نقطة إنطلاق للنفوذ التركي في عمق المتوسط، نظراً لتماسها مع أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، حيث تستغل تركيا مرحلة الصراع والإنقسام الدائر في ليبيا لبدء تنفيذ مخطط قديم ثم إحياؤه عقب ما سمي بأحداث الربيع العربي، والمتمثل في توسيع النفوذ التركي في العالم عبر بوابة المغرب العربي.

كما يقتضي نجاح هذا المخطط التركي إستغلال حالة التفكك الراهنة في الساحة الليبية وتحديد مناطق الصلاحية البحرية في البحر المتوسط، لتصبح ليبيا واحدة من بؤر التوتر والصراع المركب الذي يختلط فيه البعد الديني بالسياسي، والجغرافي بالإقتصادي والدولي بالإقليمي، وهذا ما دفع بالرئيس التركي رجب طيب أوردوغان إلى السعي من أجل الحصول على تفويض لنشر قواته في ليبيا، ووفقا لنص التشريع فإن ذلك جاء بحجة أن التطورات في طرابلس تهدد مصالح تركيا.

المبحث الأول: منطلقات التدخل العسكري التركي في ليبيا

لم يغب عن بال صانع القرار السياسي التركي حقيقة البحث وبشكل مستمر عن موطن قديم في قارة إفريقيا، التي تعتبرها تركيا مهمة للغاية في سوق المنافسة التجارية والإقتصادية في المستقبل المنظور، حيث عمدت على توثيق مجالات التعاون الإقتصادي والسياسي والأمني في أغلب الدول الإفريقية منطلقة من الروابط التاريخية العثمانية مع العديد منها، باحثة عن مصالح ثابتة في منطقة جنوب المتوسط.

المطلب الأول: المنطلق الجغرافي والطبيعي

يُعد الموقع الجغرافي أحد العوامل الهامة المؤثرة في تشكيل صورة أي دولة، نظراً لتأثيره على إتجاهات السكان، أو على السلوك السياسي للدولة[1]، حيث تنفرد ليبيا بموقع جغرافي هام، إذ تحتل موقعاً متوسطاً في شمال إفريقيا، فهي تمتد فوق مساحة تقدر بحوالي 1.750.000 كلم^2، أي ما يعادل 18% من مساحة الوطن العربي، حيث تقع بين خطي طول 25° و9° شرقا ودائرتي عرض 33° و18° شمالا^2.

كما تمتد بالتحديد من شواطئ البحر المتوسط شمالاً وتحدها النيجر وتشاد جنوبا، ومصر والسودان، ومن الغرب الجزائر وتونس، ويبلغ طول ساحلها على البحر الأبيض المتوسط حوالي 1900 كلم، وبحكم موقعها الجغرافي، تعتبر دولة عربية إفريقية وبحرية، تدخل في نطاق دول البحر الأبيض المتوسط، وتتوزع الحدود الليبية التي تبلغ طولها 4434 كلم كالتالي:[3]

-الحدود الشرقية مع مصر بطول 1094 كلم والسودان بطول 4 كلم.

-الحدود الغربية مع تونس بطول 500 كلم، والجزائر بطول 1200 كلم.

-الحدود الجنوبية مع تشاد بطول 100 كلم والنيجر بطول 150 كلم.

أما بالنسبة للتقسيم الإداري، فإن ليبيا توجد بها حوالي 22 شعبة ومحافظة، وكل شعبة تتفرع إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى كرمانات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا،

---

[1] محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، 1990، ص90.

[2] جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص119.

[3] الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، الجماهيرية الليبية، دراسة جغرافية، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص ص 95-100.

وتتمثل في شعبية البنطان، شعبية الجبل الأخضر، شعبية بنغازي، شعبية الكنزة، شعبية سرت، شعبية الواحات، شعبية الريح، شعبية مرزاق، شعبية سيها، وادي الحياة، شعبية المرقب، شعبية طرابلس، شعبية الحقارة، شعبية الزاوية، شعبية الجبال الغربي، شعبية وادي الشاطئ، شعبية ثالوث، شعبية غان، وتعتبر طرابلس العاصمة، أكبر مدن ليبيا.

الخريطة رقم 1 : تمثل الحدود الجغرافية لليبيا

المصدر: خارطة ليبيا السياسية، منطقة العقود الدولية، ليبيا الغد، أمل حقوق الإنسان، وثيقة رقم 19، 07 جوان 2010، ص6

توضح هذه الخريطة الحدود الجغرافية والسياسية لليبيا وأهمية موقعها الجغرافي الذي جعل منها أطماعاً للقوى الإقليمية والدولية، كما توضح كذلك التقسيم الإداري للشعيبات، التي تمثل المؤتمرات الشعبية الأساسية والتي تتفرع بدورها إلى كومونات، وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا بإعتبارها المؤتمر الأول في السياسية الداخلية الليبية، كما لا تتعدى حدوده الجزائرية 50 كلم، فأغلب المناطق يسودها إرتفاع في درجات الحرارة صيفا وإنخفاضها شتاءا، إضافة إلى مدى حراري واسع وأمطار قليلة بإستثناء الشريط الساحلي الذي يؤثر عليه الضغط المنخفض للبحر الأبيض المتوسط، مما يسبب تساقط أمطار فجائية ذات طابع إعصاري في فصل الشتاء[1]، حيث تسقط أكبر كمية أمطار في المناطق

[1] محمد مبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية، بنغازي، جامعة قار يونس، 1930، ص51

الساحلية وتقل كلما توغلنا في المناطق الداخلية الجنوبية، حيث تصل إلى 600 ملم في الساحل و50 ملم في الجنوب[1].

وبسبب المميزات المناخية التي تتمتع بها ليبيا، فإنها لا تملك أي موارد مائية سطحية دائمة الجريان وهذا بسبب قلة الأمطار وتذبذبها، وعليه فمصادر المياه معظمها جوفية تعتمد على كميات الأمطار المتساقطة، وهذا ما خلق مشاكل نقص المياه لمناطق الإنتاج الزراعي الكثيف، كسهل بنغازي وجفارة، وبعد مشروع النهر الصناعي العظيم والذي يعتبر من أهم المشروعات التي سطرت لحل هذه الأزمة، ليتم بعد ذلك إكتشاف حوض تبلغ مساحته 750.000 كلم^2، سعة تخزينية تقدر بـ3400 كلم^3، في منطقة السرير[2]، ومن خلاله تمكنت ليبيا من التقليل من مشاكل المياه التي تواجهها.

الخريطة رقم 2: خارطة توزيع المياه في ليبيا

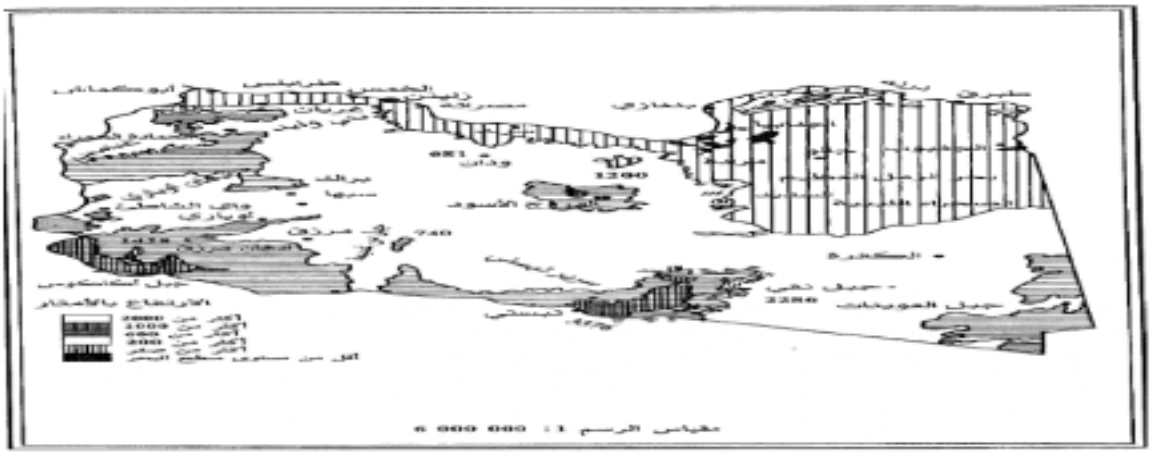

المصدر: عبد القادر مصطفى المحبشي وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000، ص24

توضح الخريطة توزيع المياه في ليبيا، بإعتبارها المتحكم الأساسي في الجانب الزراعي كمصدر أساسي للتغذية، كما تُعتبر ليبيا من الأراضي ذات التضاريس التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، إذ

[1] أبو القاسم محمد الغزالي، الطرق والنقل البري والتغير الإجتماعي والإقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981، ص43

[2] محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافيا أوروبا وحوض البحر المتوسط، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتب، 1999، ص217

تمتد الصحراء الليبية إلى الجنوب من المرتفعات الشمالية وجنوب خليج سرت حتى الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر أي ما يقارب 90 % من المساحة الكلية لليبيا، كما تتميز الصحراء الليبية بوجود الكثير من الجبال البركانية والعروق الرملية والحمادة، إضافة إلى الواحات مثل واحات الجنوب وغامس.

وتتمثل أهم الأقسام التضاريسية في ليبيا فيما يلي[1]:

1-السهول: ومن أهم السهول الليبية نجد السهول الساحلية الممتدة من الغرب إلى الشرق المنحصرة بين البحر والجبال الشمالية ومن بين هذه السهول: سهل جفارة الذي تنتشر فيه المستنقعات، إضافة إلى منطقة زوارة، ويمتاز سهل جفارة بغناه بالمياه الجوفية، وخصوبة تربته، إضافة إلى كثرة الأودية فيه، إضافة إلى سهل سرت وبنغازي، والسهول الوسطية الممتدة من رأس المنى إلى الزويتينية.

2-الهضاب: تتميز الهضاب الليبية بأنها صخرية واسعة ومتوسطة الإرتفاع وتوجد بها أحواض ساهمت في نشوء واحات في الصحراء، وتبدأ من سهول سرت لتصل إلى البحر، كما في الجبل الأخضر وطرابلس، كما تتضمن هذه الهضاب العديد من المرتفعات والتي يبلغ إرتفاعها 1934 ، وتكوينها من مختلف الرمال الناعمة منتشرة في شكل كثبان رملية كرمال أدهان، أو حمادات كحمادة: الحمراء وحمادة تنفرت.

3-الجبال: وتشمل مجموعة من الجبال كجبل منفوسة الممتد من الشمال الغربي والذي ينتهي عند الخمس، والجبل الأخضر الذي ينفصل عن الجبل الغربي بواسطة خليج سرت، إضافة إلى الجبل الغربي الذي يمثل 500 كلم، ويمر بجبل نفوسة والزهوني، ويتكون من صخور جيرية، وما يمكن ذكره أن الجبل الغربي والجبل الأخضر، يمثلان هضبة بقمم جبلية، فإرتفاع الجبل الغربي يصل إلى 880 م في غربان والجبل الأخضر يصل إلى 705م[2].

[1] الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، مرجع سابق، ص95

[2] نفس المرجع، ص97

الخريطة رقم 3: خارطة التضاريس في ليبيا

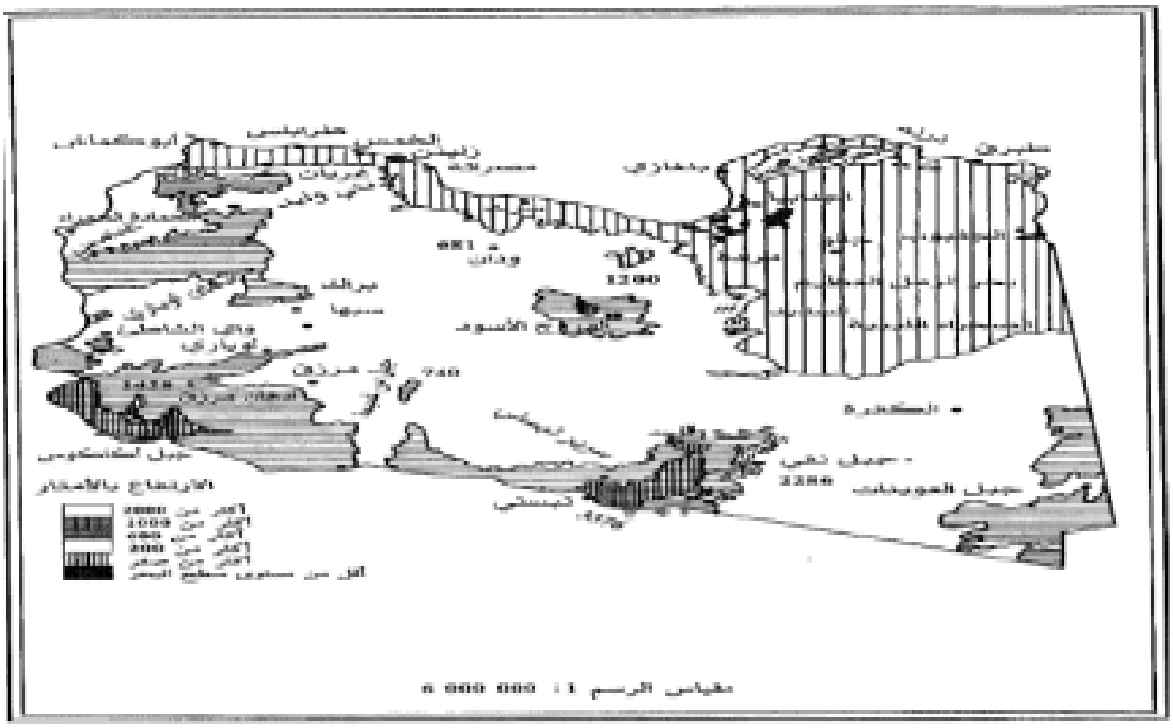

المصدر: الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص98

تُمثل هذه الخريطة تضاريس ليبيا، بإعتبارها أحد العوامل الأساسية في التوزيع السكاني الليبي، والمحدد للتجمعات الشعبية المؤثرة في القرار الليبي، أما من الناحية الإستراتيجية فيعد موقع ليبيا ذو أهمية إستراتيجية إذ يطل على البحر الأبيض المتوسط ، مما يجعلها تقابل بذلك أوروبا من الجنوب، مما تؤدي إلى إتصال دائم عن طريق البحر، كما أدت ليبيا دوراً حيوياً في مسار العلاقات العربية الإفريقية منذ القدم، وهذا ما أكده الرحالة الألماني " رولنس " في قوله : " إن من يريد أن يكون حاكماً على السودان والنيجر وتشاد عليه أن يستولي على طرابلس[1].

كما أسهم تحرر القادة، بما وفره من إمكانية لتقديم الدعم والمساندة لحركات التحرر الوطني، كما ساعد الموقع الليبي في أن يكون لها علاقة ذات أهمية وروابط إجتماعية وثقافية وإقتصادية مع شعوب القارة الإفريقية، حيث سمح موقع ليبيا في إدراك القيادة السياسية الليبية منذ قيام ثورة 01 سبتمبر

[1] الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، مرجع سابق، ص98

1969م، وذلك عن طريق التركيز على أهمية خليج سرت وأهمية الحدود مع تشاد وأهمية تجمع دول الساحل والصحراء، ومحاولات إقامة علاقات سياسية وتجارية متينة مع دول الجوار الإفريقي[1].

إضافة لكل ما سبق، تُعتبر ليبيا نقطة إلتقاء وربط بين أوروبا والبحر المتوسط وإفريقيا والوطن العربي ككل، ويظهر ذلك من خلال تنافس الدول على ليبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما تعتبر ليبيا من أهم البلدان المنتجة للنفط وتبلغ حصتها 2% من الإنتاج العالمي، كما تعتبر وكالة الطاقة الأمريكية بأن إحتياطي النفط إرتفع من 45 مليار إلى 74 مليار برميل، وهو ما يجعلها تحتل بذلك المركز الخامس عالمياً في إحتياطي النفط بعد روسيا، أمريكا، الصين، الأرجنتين، إضافة إلى إحتياطي الغاز الطبيعي الليبي الذي إرتفع إلى ثلاثة أضعاف، حيث بلغ 177 تريليون قدم مكعب، بعد أن كان 55 تريليون قدم مكعب، ناهيك عن 122 تريليون قدم مكعب من الإحتياط القابل للإستخراج من الصخور.

كما تتوافر ليبيا على إمكانيات لإنتاج الطاقة البديلة أو النظيفة، بإستغلال الطاقة الشمسية أو الرياح، وللحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي تعتبر مصدراً مثالياً للطاقة البديلة، حيث يمكن لأوروبا وغيرها الإعتماد عليه، ممّا يبرز الأهمية الحالية والمستقبلية لليبيا، ضمن سياسة الطاقة العالمية.

علاوة عن تميز المظهر العام للتضاريس في ليبيا كونها ذات طابع هضابي، بحيث نجد مساحات واسعة وتشابه في ترتيب سطحها ولا تختلف في مظهرها على الهضبة التي تتكون منها الصحراء الكبرى، ومع ذلك فإن المظهر الطوبوغرافي يتفاوت في الإرتفاع على مناسيب مختلفة تحتوي العديد من المظاهر التضاريسية المختلفة تحمل الطابع السهلي والجبلي والأحواض والهضبة، وتتابع هذه المظاهر في نظام شبه مطرد من الساحل إلى الداخل على شكل سهول وجبال ومرتفعات وهضاب، و بهذا تؤثر التضاريس في ليبيا بقوة كبيرة على القوة النسبية للدولة، وذلك لتأثيرها في النواحي الإنتاجية فيها وكذلك المسائل العسكرية، لما توفره هذه التضاريس من فائدة[2].

كما يلعب المناخ دوراً هاماً في حياة الإنسان، بحيث أن المعيشة مرتبطة في كثير من النواحي، فهي التي توفر له نوع المحاصيل الزراعية التي يمكن إنتاجها، كما تؤثر تأثيراً قوياً في طبيعة الحياة التي

---

[1] منتدى روح العرب، تم الاطلاع عليه يوم: 15-04-2021، متاح على الرابط: Www.rahalalarab.yahoo.com.

[2] أبو القاسم محمد الغزالي، مرجع سابق، ص10

يحياها، فضلاً عن ذلك فإن للمناخ أثره الواضح على حيوية الإنسان ونشاطه، كما أنه يعتبر إحدى الحقائق التي تؤثر في منجزاته الحضارية، لذلك فإن للمناخ علاقة وثيقة بتطور أي قوة سياسية، كما يتدخل بشكل أو بآخر في قيمة الدولة، وكيانها السياسي.

وتكمن أهمية المناخ في ليبيا أنه يتمتع بميزات ملائمة للإستقرار البشري، تؤثر بطريقة مباشرة في بناء الدولة وقوة كيانها السياسي والإقتصادي خاصة في شمال البلاد وبعض أجزائها الجنوبية، فالحضارات القديمة التي نشأت في الإقليم الشمالي لإفريقيا تبين في قيامها وتطورها وإستمرارها لإعتدال المناخ بنطاق البحر الأبيض المتوسط[1].

[1] عبد القادر مصطفي الحبشي وآخرون، مرجع سابق، ص261

المطلب الثاني: المنطلق الاقتصادي

1-الموارد الطبيعية: تُعد الموارد الطبيعية من العناصر المهمة في مقومات الدولة وقوة إستمرارها في قوتها وهو ما عليه الحال في ليبيا، حيث شكلت الموارد الطبيعية مقوماً هاماً ورئيسياً في قوتها وتعزيز مكانتها بين دول العالم، ويعتبر النفط والغاز مصدران مهمان من مصادر الطاقة، حيث يمثل النفط مادة أساسية في العديد من فروع الصناعة، فقد كان الاقتصاد الليبي يتسم بالخمول والشلل قبل إكتشافها، وأمام التقدم التكنولوجي، أصلح النفط والغاز يشكلان أهم مقومات الحياة العامة[1].

كما يعتبر البترول والغاز من الموارد الرئيسية في ليبيا، حيث تصدّر 2 مليون برميل من النفط الخام يومياً، وتبلغ إحتياطياتها 41.5 مليار برميل، وهذا ما يجعلها تتصدر الدول الإفريقية في هذا المجال، كما يبلغ إحتياطي الغاز الطبيعي 52.7 ترليون قدم^3، وهذا ما جعلها تمتلك أحد الموارد الطبيعية الفاعلة في العصر الحديث، وهذا ما شجعها على إعادة رسم صورتها السياسية والدبلوماسية والإقتصادية.

[1] محمد علي الغدامسي، النفط الليبي، دراسة في الجغرافيا الإقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، بيروت، دار الجليل، 1998، ص63

الجدول رقم 1: يمثل تطور الناتج والغاز الطبيعي في الفترة 2004-2019

السنة	نفط خام برميل في اليوم	غاز طبيعي مليون متر مكعب في السنة
2004	1.255.00	4.2
2005	1.267.034	4.8
2006	1.240.000	6.1
2007	1.375.000	6.3
2008	1.390.000	6.2
2009	1.402.000	7.6
2010	1.435.000	8.2
2011	1.600.000	9.1
2012	1.645.000	10.02
2013	1.680.000	10.1
2014	1.635.400	11.8
2015	1.690.000	11.7
2016	1.790.000	11.9
2017	1.785.000	13.6
2018	1.822.000	14.2
2019	1.918.000	15.2

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، الكتيب الإحصائي

يُعتبر النفط الممول الرئيسي للإقتصاد الليبي، حيث أن أي خلل يحدث في الإنتاج أو أسعار النفط أو صادراته يؤثر على التنمية والميزان التجاري الليبي، فبناءا على عائدات الإنتاج النفطي تحدد جوانب الخطط الإقتصادية والبرامج الإقتصادية والميزانية التسييرية في ليبيا، حيث يمتاز النفط الليبي بالخصائص التالية[1]:

1-التركيز: فمعظم الآبار النفطية الليبية مرتكزة في أربعة مناطق قريبة من بعضها البعض ومتصلة.

[1] يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص10.

2-قرب الآبار النفطية من موانئ التصدير: حيث تم ربط هذه الحقول بأنابيب نفطية مما يقلل من تكلفة النفط إلى الموانئ، وبإعتباره حلقة الوصل بين ليبيا والدول المستوردة.

3-جودة النفط الليبي: والذي يعتبر من أجود أنواع النفط في العالم، نظرا لكثافته التي تتراوح ما بين 37 و43 درجة وخلوه من الكبريت.

4-قرب النفط الليبي من أهم أكبر أسواق الإستهلاك في العالم: كإيطاليا وألمانيا، حيث تتوزع الحقول المنتجة في ليبيا تبعا لموقعها الجغرافي إلى عدة مناطق نذكر منها المناطق التالية[1] :

1-**مناطق السرير:** وهي من مناطق الشرق الأقصى لليبيا على الحدود المصرية، تم إكتشافه سنة 1961م، تبلغ كثافته القياسية للبترول حوالي 37.8°، ويبلغ إنتاجه 150 ألف برميل يوميا، ويضم هذا الحقل حوالي 68 بئرا[2].

2-منطقة حقول سرت الجنوبية الشرقية: وتشمل المناطق الواقعة شرق خليج سرت، وتنتج هذه الحقول حوالي نصف إنتاج ليبيا من النفط، ومن أهم حقول هذه المنطقة نذكر[3]:

حقل أمال: يقع شرق مدينة أجدابيا، اكتشف سنة 1959، يحتوي على 94 بئرا، ويبلغ إنتاجه اليومي 42 ألف برميل.

حقل أبو طفل: ويقع في منطقة بحر الرمال العظيم، يمتد حتى الحدود المصرية، عدد آباره 36 بئرا بمعدل انتاجي 150 ألف برميل يومي.

حقل إنتصار: ويقع في حوض خليج سرت، تم إكتشافه سنة 1997، وينتج حوالي 16 ألف برميل يوميا.

منطقة حقل سرت الوسطى: وتقع جنوبي خليج سرت وتحتوي المنطقة على 15 حقلا نفطيا، وتساهم بحوالي ثلث الناتج الكلي للنفط في ليبيا، كما تتميز بإنتاج الغاز المصاحب للنفط، ومن أهم حقولها:

---

[1] محمد علي الغدامسي، النفط الليبي، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية و إنتاجية النفط و الغاز العربي، بيروت، دار الجليل، 1998، ص63.

[3] يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص32

حقل ناصر زلطن: ويقع على الساحل الجنوبي لخليج سرت، إكتشف سنة 1959، عدد آباره 61 بئر، تبلغ كثافته النوعية 39° بحسب المقياس الأمريكي، وينتج حوالي 600 ألف برميل يوميا.

حقل الواحة: يقع في حوض خليج سرت، إكتشف سنة 1962، يحوي 46 بئرا بإنتاج يومي يصل إلى حوالي 1000 برميل يومياً.

حقل الراقوبة: إكتشف سنة 1959 بدرجة كثافة نفطية 36.2°، وينتج حوالي 39 ألف برميل يوميا.

الخريطة رقم 4: توزيع آبار و أنابيب النفط في ليبيا

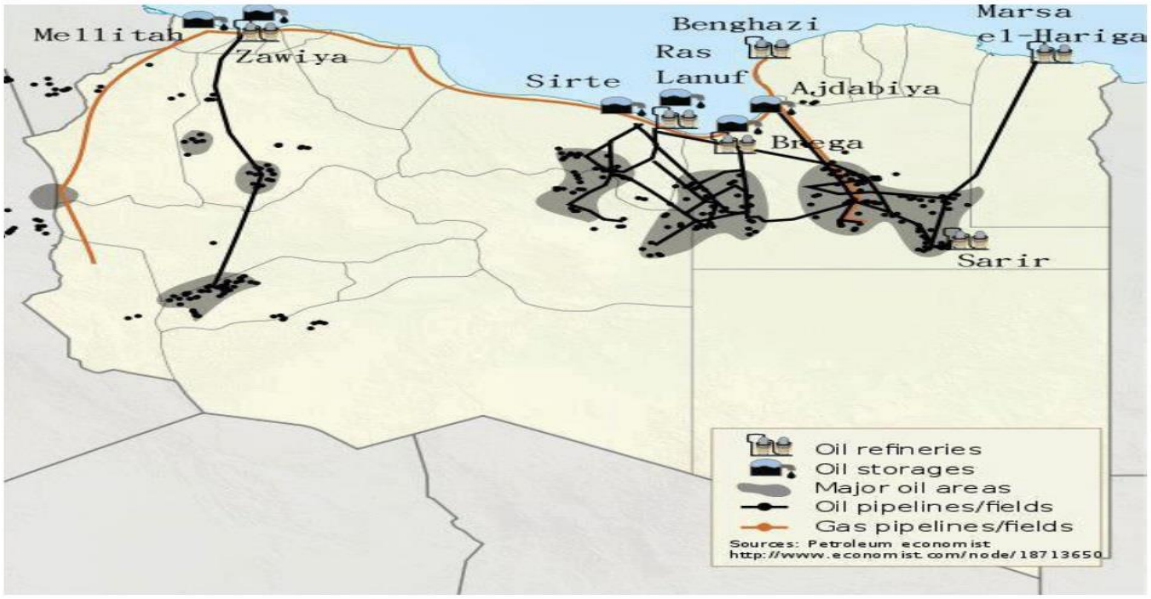

المصدر: http://www.libyanyouths.com/vb/t137135.html

أما من حيث المقومات الاقتصادية الليبية، يمكن تحديدها في القطاعات التالية:

أولا – القطاع الزراعي والحيواني:

يُعتبر الإنتاج الزراعي والحيواني الليبي حوصلة لمجموعة من العوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية، حيث تمثل الموارد المائية والتربة والموارد البشرية، أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي الليبي[1]، ويمكن تقسيم النمط الزراعي الليبي إلى قسمين وهما [2]:

1-الزراعة المستقرة: وهي الزراعة التي ترتكز في المناطق المتوفرة على المياه بدرجة تسمح بقيام زراعات ثابتة، ويعتمد النوع على المياه الجوفية بشكل كبير، ويمكن تقسيم هذا النمط الزراعي إلى ثلاثة أنواع وهي[3] :

-الزراعة التي تعتمد بشكل كلي على المياه الجوفية في السقي الزراعي، وترتكز في الواحات ومن أهمها واحات فزان والكفرة.

-الزراعة التي تعتمد على الري والأمطار، ويرتكز هذا النوع في معظم مزارع الخضروات والفواكه الموجودة على مدن الشريط الساحلي.

-الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار، ونجدها في المناطق ذات الأمطار الدائمة المتواجدة في الجزء الشمالي والغربي للجبل الأخضر.

1-الزراعة البعلية المتنقلة: وهي الزراعة التي تعتمد على الأمطار بشكل مباشر، ولا تكفي أمطارها لقيام زراعة مستقرة، وهذا النمط الزراعي نجده منتشراً في المناطق الإستبسية مثل: برقة، البطنانو، خليج سرت، ومن أهم منتجاته نجد: القمح والشعير، ومن أهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية في ليبيا نذكر[4]:

أ-القمح: يعتبر القمح من أهم المحاصيل الزراعية في ليبيا، يتركز في عدة مناطق أهمها شعيبة الكفرة بإنتاج يقدر بـ 40% من الإنتاج الليبي الكلي وشعيبة الجبل الأخضر وأجدابية، ترهونة، وكان أعلى

---

[1] جمال حمدان، مرجع سابق، ص6.

[2] يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، عهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007، ص37

[3] الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، مرجع سابق، ص554

[4] Helen Chaplin Metz, Op. Cite, p80.

إنتاج لليبيا سنة 1970، حيث وصل إلى 240 ألف طن ليشهد تراجع في السنوات الأخيرة، بإعتباره يعتمد في الأساس على الأمطار.

ب-الشعير: ومن أهم المناطق المنتجة لهذه المادة: شعيبة الجفارة بنسبة 25% من الإنتاج الليبي الكلي، إضافة إلى ترهونة وأجدابيا والمرقب والزاوية، ويعتبر من الزراعات التي حققت فيه ليبيا قفزة نوعية، فبعد تلبية الأغراض الإستهلاكية إنتقلت إلى صناعة الأعلاف الحيوانية من الفائض المتبقي.

ج-الخضر: ويعتبر هذا النوع من الزراعات الناجحة في ليبيا، لإعتمادها على المياه الجوفية والأمطار، وترتكز على الشريط الساحلي كشعيبة الواحات التي يصل إنتاجها إلى 45 % من الإنتاج الكلي الليبي، إضافة إلى جفارة والجبل الأخضر، وتعتبر الطماطم من أهم المنتجات وأبرزها في هذا النوع.

د-الفواكه: ويعتبر إنتاج هذه المادة متوسطيا كباقي دول حوض المتوسط التي تحتاج إلى جو معتدل، ومن أهم الفواكه في ليبيا نجد[1] :

العنب: ويرتكز إنتاجه في شعيبة الجبل الأخضر، طرابلس، وأوباري.

الزيتون: ويرتكز في شعيبة صبراته، ترهونة، المرج، طرابلس وتاجوراء

هـ-الإنتاج الحيواني: ومن أهم المناطق المنتجة لهذه الثروة نجد شعيبة الجبل الأخضر، وشعيبة سرت، ويعتبر هذا النوع من الإنتاج ضعيف نظراً لقلة اليد العاملة في هذا المجال، كما تعتبر ليبيا من أهم الدول المستوردة للحوم البقر والضأن، كما تحقق الجماهير اكتفاء في اللحوم البيضاء، وأما فيما يخص الأسماك فلا يزال إنتاج ليبيا ضعيف جدا وغير منتظم.

وهذا بالرغم من إعتماد ليبيا سنة 1970 لقيمة إستثمارات موجهة لقطاع الزراعة، والتي بلغت 5.3 مليار دينار بنسبة 17.8% من قيمة الإستثمارات الإقتصادية، ومن أهم المشاريع الإقتصادية الهامة في مجال الزراعة، نجد مشروع الكفرة إضافة إلى مشروع النهر الصناعي القديم.

[1] يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص46

ثانيا- قطاع النقل والمواصلات:

ويتمثل هذا القطاع في كل نشاطات الطرق والمطارات والموانئ والنقل البحري والبري والجوي والمواصلات السلكية واللاسلكية، لتبلغ مخصصات النقل والمواصلات في ليبيا لعام 2008 ما مقداره 3.800 مليون دينار ليبي بمعدل 14.5% من المخصصات العامة لكل قطاع وكانت على النحو التالي [1]:

النقل البري: لم تعرف ليبيا الطرق المعبدة إلاّ في نهاية سنة 1911، بعد الإستقلال وخاصة بعد إكتشاف النفط، ليتزايد عدد الطرقات المعبدة ليصل سنة 2008 إلى 83000 كلم منها 47590 كلم معبدة ويرتكز ثلاث أرباع من الشبكة في الجزء الشاكي من ليبيا لوجود عدد كبير من السكان والنشاطات الإقتصادية ويحتوي ليبيا على نفوذ جوية تربطها بالمشرق العربي عبر مصر، وتربطها بالمغرب العربي عبر تونس، إضافة إلى شبكة أخرى داخلية تربطها بين المدن[2].

النقل البحري: يعتبر الساحل الليبي من أكبر وأطول السواحل في البحر المتوسط وأقدمها، ما يجعل الموانئ الليبية تقود لفترة زمنية قديمة، ومن أهم الموانئ الليبية نجد ميناء طبرق، درنة، بنغازي، الخمس وزوارة، كما تملك ليبيا أسطولاً بحرياً يتكون من 25 باخرة منها طليطلة، غرناطة وقاريونس وعلى خاصة بنقل المسافرين، إضافة إلى ناقلات النفط فمنها: السرير ولحريقة، لبريقة وراس لانوف إضافة إلى الناقلة النفطية الزوتينة التي تبلغ حمولتها 121000 طن[3].

النقل الجوي: يرجع تاريخ النقل الجوي الليبي إلى بداية الستينات عند تأسيس شركة طيران تحت إسم: " ليبيانيا"، حيث تأسست سنة 1964، لتتحول سنة 1975 إلى شركة الخطوط الجوية العربية الليبية، فمعظم الرحلات الدولية الليبية تنطلق من مطار طرابلس الدولي أو مطار " بنينة" من بنغازي، أما الإفريقية عبر مطار " سبها"، حيث تتوفر على 140 مهبط للمطارات 80 منها غير معبدة[4].

---

[1] فضل إبراهيم الأجاود، المدخل إلى جغرافيا النقل في ليبيا، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط2، 2008، ص73

[2] جمال حمدان، مرجع سابق، ص181

[3] فضل إبراهيم الأجاود، مرجع سابق، ص93.

[4] فاروق كمال محمد عز الدين ، جغرافيا النقل في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الأدب، قسم الجغرافيا، 2001، ص107.

ثالثا- القطاع الصناعي:

تعرف ليبيا إختلالات هيكلية في إقتصادها القائم بصفة رئيسية على الربع البترولي، كما يتسم التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في ليبيا بالتركيز الشديد في شعيبتي طرابلس وبنغازي، فالأول بنسبة 23% أما الثانية بـ 12% وتتوزع باقي المنشآت على باقي الشعيبات في ليبيا، ومن أهم الصناعات الموجودة في ليبيا نذكر[1]:

1-الصناعات الاستهلاكية: ويأتي هذا النوع من الصناعات في المرتبة الأولى من حيث قيمة وكمية الإنتاج وتشمل الصناعات الإستهلاكية الليبية ما يلي:

الصناعات الغذائية، وتتمثل في تعليب الخضروات والفواكه والمشروبات الغازية، إضافة إلى التبغ وتعليب الأسماك، الألبان والأعلاف، وتمثل 9.5% من الإنتاج العام الليبي.

الصناعات النسيجية، وتشمل صناعة الملابس، الأقمشة، الأحذية، الأثاث المنزلي والمكتبي، والقطن الطبي، لتساهم بنسبة 10.8% من الإنتاج الصناعي الليبي.

الصناعات الوسطية: وتعتبر من الصناعات البالغة الأهمية بالنسبة للإقتصاد الليبي، حيث بلغت الصناعات الكيماوية سنة 1990، ما يقارب 74 مليون دينار، وتساهم هذه الصناعات بما يقارب نسبة 20% من الإنتاج الصناعي، وتقوم هذه الصناعات على الثروات الطبيعية المتوفرة، حيث توجد بليبيا عدة مصانع متخصصة منها:" الجمع الكيماوي بابي كماش " والذي يشمل مصنع الملح والتحليل الكهربائي، ومن أهم المنتجات البتر وكيماوية في ليبيا:

صناعة مواد البناء: وتعتبر صناعة الإسمنت ومواد البناء من الصناعات الإستراتيجية في ليبيا، والتي أولتها الدولة إهتماما كبيراً.

الصناعات الرأسمالية: وهي من الصناعات الجديدة في ليبيا ذات الأهمية البالغة في صنع الإقتصاد الليبي، حيث تساهم بـ 49.3% من الناتج الإجمالي الصناعي، وتتمثل هذه الصناعة فيما يلي[2]:

[1] يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص48.

[2] Jeffe , E.G.H , social and economic développement of Libya , London , Menas press, 1982, p172.

أ-الصناعات المعدنية: وتتمثل في صناعة الحديد والصلب إضافة إلى الصناعات الفوسفاتية، ويعتبر مجمع مصراتة للحديد والصلب من أكبر المجمعات الصناعية في ليبيا، وتساهم الصناعي فيما يقارب 24% من ناتج إجمالي الصناعة الليبية.

ب-الصناعة الهندسية والكهربائية: عرف هذا النوع من الصناعة قفزة نوعية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث شيدت العديد من المصانع مثل: مصانع الثلاجات، الأفران، الغسالات وأجهزة الإستقبال المرئي والسمعي، وتساهم هذه الصناعة بنسبة 25.3 % من إجمالي الصناعة في ليبيا.

رابعا- القطاع التجاري: تنقسم التجارة في ليبيا إلى قسمين هما[1]:

أ-التجارة الداخلية: تمارس في ليبيا من خلال المنشآت الإشتراكية التي تقوم بالإستيراد والتسويق، أو بالإنتاج والتسويق المباشر، ففي ليبيا ثلاثة أنواع من المنشآت وهي المنشآت الصناعية، مؤسسات الإستيراد والتصدير وقنوات توزيع، والمتمثلة في الأسواق الشعبية والجمعيات التعاونية والموزعين الأفراد، وتتوزع المنشآت في معظم الشعبيات الليبية من حيث عدد الأسواق لتصل لحوالي 685 سوقاً.

ب-التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية من أهم عناصر الدخل القومي لأي بلد، فليبيا تقوم بإستيراد الإحتياجات المختلفة من الخامات ومستلزمات الإنتاج، كما تصدر الفائض الإنتاجي وذلك على النحو التالي [2]:

الصادرات: عرفت الصادرات الليبية زيادات مستمرة منذ 1970، لترتفع من 841.8 مليون دينار لتصل سنة 2001 إلى 5393.1 مليون دينار، وتبلغ في 2010 ، 44500 مليون دولار أمريكي، ومن أهم الصادرات الليبية نجد : المواد النفطية والتي تستحوذ على 95% من إجمالي الصادرات، لتليها المواد الكيماوية بنسبة 3.5%، أما من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية تأتي إيطاليا وألمانيا في المرتبة الأولى بإجمالي صادرات تقدر بـ41.7% لسنة 2010، وهو ما يُعادل 5432 مليون دينار لتأتي بعدها تونس وإسبانيا بنسبة 30.6% من إجمالي الصادرات ثم الجزائر وتركيا بنسبة 22.7% وتتوزع الحصص

[1] يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص24

[2] عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الإقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الإقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، 2002-2003، ص52

الباقية على الدول الأخرى مثل: فرنسا، مصر والولايات المتحدة الأمريكية، لتصل صادرات ليبيا سنة 2010 إلى 54.2 مليار دينار.

الواردات: تتمثل أهم واردات ليبيا في الآلات ومعدات النقل، وتستوردها ليبيا بنسبة 42.3%، لتأتي بعدها الموارد الغذائية والحيوانية بنسبة 17.1%، وتأتي إيطاليا في مقدمة الدول المصدرة لليبيا بنسبة 24.3%، تليها ألمانيا بنسبة 13% وتتوزع الحصص المتبقية على الدول المجاورة والمصنفة، وقد عرفت الواردات الليبية تطوراً كبيراً خاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصلت في 2001 إلى 2660.4 مليون دينار وفي سنة 2010 لترتفع قيمة الواردات إلى نسبة 12.4% لتبلغ 30.9 مليار دينار[1].

خامسا- قطاع السياحة: يُعتبر عام 1963م هو التاريخ الفعلي لبداية الحركة السياحية في ليبيا، حيث وجهت الدولة إهتماماً لهذا القطاع وخصته بمبلغ أربع ملايين دينار ليبي أولية لتنمية القطاع، ومن أكبر المجموعات السياحية في ليبيا نجد : المجموعة العربية حيث يبلغ متوسطها النسبي 70.1% بالرغم من تذبذبها نتيجة الظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية، لتأتي بعدها المجموعة الأوروبية بمتوسط نسبي يقدر بـ 20.1 % وتليها المجموعة الأمريكية بنسبة 3.5% [2]، وبعدها المجموعة الآسيوية بنسبة 2.1% وأخيرا المجموعة الإفريقية بمتوسط يتراوح ما بين 0.6% و3.3%، ومن أهم الجهات السياحية التي تمتلكها ليبيا[3] :

-توفر ليبيا على أكبر عدد من الآثار الرومانية الموجودة خارج إيطاليا

-إطلال ليبيا على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي صالح للإستثمار السياحي

-إمتلاك ليبيا لواحدة من أكبر الصحاري في العالم

-إكتسابها لتراث حضاري عريق بفعل الحضارات التي إستوطنت أراضيها

---

[1] جلاد راشد، قيمة الصادرات الليبية خلال 2010، متوفر على الرابط:
http://wwww.masress.com/author?mame

[2] سعيد صفي الدين الطوب، مقومات التنمية السياحية في ليبيا، دراسة في جغرافيا السياحة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2001، ص82

[3] خراج أحميد بوفرقة، خصائص ليبيا السياحية، متوفر على الرابط:
http://htamimi.own0.com/t65598-topic ;

المطلب الثالث: المنطلق السياسي والقانوني

كانت تركيا تحتل ليبيا لقرابة 360 سنة تحت راية الغزو العثماني التي أقيمت للقمع، ما نتج عنه إندلاع عدة ثورات أسفرت عن تنازل الدولة العثمانية على ليبيا لإيطاليا في عام 1912، مقابل بعض الجزر بموجب إتفاقية "لوشي لوزان"، وبناءاً على هذه الخلفية صرح " أوردوغان " بأن هناك مليون تركي يعيش في ليبيا[1]، وعليه أن يقاتل هناك مثل ملك أتاتورك الذي كان مقاتل في الجيش العثماني في ليبيا.

ونظراً لما تعيشه ليبيا حالياً من حالة صراع وإنقسامات إستغلته تركيا كفرصة مناسبة لبدء تنفيذ مخططها الرامي إلى تحقيق زعامة إسطنبول على العالم العربي والإسلامي على المدى المتوسط، والبدء في تطبيق وصاية ناعمة على ليبيا مستغلة كما ذكرنا حالة التفكك الراهنة، فتركيا ترى أن حضورها في ليبيا سيعطيها مزيدا من القوة والتأثير، حيث تريد إثبات مكانتها وتريد أن تحقق نفوذها المتمثلة في السعي لإحداث نظام إقليمي جديد في المنطقة بما يمكنها من التحول من لاعب إقليمي إلى لاعب متميز عبر تثبيت ركائز " الإخوان المسلمين" بمنطقة المغرب العربي.

فعلى المستوى الداخلي ينظر أوردوغان إلى كسب نقاط إضافية من جراء الفوائد التي سيحصل عليها من تدخله في ليبيا بما سيدعمه في الإنتخابات المقبلة، حيث سيسعى لجلب أصوات القوميين والإسلاميين بإشعال حرب تزايد المشاعر القومية والدينية، وخلق أزمة على المستوى الدولي من شأنها إثارة الرأي العالمي، كما يسعى إلى تصدير إيديولوجيته إلى الدول العربية التي لاتزال تنظر إليها بعين المنافسة إستراتيجياً وعقائدياً، وإتهامها بأنها ساهمت في القضاء على الدولة العثمانية حتى يطمع مخططو السياسات الأتراك إلى إنشاء وتعزيز هوية تركية وهمية لدى بعض السكان الليبيين في أجزاء من غرب ليبيا على أساس رواية زائفة للتاريخ مرتبطة بالعصر العثماني.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتم الحشد القومي عن طريق أدرع تتفرع من الوكالة التركية **(MIT)** تقوم بترويج تراث العصر العثماني والضفة التركية[2].

[1] الشرق الأوسط، التدخل التركي في ليبيا بضع المنطقة على حافة الحرب، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 4 جانفي 2020، متوفر على الرابط:http://bit.ly/37ziLTW

[2] The Libya Times , turkey's long term Strategy in Libya, June 07 , 2002, accessed on April 06,2022 in link : http://bit.ly/2cy27ys .

إضافة إلى ذلك تعتمد تركيا المسألة الليبية كورقة ضغط ضد أوروبا، حيث أنه وبعد فشل تركيا في الحصول على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي في 2005/10/03، وتوقف المفاوضات عام 2016، سارعت تركيا لإبتزاز الإتحاد الأوروبي بورقة اللاجئين السوريين التي فتحت لهم حدودها ومكنتهم من الولوج إلى أوروبا ليعبر قرابة 900 ألف لاجئ، ليوقع الإتحاد الأوروبي مع تركيا إتفاقية تقتضي يوقف تدفق المهاجرين إلى دولة مقابل منح تركيا 5.6 مليار[1].

ويبدو أن أوردوغان يخطط مرة أخرى لمقايضة أوروبا بعد تغلغله في ليبيا بورقة المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء من الدول الإفريقية، ومن بين الأسباب التركية كذلك نجد فكرة محاولة الإقتراب من القارة الإفريقية، حيث أن تركيا أحاطت إفريقيا بأهمية بالغة وخاصة بعد تولي الرئيس " أوردوغان " الحكم في عام 2003 على القارة الإفريقية، حيث أن أول من حدد التوجه الاستراتيجي التركي تجاه إفريقيا هو وزيرة الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو، والذي لخص السياسة الخارجية المنتهجة من طرف حزب " العدالة والتنمية " والمتمحورة حول إستعادة الحضور التركي إلى المناطق التي كانت تحكم الإمبراطورية العثمانية، ليستخدم بذلك التحشيد التاريخي لتحقيق فوائد إقتصادية وسياسية قومية.

وفي هذا الإطار إعتبر أوغلو: " بأن القرن 21 هو قرن آسيوي، في أوله وإفريقي في نهايته" ، ليجري الرئيس أوردوغان منذ عام 2005 أربعين زيارة لست وعشرون دولة إفريقية مع فتح وكالات فيها، لتصبح إفريقيا منطقة إستراتيجية بالنسبة لتركيا[2]، إضافة إلى ما سبق وتجسيدا لسياسة أوردوغان في تنمية الوجود التركي في المنطقة الخارجية هو دخوله في حزب السباق والسيطرة على ضفاف المتوسط الجنوبية، بالإضافة إلى توجيه قيادات الجيش لتطوير القوات البحرية التركية لتحقيق المزيد من الحضور العسكري في المتوسط، حيث تم تطوير عقيدة بحرية تركية " الوطن الأزرق " بواسطة ضباط الجيش القوميين بهدف الهيمنة على بحر إيجة وعلى معظم البحر الأبيض المتوسط[3].

---

[1] عين أوروبية على التطرف، هل يبتز أوردوغان أوروبا؟، 11 مايو 2020، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 04 /2022/04، متوفر على الرابط التالي: http://bit.ly/3egld24

[2] henri j Barkey , ekahrimini , turkey's blue homeland doctine on the mediteranean takes shape in Libya , june 23.2020 , accessed on july 15,2020 , via link : http://bit.Ly/3fymm27 .

[3] بوابة الحركات الإسلامية، لماذا تتغلغل تركيا في دول المغرب العربي؟، 2020/02/08، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/04/03 متوفر على الرابط: http://bit.Ly/2MMx2cm

وكخلاصة لما سبق، فإن " حزب العدالة والتنمية طور منذ وصوله إلى السلطة عقيدة " العثمانية الجديدة"، كمقاربة سياسية تحاول التوفيق بين قيم الجمهورية الأتاتوركية والمجد الإمبراطوري العثماني، خدمة لمصالح الحزب الداخلية والخارجية، تسخر الحزب كل أدوات الباراغوندا للتعريف بها، وإقناع الأتراك بإحتضانها كمشروع إستراتيجي يصل حاضرهم بماضي إمبراطوريتهم، وبعد القبول الخارجي للمشروع الجديد وخاصة بعد تحقيق النمو الإقتصادي منذ نمو الحزب إلى الحكم، عمل القادة الأتراك على توسيع مجالهم الحيوي عربيا وفي شمال إفريقيا، مستثمرين موجات الربيع العربي، وما نتج عنها من صراع سياسي، فكانت ليبيا من النموذج الحي لهذه الأفكار والأرضية الخصبة لتجسيدها.

المبحث الثاني: دوافع التدخل العسكري التركي في ليبيا

تُعاني ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 من أزمات داخلية مركبة، ومن جهات متعددة تتميز بتناقص مصالحها وتضاربها وإختلاف أفكارها وتوجهاتها، وذلك حسب مصالح الأطراف والقوى الدولية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تحويل ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي دولي بالنيابة، وزاد من عدم إمكانية التوصل إلى حلول مقبولة للأزمة الليبية، والتي تنذر تبعاتها بأزمات إقليمية ودولية واسعة، فبعض سياسات ومواقف الدول تثير العديد من التساؤلات حول أسبابها، وخاصة عندما تتعلق هذه السياسات بإثارة حروب أو تدخل عسكري أو إثارة أية مشاكل على الصعيد الدولي، وبطبيعة الحال أية سياسة خارجية تقف وراءها عدة عوامل وأسباب ومحددات ودوافع أدت إلى إتخاذ صانع القرار التركي "خيار التدخل العسكري المباشر.

المطلب الأول: الدوافع الأمنية والعسكرية

يرمي قرار التدخل العسكري التركي المستند على تفويض السلطة التشريعية والتنفيذية، إلى محاولة ضمان المصالح التركية والبحث عن موطئ قدم لها معزز لمكانة تركيا في منطقة شرق المتوسط، أمام منافسة القوى الإقليمية، حيث تعتبر ليبيا فرصة تركيا في منطقة شمال إفريقيا بعد محاولاتها لفرض وجودها عن طريق قوة الإقتصاد والتجارة الصناعية في مناطق شرق إفريقيا، وفي هذا الإطار يعتبر أحمد أوغلو: "بأن القرن الحادي والعشرون، أوله في أسيا ونهايته في إفريقيا"[1].

أولا- فراغ القوة:

إعتبرت تركيا سقوط نظام "معمر القذافي" الفرصة السانحة لتحقيق المزيد من القوة والتأثير من أجل تغيير النظام الإقليمي، عبر السعي لتكون لاعب متميز وليس مجرد لاعب إقليمي[2]، وما عزز تراجع القوى الإقليمية والدولية عن الإهتمام بالملف الليبي هو تفوق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للهجمات في مناطق مختلفة في ليبيا، وهذا ما أدى بها إلى التراجع وعدم العمل على الملف بشكل جدي، فضلاً

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2010م، ص234

[2] Algarmi Ahmed Daifallah, 2021 turkeys influence in Libya's crises: political and security amplification inside and outsid Libya, International Institue for iranien studies, accessed on 2/05/2021.

عن أن الأزمات الحادة الداخلية في الإتحاد الأوروبي، وحتى الأزمات الإقتصادية التي تعاني منها أوروبا " كالهجرة، مكافحة الإرهاب، تدني مستوى النمو الإقتصادي، وجائحة كورونا.

كما تراجع دور وتأثير الدول الأوروبية في الملف الليبي خاصة بعد التنافس الفرنسي–الإيطالي، في ظل التراشق الإعلامي والتصعيد الدبلوماسي بينهما، وإعترافهما بالإتفاق السياسي الليبي " الصخيرات " في المغرب، مع إلتزامها بالتحرك الدبلوماسي لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية، ليصل الحد إلى إتهام نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الإيطالي " ماتيو سالفيني " فرنسا بأنها: "تسلب خيرات إفريقيا"، وأنه " لا مصلحة لها في إستقرار ليبيا " لأن لديها مصالح نفطية تتناقض مع المصالح الإيطالية[1]، إضافة إلى تصريح " لويجي دي مايو" والذي وصف الفرنك الغربي الإفريقي بـ "العملة الإستعمارية"[2].

وما يمكن القول عنه من التصريحات هو غياب الرؤية الواضحة لما يحدث في الساحة الليبية، حيث أن تركيا وقبل تدخلها العسكري في ليبيا، أرادت إختبار ردات الفعل الممكنة لدول الإتحاد الأوروبي، عن طريق القيام بعمليات التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط، وهو ما بيّن عجز دول الإتحاد عن مجابهة هذا التوغل، وهو ما دفع بتركيا لتوسيع دورها وفرض نفسها بالقوة في المنطقة التي أصبحت تمثل فراغاً جيو إستراتيجياً، ومثال ذلك توريد تركيا للسلاح والمقاتلين إلى حكومة طرابلس الموالية لها حتى بعد مؤتمر برلين جانفي 2019، دون أي رد فعل حقيقي وملموس من طرف الجانب الأوروبي[3].

كل هذا بالرغم من سعي كل من مصر وروسيا لسد الفراغ ولعب دور الفاعل في المنطقة، دون التدخل المباشر، إلا أن تركيا كانت متفطنة منذ البداية، فقامت بكسب قوى داخلية حليفة من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية[4]، إضافة إلى علم تركيا بتقيد مصر بمشاكلها الداخلية والأزمات التي تجعلها غير قادرة على مجابهة تركيا وردعها، وهو ما حدث مع روسيا وملفاتها الثقيلة التي تنتظر جسها " الملف السوري، ملف إقليم كاراباخ، التدخل الأمريكي في شرق أوروبا، العمليات العسكرية لحلف شمال

[1] Algarmi Ahmed Daifallah, 2021 turkeys influence in Libya's crises: political and security inplification inside and outsid Libya, International Institue for iranien studies, accessed on 2/05/2021.

[2] فرنسا تستدعي سفيرة إيطاليا إحتجاجا على تصريحات دي مايو، وكالة إيجي الإيطالية، 2019/01/21، شوهد بتاريخ: 2021/05/02.

[3] Turkey's lins oser dozens of Armored Vihicules to the national orney , Ibid.

[4] التدخل التركي في ليبيا، المحددات والتحديات، دراسة منشورة لمركز الإمارات للسياسات، 4 أغسطس 2020، شوهد بتاريخ: 2022/04/04.

الأطلسي)، وتركيا ومقايضة أوروبا بورقة المهاجرين غير الشرعيين على السواحل الليبية، وكذا طالبي اللجوء بإتجاه أوروبا، وما يمثله من عبء إنساني وإقتصادي عليها[1].

ثانيا- إفريقيا بوابة أوروبا:

بالعودة إلى إعلان تركيا عام 2005، سيكون عاماً إفريقيا، فهذا يحدد التوجه الجديد لصانع القرار السياسي الخارجي التركي نحو القارة، إضافة إلى الرغبة في عودة الأدوار والحضور التركي في المناطق التي كانت تحت ظل الحكم العثماني مستغلين في ذلك مقبولية تركيا، والنموذج الإسلامي، وبوصول حزب العدالة والتنمية سنة 2005، كانت الفرصة كبيرة لإسترجاع الحكم العثماني التي إنطلقت تركيا في تنفيذ إستراتجيتها عبر محورين وهما:

الأول- الدبلوماسي: حيث شمل 40 زيارة لأكثر من 25 دولة إفريقية مع تنشيط التمثيل الدبلوماسي.

الثاني- العسكري :عن طريق توجيه قيادات الجيش وتطوير قواعد البحرية بغرض تحقيق الحضور العسكري في المتوسط وتطوير عقيدة " الوطن الأزرق " من خلال السيطرة على بحر إيجة ومعظم البحر الأبيض المتوسط[2].

وقد إستطاعت القفز بحجم التبادل مع بعض الدول الإفريقية نهاية 2019 إلى أكثر من 20 مليار دولار بعد أن كان 03 مليارات دولار في 2003، ومن بين المصالح التركية في ليبيا نجد أموال الشركات الخاصة بالإنشاءات، والتي لن تحصل بسبب سقوط نظام القذافي، إضافة إلى مشاريع إعادة الإعمار وكذا مشاريع إستخراج النفط والغاز ، وبحسب إحصائيات أوبك لعام 2017م تستحوذ ليبيا على إحتياطي نفط يصل إلى 48.5 مليار برميل، وهو ما يعادل 3.76% من الإحتياط العالمي، أما الغاز فتستحوذ على 1.5 تريليون متر مكعب، هذا إضافة إلى المشاريع الكبرى والخاصة ببناء محطات الطاقة الكهربائية وغيرها.

وفي الحقيقة يمكن إعتبار الصراع حول تحديد مناطق النفوذ الإقتصادية في شرق المتوسط هي المصلحة الإقتصادية الأهم بالنسبة لتركيا، بإعتبارها تسعى لتكون موزع النفط الليبي إلى دول أوروبا

[1] Algarmi Ahmed Daifallah , Ibid.
[2] henri j Barkey , 2020 , turkey's blue homeland doctrine on the méditerranéen takes shape in Libya , june 23.2020 , accessed on 05, 20,2021.

بدل المؤسسة الوطنية الليبية، وتعويض الفشل في الحصول على العضوية في الإتحاد الأوروبي عام 2005، وتوقف المفاوضات عام 2006، إضافة إلى ذلك محاولة تركيا مقايضة أوروبا بورقة المهاجرين غير الشرعيين على السواحل الليبية، وكذا طالبي اللجوء بإتجاه أوروبا، وما يمثله من عبئ إنساني وإقتصادي عليها[1].

ثالثا- الطاقة وأمن شرق المتوسط:

لطالما إعتبرت تركيا البحر المتوسط جزءاً حيوياً لإمتداد مصالحها الإستراتيجية ومدى منافسة بقية الدول لها والتي تملك إطلالة بحرية على المتوسط، لأن الطاقة من خلال السيطرة والإستحواذ عليها، يعد المحور الأساسي في الصراعات الإستراتيجية في المناطق التي تستحوذ على تلك الموارد، وعليه يمكن تحديد ثلاثة أسباب رئيسية مفسرة لإهتمام تركيا بمنطقة شرق المتوسط وهي كما يلي:

1-تقل فاتورة الصادرات الهيدروكربونية التركية، والتي بلغت 45 مليار دولار سنة 2018، والذي يشكل عبئاً على ميزانية الدولة وخاصة في ظل أزمة إنهيار الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي.

إضافة إلى ذلك، إستمرار النمو السكاني في تركيا والحاجة إلى الرفع من قطاع الأعمال والبناء والخدمات وكذا الإحتياجات الصحية، وهو ما دفع بتركيا إلى محاولة السيطرة على الإحتياطات الكبيرة في الشرق المتوسط، وسعيها لتكون الرائدة في مسألة تسويق مصادر الطاقة والدخول في منافسة حقيقية مع القوى المنافسة جيوسياسياً كروسيا وإيران، والتي تعتبر من الأقطاب المنافسة لتركيا في النظام الإقليمي الشرقي الأوسطي نظراً لإشتراكهم بملفات " سوريا، العراق، اليمن، ولبنان "، والتي لا تزال عالقة وتعد مصدر قلق وتوتر دائمين[2].

وبإعتبار تركيا طموحة لتكون مركز رئيسي لنقل الطاقة بين الشرق والغرب، أي من الدول المنتجة للهيدروكربونات في الشرق الأوسط وآسيا للدول المستهلكة في أوروبا، ومن بين المشاريع الخاصة بهذا

[1] Algarni,Ahmed daifellah, Ibid.

[2] محمد السعيد، التدخل العسكري في ليبيا، 6 أسئلة تشرح لك لعبة الحرب بين تركيا ومصر، دراسة الكترونية منشورة من موقع الجزيرة للدراسات، 2020/07/28، تاريخ الزيارة الإلكترونية 2021/04/03، موقع الزيارة: http://www.aldjazira.net/midan/reality/politics/2020/7/28

الفرض باقي في مقدمتها خط أنابيب عبر الأدرياتيك " تاب "، وخط أنابيب عبر الأناضول " تاناب" ، والذين ينقلان الغاز من القوقاز " أذربيجان " إلى دول الإتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ذلك، نجد المشاريع التركية الخاصة بنقل الطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا[1]، وهو ما يقلق القوى الإقليمية المنافسة مع إسرائيل ومصر واليونان، والساعون لتفويض هذا المشروع عبر إنشاء خط أنابيب لتصدير الغاز " أيستن ميد" والمقصد من الأراضي الإسرائيلية والقبرصية عبر اليونان ليصل إلى إيطاليا، دون العبور على تركيا، بالرغم من تكاليفه الناهضة والعوائق التكنولوجية المرافقة لعمليات التنقيب في أعماق المياه الواسعة والتي أدت إلى إمتناع العديد من الشركات الممولة من تمويله.

كما قال عنه " أفينوعام عيدان "، الخبر في مركز شايكين للدراسات الإستراتيجية، والذي إعتبره "مشروع لا يتعلق بالطاقة فقط، بل يتعلق بالمصالح المشتركة "[2]، حيث إستثمرت الدول حوالي 6 مليار يورو في هذا المشروع والذي سيكون جاهزا في 2025، بإعتباره مشروع تعاون إستراتيجي وخطوة أمام البلدان الواقعة في شرق البحر المتوسط، ومثال للتحدي أمام تركيا.

2-يمكن القول عنه المنافسة الجيوسياسية الإقليمية وأدوار محاور الطاقة المتنافسة، حيث دخلت تركيا في منافسة مع ما يسمى " منتدى غاز شرق المتوسط " والذي يتضمن 7 دول مشاركة وهي: مصر، اليونان، قبرص، إيطاليا، إسرائيل، الأردن، السلطة الفلسطينية، والذي يمكن القول بأن هدفه هو إبعاد تركيا وعزلها عن قضايا المنطقة، وخاصة تلك المتعلقة بالمصالح الإقتصادية والسياسية.

3- وهو المتعلق بالأمن القومي التركي، حيث أن تركيا تعتبر منطقة شرق المتوسط مجالاً لمنافسة القوى الأخرى في المجال العسكري، حيث أنها ترى بأن المنطقة تجتاحها أنشطة عسكرية تتحدى كل من " اليونان، إسرائيل، مصر، قبرص "، إلى قوى دولية فاعلة كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين وروسيا.

---

[1] سمير صارم، صراع البحر القادم من أجل الغاز، مجلة الفكر، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد39، 2010، ص57.

[2] واقعية إنشاء خط " إيست ميد " ، وآثاره على دول شرق الأوسط، دراسة إلكترونية منشورة على موقع سبوتنك للدراسات 2020/07/23، تاريخ الزيارة 2022/04/23 ، على موقع التالي:
http://arabic.sputniknews.com/xorld/202007231046083799 .

وعليه أصبحت تركيا تعتبر المنطقة مجال إستراتيجي يمكن تسخيره للمصالح الأمنية التركية، من حيث الضغط على هذه القوى الإقليمية والدولية عسكريا وأمنيا، وكذلك تشكل من خلاله خط دفاع لمواجهة أي تهديدات تأتي من البحر[1].

وخلاصة، يمكن القول بأن لتركيا ثلاث محددات أمنية أساسية لتواجدها في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

- ✓ **أولها:** التهديد من قبل اليونان والإتحاد الأوروبي، خاصة بالمناطق ذات الإختصاص البحري التركي.
- ✓ **ثانيها:** الإمتداد إلى قبرص الشمالية " التركية " ومستقبل القضية القبرصية.
- ✓ **ثالثها:** يتعلق بالمسألة الكردية وتخوفها من قيام دولة كردية، فيكون لها طريق نحو البحر المتوسط.

[1] محمد السعيد، مرجع سابق، ص12.

المطلب الثاني: الدوافع السياسية

إنطلاقاً من إنتاجية الإستراتيجية، تعد المباحثات (المصرية، الإسرائيلية، اليونانية، القبرصية) والمتعلقة بحقوق الإستثمار والتنقيب في مناطق الشرق الأوسط بمثابة محاولات لتطويق تركيا وحرمانها من حقوقها في هذه المناطق المهمة، وعليه سعت تركيا لتوقيع الإتفاقيات " الأمنية والبحرية " في نفس الوقت، مع حكومة الوفاق في ليبيا" في نوفمبر 2019 لتكون خطوة تصعيدية، وهذا بعد إقامة " منتدى غاز الوفاق في ليبيا " من الدول التي سبق ذكرها مع إستبعاد تركيا، وكخطوة للتأكيد على الحقوق التركية في هذه المنطقة الحيوية والمهمة، وبعد أن قامت تركيا بعمل "مناورات عسكرية بشرية في البحر المتوسط "، إضافة إلى قيامها بالشروع في تنفيذ " أعمال الحفر والتنقيب " بالقرب من السواحل القبرصية.

يمكن القول بأن إقدام الجانب التركي بإتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر في ليبيا، يمكن إعتباره عملاً عسكرياً إستباقيا ووقائيا" من أجل الحفاظ على المصالح التركية في ليبيا وفي المتوسط[1]، وبعد قيام قوات الجيش الليبي بقيادة الخليفة حفتر بشن عمليات عسكرية على طرابلس، حيث تتواجد " حكومة الوفاق الشرعية " والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، حيث يعتبر إسقاط حكومة الوفاق وتشكيل حكومة جديدة من طرق خليفة حفتر، والدول المساندة والداعمة له، بمثابة حصار سياسي على تركيا في المتوسط، وخاصة بعد أن يتم إنضمام ليبيا وبشكل رسمي، وإلى جانب الدول الأخرى التي تسعى من أجل إخراج تركيا من جميع الإتفاقيات الخاصة بالإستثمار والتنقيب في منطقة شرق المتوسط، وهذا ما يعني من الناحية الإستراتيجية، تطويق تركيا من جهة المتوسط وإخضاعها.

كما يمكن القول بأن إتخاد تركيا لقرار التدخل العسكري في ليبيا، لا يعتبر من أعمال العدوان والتدخل، وإنما هو بمثابة ضرورة وموقف حتمي من أجل الحفاظ على " المصالح التركية السياسة والإقتصادية "، في منطقة مهمة وحيوية جدا بالنسبة للأمن القومي التركي، " وكدليل على عدم وجود رغبة تركية لخوض عمليات عسكرية في دول أخرى، بهدف التوسع وخلق عدوان، نجد عملية التهدئة في الخطابات التركية وخاصية مع الجانب المصري وهذا بعد أحداث 30 جويلية، لتكون بمثابة الرسائل

[1] محمود سمير الرئيسي" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية : حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب " ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر 2015 ، ص 55.

الإيجابية للجانب المصري، سعيا من تركيا لإمتصاص وتقليص حالة الإحتقان مع الجانب المصري، بل على العكس من ذلك بما تقوم به تركيا، يعتبر ضرورياً من أجل الحماية والحفاظ على مصالحها[1].

وكذلك من بين الدلائل على عدم عدائية تركيا في تبرير موقفها القائم على المحافظة على المصالح التركية " هو أن تركيا تعاني حالياً العديد من الأزمات والمشاكل الداخلية الكبيرة، في مختلف الميادين، هذا إضافة إلى خوضها أعمال عسكرية في سوريا، والتي كان لتطورات الأوضاع فيها تداعيات سلبية خطيرة على تركيا، نتيجة سياساتها الأخيرة تجاه ما سمي بأحداث الربيع العربي بعد عام 2011.

إضافة لما سبق، يمكن القول بأن التدخل العسكري التركي المباشر في ليبيا يمكن إعتباره عملا" إستراتيجيا إستباقيا وقائيا من أجل الحفاظ على المصالح التركية في المتوسط، وأيضا لحماية المصالح الإقتصادية التركية في ليبيا، فهو وسيلة أو إجراء لغرض الإتفاقيتين الأمنية والبحرية" التي وقعها الجانب التركي مع حكومة الوفاق الليبية في نوفمبر 2019، والتي من خلالها تم التوقيع على مذكرة تنص على السماح للجانب التركي بالمطالبة المباشرة بالحقوق التركية في مساحات واسعة في شرق البحر المتوسط، وهي المنطقة الغنية بالموارد الطاقوية المهمة والتي تعد بمثابة وزرقة ضغط مهمة للجانب التركي في مواجهة "الدول المتوسطية" الأخرى التي لها علاقات غير ودية مع تركيا، ونقصد بها كل من : اليونان، قبرص، مصر وإسرائيل[2].

إن هذه الإتفاقية وفي حالة ما تم تطبيقها سوف توفر لتركيا الكثير من الإمتيازات الجغرافية والإستراتيجية والإقتصادية والسياسية، فمن الناحية الجغرافية " ترسيم الحدود البحرية " المتفق عليها مع ليبيا سوف تنعكس على الجانب الإستراتيجي من حيث تشكيل أشبه بما يمكن تسميته جسرا أو طريقا بحريا مباشرا من الساحل التركي إلى الساحل الليبي عبر المتوسط ، والتي يمكن أن تمثل حاجزا بحريا أمام الحدود البحرية لكل من لبنان وسوريا وقبرص ومصر، وبذلك ستفضي لتركيا مكانة وتأثيرا، إضافة

[1] RT ، عقب إرسالها قوات إلى ليبيا و تركيا توجه رسالة بالعربية إلى مصر " تاريخ الزيارة : 11-05-2022، أنظر الرابط : hTTPS://arabic.rt.com/middle_eart / 10743 19 .

[2] صبرينة كيحال، حكيم غريب، التدخل التركي في ليبيا الكولونيالية جديدة، أم تعاون اقتصادي، مجلة العلوم السياسية العالمية، المجلد 5، العدد 3 – ديسمبر 2021، ص ص 333-350.

إلى جانب من المناورة السياسية والضغط على حساب الأطراف الأخرى، والتي سعى دون أن تتحول تركيا إلى قوة إقليمية من بين دول حوض المتوسط.

ومن جهة أخرى سعت تركيا لإستغلال التحولات السياسية في المنطقة من أجل تمكين شركات الإسلام السياسي للوصول إلى الحكم في كل من مصر وتونس وليبيا، وهذا بغرض تعزيز النفوذ وتوسيع رقعة الإنتشار، ومنه تعزيز الحكومات الصديقة إيديولوجيا لتركيا في مختلف أنحاء المنطقة، فبحسب ما صرح به رئيس الحكومة الإنتقالية " فايز السراج" والذي يعتبر القوى الإسلامية الليبية إمتدادا لتيارات إقليمية خاصية حركة الإخوان المسلمين، وهو ما دفع " خليفة حفتر" المحسوب على التيار الليبيرالي إلى الوقوف أمام أخونة المنطقة ومنه منع أية تجربة إسلام سياسي في ليبيا على شاكلة حزب العدالة والتنمية التركية، ووصولا إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر، إضافة إلى حركة النهضة في تونس من الوصول للحكم[1].

كما تعتبر إفريقيا بصفة عامة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة، من أهم الدوائر الجيوسياسية التي إهتم بها حزب العدالة والتنمية، حيث بادرت بتوطيد علاقاتها مع دول القارة الإفريقية وإعلانها سنة 2005 "عام القارة الإفريقية"، ويعتبر " أحمد داوود أوغلو " وزير الخارجية التركي الأسبق، هو أول من وضع التوجه الإستراتيجي التركي في إفريقيا، حيث ركز في إستراتيجية على أهمية إستعادة الحضور التركي في المناطق التي كانت تحت حكم العثمانيين وإعتبار الأزمة الليبية الفرصة المناسبة لإستعادة المجد.

[1] أحمد العرفي، النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسة والأمنية، تاريخ الزيارة: 21-04-2022، أنظر الرابط: http:/ www.pasenah_iiis.org .

المطلب الثالث: الدوافع الإقتصادية

يشكل العامل الإقتصادي أحد أهم العوامل التي تعتمد عليها صانع القرار التركي في سياسته داخلياً وخارجيا، فمن خلال عملية الإصلاح الإقتصادي حقق حزب "العدالة والتنمية" نجاحات إنتخابية عديدة، وكانت عملية التنمية والتحديث الإقتصادي مدخلاً لتنمية العلاقات السياسية في المحيط الدولي والإقليمي، حيث يعتقد صالح القرار التركي بأن تحقيق التعاون بين الدول يعمل على إعطاء الإقتصاد مكانة مهمة في أجندة الحكومة التركية وعلاقاتها الخارجية، لذلك يعتبر هذا المحدد (الإقتصادي) من أهم المحددات التي تدفع صانع القرار التركي إلى تبني سياسات معينة تجاه الأزمات أو قضايا الدول[1].

كما يعتبر هذا المحدد من أحد أهم المحددات التي دفعت بالحكومة التركية إلى التدخل في الأزمة الليبية، وإتخاذ قرار التدخل المباشر، من خلال حصول الرئيسي التركي عبر تفويض من البرلمان" البرلمان التركي " في 02 جانفي 2020، من أجل التدخل العسكري في ليبيا لمدة عام، علما بأن تركيا تملك مصالح إقتصادية مهمة في ليبيا.

منذ فترة حكم الرئيس الراحل " معمر القذافي" [2] عام 2010، قامت الحكومة التركية بإبرام العديد من الإتفاقيات في مجال البناء داخل ليبيا، حيث تمتلك الشركات الأعمال التركية نحو 304 عقد تجاري، في مجال الإعمار والبناء، والتي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، هذه المعاملات جعلت تركيا تعارض التدخل العسكري لقوات الناتو وتطالبها بتعديل موقفها بعد ذلك، لتصل إلى توقيع إتفاقيتين أمنية وبحرية مع الحكومة الليبية في 2019[3]، ومنذ عام 2018.

أطلق الجانب التركي العديد من النشاطات والمشاريع الإقتصادية في ليبيا بوصفها جزءا من الإستراتيجية التركية الإقتصادية والسياسية في إفريقيا، ليصل حجم المشاريع الإقتصادية التركية في ليبيا

[1] Levent Aydin , Rustem yenar , Is it viable an economic integration among " CNETAC " countries? evidence from gravity equation , international journal of economic and management sciences , vol 1 , n°4 , p42.

[2] أركان إبراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، " مجلة جامعة الأخبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص ص 655-692.

[3] وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "، مذكرة التفاهم الليبية التركية "، أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، 18 ديسمبر 2019، أنظر الرابط:
.http://dloha institute. orglar / Lists/ABCR.PS. PDF Document Library/

حوالي 2.3 مليار دولار، فضلاً عن العديد من المشاريع الإستثمارية في قطاع الإستثمارات والخدمات المختلفة، وعليه لا يمكن عزل التقدم في العلاقات السياسية بين الجانب التركي وحكومة الوفاق والنفوذ الإقتصادي التركي الواسع في ليبيا، حيث أشار وزير خارجية حكومة الوفاق الليبية إلى أن :" مستوى العلاقات السياسية بين البلدين، أتاحت الفرصة للشركات التركية لإطلاق المشاريع في ليبيا، وزادت من حركة التجارة ورفع المبادرات التجارية بين البلدين...."[1].

بالإضافة إلى مسألة إكتشاف مصادر الطاقة في شرق المتوسط وتشكيل غاز شرق المتوسط ومحاولات إستبعاد تركيا، وعدم إعطائها دوراً أساسيا فيها، مع أنها جغرافيا وسياسياً تعدد فاعلاً رئيسياً ومهما في منطقة الشرق المتوسط " من أهم الأسباب التي دفعت بالجانب التركي إلى إتخاذ القرار بالتدخل العسكري بمحاولة تثبيت حقوق تركيا ودورها ومكانتها في المتوسط، إضافة لكونها تصريح مباشر من قبل " صانع القرار التركي " بأن أية محاولة للمساس بالمصالح التركية يمكن مجابهته بكل الطرق، حتى وإن إستدعى الأمر المجابهة العسكرية.

وعليه إعتبار سياسات دولية أولية داخلية من الممكن أن تؤثر على مصالح تركيا في ليبيا، أو في "منطقة شرق المتوسط "، بمثابة المساس المباشر بالمصالح القومية التركية وقد تصل إلى درجة العدوان، علما بأن تركيا تعاني من مشاكل إقتصادية داخلية كبيرة إنعكست في التفاعلات السياسية الداخلية، كنتائج إنتخابات 2018، وعليه فالجانب التركي سيسعى إلى إنعاش الإقتصاد التركي والخروج من الأزمات التي يمر بها، حيث تسعى تركيا من خلال دعم حكومة " الوفاق الوطني" ، إلى المباشرة بتنفيذ عدد من المشاريع الإستثمارية في ليبيا بقيمة (18 مليار دولار[2]، إضافة إلى الهدف الأمني لصانع القرار التركي والمتمثل في إثارة أزمات وقضايا خارجية، من أجل تخفيف حدة الضغوطات والمشاكل الإقتصادية في إطار السياسة الداخلية.

وعليه فتركيا تسعى جاهدة عبر مسارات مختلفة، للإستفادة من أجواء الحرب الليبية للفروج بحزمة مكاسب تمكنها من تأمين مصدر دائم للطاقة، وإذا على مدى عشرين عاماً الماضية، تستورد حوالي 35% من إحتياجاتها النفطية من ليبيا، بل تسعى لأن تلعب دور الموزع للنفط الليبي إلى أوروبا بدلا

[1] منور ميلشي، محركات التغلغل التركي في ليبيا، " المرصد، العدد 30، الخميس 24 ماي 2018، ص4.

[2] أحمد عبد العليم، إنقاذ الحليف " دوافع تصاعد الإنخراط التركي في ليبيا "، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 جويلية 2019، أنظر الرابط: http:// Future uae.Com/ar- AE / Main page / Item 14853 .

عن المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، فحسب إحصائيات منظمة الأوبك سنة 2017، تحتل ليبيا المركز الخامس عربيا في إحتياطي النفط الخام، الذي يصل إلى 48.5 مليار برميل وهو ما يبادل 3,76 % من الإحتياطي العام، كما تحتل المركز الثامن عالميا لإحتياطي الغاز الطبيعي بـ1.5 ترليون م^3 [1].

وعليه يمكن القول بأن التدخل العسكري التركي في ليبيا هو بمثابة المدخل لتشتيت الإنتباه الداخلي، نظرا لحدة الأزمة الإقتصادية التي تعيشها ليبيا، ومنه فعلى اردوغان النجاح في ليبيا، وعدم تكرار سيناريو سوريا، حيث تكشف المؤشرات في تراجع سعر صرف الليرة التركية وزيادة عجز الميزان التجاري وتفاقم الديون الخارجية، إضافة لإرتفاع معدلات البطالة والتي وصلت إلى 14%.

[1] محمد سمير الرنتيسي، "" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب "، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2019، شوهد بتاريخ: 21-04-2022، أنظر الرابط:
http://www.studies.aldjezeera.net/ar/reports/2019/12/131212/01941157.html

المبحث الثالث: مراحل التدخل العسكري التركي في ليبيا

سعيا من صاحب القرار السياسي التركي للبحث عن موطئ قدم في القارة الإفريقية والتي تعتبرها تركيا غاية في الأهمية للمنافسة التجارية والإقتصادية مستقبلا، وعليه فقد سعت تركيا لتوثيق مجالات للتعاون الإقتصادي والسياحي والأمني مع أغلب الدول الإفريقية إنطلاقا من تاريخها العثماني المقبول إنطلاقا من الدول الإفريقية، بإعتبارها الشريك الأضعف لإفريقيا حتى عام 2011 مقارنة بالقوى الدولية والإقليمية الكبرى، إضافة إلى محاولة البحث عن مصالح دائمة وثابتة نحو ليبيا.

كما أن العلاقات بين البلدين شهدت تغيراً واضحاً بعد سقوط معمر القذافي سنة 2011م، و ما أنجم عنه من حالة فوضى وعدم إستقرار داخلي على المجال السياسي والإقتصادي والعسكري، والذي كان إنعكاسا للتنافس والصراع الإقليمي والدولي على المنطقة لما تتوفر عليه من أهمية كبيرة، وإنطلاقا من الإعتبارات السياسية والعسكرية والأمنية والتي كانت بمثابة دوافع للسياسة التركية إتجاه ليبيا وبإعتبارها كذلك سبباً دافعاً للعب دور يتوافق مع مصالحها وأهدافها إنطلاقا من مبدأ تحقيق و حماية المصلحة القومية والذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة الخارجية لأي دولة.

وعلى أساس هذه الإعتبارات نجد الحسابات السياسية، حيث تحتل ليبيا مكانة بارزة في الإدراك الإستراتيجي التركي، من خلال سعيها لتثبيت قدمها في منطقة جنوب المتوسط والذي يتجاوز 1770 كلم مربع كمساحة إطلالة بحرية، وهو ما يعتبر ذو أهمية بالغة لكل المعطيات وما يمنحه لها من عمق استراتيجي يمتد من شمال إفريقيا إلى بحر إيجة وخليج أنطاليا، ليكون بذلك ثاني موقع تركي في المتوسط بعد قبرص التركية وهو ما يثبت إقدام تركيا جغرافيا في المتوسط.

المطلب الأول: مرحلة التريث(2011-2014)

شهدت تركيا مطلع القرن الحالي تحولات كبيرة في كثير من مجالات مهدت الطريق لتنامي دور تركيا إقليميا ودوليا، حيث أصبحت نموذجاً ناجحاً للإنتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد، فعلى الصعيد المحلي حققت إنجازات كبيرة نتيجة الإصلاحات السياسية والإقتصادية والديمقراطية المنتهجة من طرف حزب العدالة والتنمية، وعلى الصعيد الدولي أضحت تركيا أكثر قدرة على إتخاذ مبادرات مستقلة كتحديد علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، وقد أثارت عدة إنجازات جدلاً واسعاً داخل تركيا وخارجها حول دورها في المنطقة وطبيعة السياسات التي تنتهجها تجاه العديد من القضايا

المهمة لى الصعيدين الإقليمي والدولي ومنها موقفها من التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية عام 2011، فالسياسة الخارجية التركية لا تنطلق من نفس المعايير في التعامل مع كل القضايا، إذ يرى منظرو السياسة الخارجية التركية وعلى رأسهم وزير الخارجية التركي " داوود أوغلو " أن لكل قضية ظروفها التي يوجب التعامل معها بطريقة قد تختلف عن الأخرى، حيث إختصر الرئيس التركي " رجب طيب أوردوغان " هذه السياسات بكل صراحة عندما سئل عن سبب عدم مطالبته الزعيم الليبي العقيد محمد القذافي بالرحيل، كما طالب سابقا الرئيس المصري " حسني مبارك" بالتنحي على إثر إحتجاجات 2011، حيث أجاب قائلا : " إن سياسة تركيا لا تملكها التعليمات بل المصالح الوطنية ".

وعليه فقد إتبعت تركيا إتجاه الثورات العربية سياسة مركبة، كل بلد حالة مستقلة عن الآخر، غير أنها إعتمدت في بناء مواقفها على ثلاثة مبادئ أساسية تمثلت في[1] :

1. تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية.
2. رفض أي تدخل عسكري غير مباشر في مسار الثورات الشعبية.
3. الحفاظ على البيئة التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات.

ويمكن اعتباره من خلال هذه المبادئ الثلاث أنها تعتبر في الحقيقة مسألة أخلاقية جوهرية في الدبلوماسية التركية تجاه هذه الثورات تحديد، وهذا ما أكده المسئولين في وزارة الخارجية التركية عندما صرح قائلا: "ما نطلبه لشعبنا على صعيد الحريات الديمقراطية، نطلبه لكافة شعوب العالم، إنها مسألة أخلاقية بالنسبة لنا"، مشيراً إلى أن أيا من الحكام الدكتاتوريين لن يتمكن من النجاة من هذه الثورات وكل من يحاول مقاومتها سيخسر.

كما صرح وزير الخارجية التركي داوود أوغلو، في سياسة التحولات العربية بعد الثورات أن المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط يشهد تسونامي سياسيا جديدا[2]، ليحدد عدة معايير لابد من إتباعها من وجهة نظره للحفاظ على مكتسبات الثورات العربية ليلخصها في فكرة أنه لابد من التوفيق بين معادلة الأمن والحرية، وعليه فقد مثلت الثورات العربية تحدياً جديداً لتركيا ولدورها المتنامي والفاعل كقوة إقليمية

[1] لقمان عمر محمد النعيمي، تركيا والثورات العربية " تونس، مصر، ليبيا "، مجلة دراسات إقليمية، العراق، المجلد 10، العدد 33، مارس 2014، ص ص 10-11

[2] نفس المرجع، ص14

مؤثرة في المنطقة، كونها وقفت إلى جانب الشعوب المقهورة والمظلومة في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية المدعومة إقليميا ودوليا.

وبإعتبار النظام الإقليمي الذي أبرزه هذا المخاض السياسي والإجتماعي العربي، فقد فتح باباً لفرص عديدة أمام تركيا للسير قدماً نحو تطوير علاقاتها أكثر مع الأنظمة السياسية الجديدة لتركيا مصالح تجارية وعلاقات سياسية تمتد إلى ما قبل إندلاع ثورة فبراير 2011، حيث كانت ترتكز دائما على تعزيز مصالحها الاقتصادية، حيث خلصت على مبلغ كبير من عقود البناء في ليبيا عام 2010، إذ ضخ المستثمرون الأتراك ملايير الدولارات في قطاع البناء، أين وقعت الشركات التركية أزيد من 304 عقدا تجاريا في ليبيا[1].

وبسبب هذه المصالح عارضت تركيا في البداية أي تدخل عسكري لحلف شمال الأطلسي، حفاظا على ديمومة تلك المصالح، لتغير توجهها في النهاية لتصبح من الدول الداعمة للثورة الليبية وعملها المسلح ضد نظام القذافي[2]، وكأن أول ظهور في تركيا في الأزمة الليبية يوم 7 أفريل 2011، حيث لعبت دور الوسيط من خلال محاولتها السياسية والدبلوماسية لمعالجة الأزمة الليبية وإحتوائها بعد 50 يوماً من إندلاع الثورة في ليبيا، كان هذا عند إعلان رجب طيب أوردوغان الرئيس التركي عن ثلاثة محاور رئيسية لحلحلة الأزمة وهي:

- وقف نووي في إطلاق النار وإنسحاب الثورات الحكومية من المدن.
- تشكيل ممرات إنسانية آمنة تدفق المساعدات الإنسانية للجميع.
- إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف[3].

وبهذا قامت تركيا بالجمع بين الثورة الناعمة والصلبة في سياستها الخارجية بعد 2011، لتقدم مساعدات للدول الإفريقية عبر وكالة التنسيق والتعاون التركي (تيكا) المتواجدة بـ 15 دولة إفريقية ومنها ليبيا وإعانات تنموية تصل إلى حوالي 316 مليون دولار من سنة 2011-2016، التي كان الأثر في

[1] Ferhat polat , " the trajectory of turkey-Libya relations" TRT world , 30-08-2019 , acessed on 30-03-2022 , at : http://bit.Ly/2Q5TA89.

[2] Necati Demicren , 2020 turkey purpose and strategy in Libya , August turkish Mps pass Bill to send troops to support Libyan government , the gardian 02-01-2019 , acessed on 05-04-2022 at : Http://bit.Ly/36MMA86.

[3] بيسان مصطفي موسى، الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية، دار البحوث العلمية، العدد 8، ص139.

إعادة النظر في أسسها النظرية لتصورها بأن أمنها القوي يعرف تهديداً بعد التطورات في المنطقة وتداعيات الثورات العربية خاصة في سوريا وليبيا[1].

كما سعت تركيا في هذه المرحلة إلى إستعادة علاقاتها الإقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الإستقرار وإنشاء حكومة مركزية تنهي حالة الفوضى هناك، حيث أدت الفوضى التي أعقبت سقوط نظام معمر القذافي وإنزلاق البلاد نحو حرب أهلية إلى إلحاق أضرار بالغة بالمصالح الإقتصادية التركية وخاصة مع إنتشار الظاهرة الميليشاوية والفصائلية في ظل تنامي التدخلات الخارجية في ليبيا، خصوصا بعد نجاح الإنقلاب العسكري في مصر عام 2013، وتحول ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي خاصة بعد إطلاق اللواء خليفة حفتر، عملية عسكرية إنطلاقا من شرق البلاد من أجل السيطرة على البلاد مطلع سنة 2014، كل هذا دفع بتركيا إلى دعم الفصائل العسكرية المعارضة له، كما إستضافت تركيا على أراضيها عدداً من المؤسسات الإعلامية والشخصيات السياسية المعارضة لمشروع حفتر[2].

وما يجدر الإشارة إليه كذلك خلال هذه الفترة تضرر المصالح التركية، حيث وصلت الإلتزامات التعاقدية غير المسددة من الحكومة الليبية إلى ما يقارب 15 مليار دولار لصالح تركيا[3]، ومن بين مواقف تركيا في هذه المرحلة ومع بدء العمليات العسكرية للناتو وسريان مفعول الخطر الحيوي على ليبيا وفقا للقرار 1973 ، ساد الإعتقاد بأن دوافع الدول الغربية في القيام بتلك العمليات هي التنافس على ثروات النفط الليبية، وهي إتهامات طالت تركيا بالرغم من عدم تأييدها للعمليات العسكرية بقيادة الناتو، بسبب إعتقاد الحكومة التركية أن فرنسا التي كانت من أكثر المتحمسين للقيام بتلك العمليات تحت منظمة الناتو، لها دوافع إقتصادية تتمثل في سيطرتها على النفط الليبية[4].

وهو ما دفع الرئيس التركي أوردوغان حينها لإتهام الدول الغربية بشكل غير مباشر في أحد خطاباته أمام البرلمان التركي، بأن البترول والثروات الطبيعية الموجودة في الأراضي الليبية هي السبب فيما

---

[1] سمية رمدوم، الخيارات الإستراتيجية لتركيا في إفريقيا، بين النظرية و التطبيق، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد11، أكتوبر 2016، ص ص 68-75.

[2] حنان درسي ، التدخل التركي في الأزمة الليبية، المحددات و التداعيات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 01، 2022، ص640-654.

[3] Arab center of researsh and policy studies and reponses , situation assessement 7 january, p23.

[4] فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا " المكونات والمستقبل "، إسطنبول، مركز جسور للدراسات، 2020، ص10.

تعيشه ليبيا من أحداث، ليؤكد على موقفه قائلا : " إن إهتمام تركيا بما يقع في ليبيا هدفه إنقاذ أرواح المدنيين وليس الحصول على الثروة "، وقال : " ما نحاول فعله هو مساعدة الليبيين على حل مشاكلهم، لأن الأخ لا يقتل أخاه "، مشددا في البداية على إصرار تركيا أن يكون التغيير في ليبيا " سلميا وليس دمويا"، داعيا الأمم المتحدة بأن تقوم بدورها والأطراف الدولية بالإهتمام بالجانب الإنساني " لا يدعم قتل الناس بعضهم لبعض ".

المطلب الثاني: مرحلة التدخل غير المباشر(2015-2019)

تبدأ المرحلة الثانية من التدخل التركي في ليبيا إنطلاقا من سنة 2015، وهذا بعد دعم تركيا للاتفاق السياسي الليبي (PA2)، الموقع في الصخيرات (المغرب) في ديسمبر 2015، من طرف بعض السياسيين الليبيين المتميزين بدعم دولي يهدف إلى تجاوز الإنقسام السياسي في البلاد بعد تكرار الحرب الأهلية الثانية في عام 2014.

وهذا الإتفاق الليبي تم وصفه بالفشل بعد وقت قصير من توقيعه للإتفاقية تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي فشلت جزئيا في تلبية شروط تقاسم السلطة بين الأطراف المتنازعة الرئيسية، حيث أدت عملية تسيير الأمم المتحدة إلى الإعتراف بالجهات السياسية الفاعلة في غرب البلاد بإعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، وكانت المشكلة أن الحكومة المفترضة المعترف بها دوليا لا يمكنها ممارسة الولاية العسكرية والسياسية على غرب ليبيا وطرابلس على وجه الخصوص، تواصل الإنقسام السياسي والمؤسسي في البلاد والإنقسامات بين شرق ليبيا وغربها يضاف لها أن حلفاء حفتر كثفوا دعمهم ضد الحكومة لدرجة إعلان الحرب على طرابلس من ناحية أخرى، عجزت الحكومة على إنهاء القضية الحفترية وصراع المناطق والقبائل ، مما دفع دولا غربية إضافية للمراهنة على خليفة حفتر لتحقيق بناء جيش ودولة في ليبيا[1].

وبعد هجوم خليفة حفتر على العاصمة في أفريل 2019، تنامي الدور العسكري التركي الداعم للحكومة المعترف بها دوليا في طرابلس ونقصد بها حكومة الوفاق الوطني والتي تعتبر الحكومة الشرعية، وحينها أبلغ الرئيس التركي طيب رجب أوردوغان رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني " فايز السراج " أن أنقرة مستعدة لذلك، من خلال تقديم كل أنواع المساعدة له، وهذا من أجل مواجهة ما أسماه " المؤامرة على الشعب الليبي"[2].

[1] Samson Confidence Agbelengen , 2021 , the United nations deeprn offectivness in Libya , E.International relations , Mai 7 , Acessed on 09-04-2022 , Http://www.eir.infos/2021/03/04 united nations deeper mediation effectivness.in.libya.

[2] Turkey and Guater condemn, the attack on tripoli and Erdogan on will act to prevent the conspirary , Al djezeera.net 4/29/2019 , acessed 08-04-2022 at : http://bit.Ly/2MFBGmd.

وبناءا على ذلك بدأ الدعم العسكري التركي يأخذ طابعاً عاماً، محدوداً في المعارك المبكرة، حيث تم إرسال المركبات العسكرية إلى حكومة الوفاق الوطني[1]، ليعلن أوردوغان في 19 يونيو بأن بلاده كانت تقدم أسلحة للحكومة الوطنية بموجب إتفاقية تعاون عسكري، ولم يحدد طبيعة هذا الإتفاق والتعاون في ذلك الوقت، كما أضاف بأن الدعم العسكري لأنقرة يسمح لطرابلس "إعادة التوازن في ليبيا''، في مواجهة قوات خليفة حفتر المدعومة من الإمارات ومصر[2].

هذه القضية جعلت من تركيا في مواجهة مع حفتر وحلفائه في المنطقة، حيث وصف المتحدث بإسم قوات حفتر اللواء " أحمد المسماري " الدعم العسكري التركي للحكومة بـ " الغزو التركي"، كما شددت على ضرورة مواجهة تركيا من خلال إستهداف الزوارق والسفن التركية داخل المياه الإقليمية، إضافة إلى محاربة الجنود على الأراضي من جهة أخرى[3]، وكان رد فعل الجانب التركي من خلال تهديد وزير الدفاع خلوصي أكار لقوات حفتر أنه في حالة وقوع أي عمل عدائي أو إعتداء على المصالح التركية من خلال مهمة ألقاها أمام القوات التركية العاملة في ليبيا، وأكد أن المشكلة الرئيسية في ليبيا تتمثل بالانقلابي حفتر وداعميه، مشيرا إلى أن حكومة الوفاق هي الشرعية في البلاد والمعترف بها دوليا[4].

كما يمكن القول بأن هذا الموقف التركي لم يأتي من فراغ، حيث أجرت مصر تدريبات جوية مشتركة مع اليونان منذ عام 2015، أولها ميدوسا، الذي تم عقده في جزيرة رودس اليونانية، على بعد إثنتي عشر ميلا فقط من الساحل التركي[5]، كما بدأت القوات القبرصية المشتركة في التدريبات إبتداء من عام 2018 بشكل منفصل، وتدريبات مشتركة في الكيان الإسرائيلي.

[1] Turkey Hand over dozens of armored vihiculs to the Libian national army despite the UN embargo, Arabic defence , 18-05-2019 , acessed 02-04-2022 at : http://bit.Ly/2MFBGmd.
[2] [2] The release of six turks detained by Haftar forces in Libya , the turkish foreign ministry , france 24 , 07-01-2019 , acessed on 01-04-2022 , at : http://bit.Ly/2F1qD2H.
[3] Haftar orders his forces to hit all turkish strategic traget's in Libya , france24 , 29-06-2019 , accessed on 11-04-2022 at : http://Bit.Ly/2MEaOd9.
[4] Turkish defence minister threatens Haftar will a very harsh response if turkish interests in Libya , are attacked by Haftar"s forces , accessed on 03-04-2022 at : bit.Ly/37F1jVP.
[5] Soner cagaptay and Ben Fishman (2019) , turkey rivols the tripoli , implications for libya's civil war and u.s washing institute , December 2019.

كما يعتبر الكيان الإسرائيلي من الدول المؤيدة لحفتر منذ بدايات الصراع في ليبيا، كما وقف هذا الكيان ضد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة وأبدى إستعداده " الكيان الإسرائيلي " للتحالف مع الجنرال " حفتر " سياسيا وعسكريا تأسيسا لترسيخ نظام شمولي.

بالمقابل أظهرت التقارير أن بداية التنسيق بين حفتر والكيان الإسرائيلي كان منذ عام 2015، من خلال الحد من التنسيق بين الحركات الجهادية الموجودة في جزيرة سيناء ونظائرهم الليبيون، كما إلتقى حفتر عملاء الموساد في سرية عامي 2015-2016، وبدأ الكيان الإسرائيلي يزود الجيش الوطني الليبي بصناديق قفص ومعدات الرؤية الليلية، كما بدأ جيش الكيان الإسرائيلي في شن غارات جوية بالتنسيق مع الجيش الوطني الليبي، بعد إطلاق عملية الكرامة عام 2015.

ومع منتصف عام 2017، أفادت وسائل إعلام جزائرية أن مسئولون في الجزائر حذروا حفتر من تلقي الدعم من الكيان الإسرائيلي وتعميق التنسيق الأمني معه، كما نقلت " ميدل ايستيمونتر " أنه وعد الإسرائيليين بإقامة " مراكز آمنة " في الصحراء، على أن يكون **OREN HAZEN** عضو حزب الليكود بالكيان الإسرائيلي ذو الأصول الليبية وسيط العملية الإتصالية بين الطرفين[1].

[1] george cafiero (2019) israel's involvement in Libya's civil war, consortium News , July 13, volume 26, November 21 tuesday.

المطلب الثالث: مرحلة التدخل المباشر (2019 -2021)

تبدأ هذه المرحلة بتوقيع الحكومة التركية مع حكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2019 مذكرة تفاهم شبان السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تشهد منطقة الشرق الأوسط خلافات بين دولها حول ترسيم الحدود البحرية بعد أن أثبتت المساحات الجيولوجية وجود مخزن هائل من النفط والغاز القابل للإستخراج[1]، وهذا ما يثبت بوضوح الأهداف الإقتصادية لتركيا في ليبيا، الذي يتجاوز الأوضاع التي تعيشها ليبيا إلى إيجاد موطئ قدم لها في المتوسط، وهذا ما يؤكد النزعة البراغماتية في السياسة الخارجية التركية.

وتأتي مذكرة التفاهم البحري في إطار إتفاقية قانون البحار 1982، حيث رأت أنقرة الوقت المناسب للعودة بنقلها لليبيا التي تطل على حوض الشرق المتوسط في الجهة المقابل للجغرافيا التركية، تلك الجغرافيا التي إضطرت تركيا للساحة بكل ما تملك من قوة لمواجهة منافسيها في الحوض، لاسيما اليونان ومصر وهنا تكمن كلمة السر في تعزيز أنقرة لوجودها في ليبيا، حيث تسعى لحفظ مصالحها في حوض شرق المتوسط أمام الدول الفاعلة والمنافسة في الحوض وليبيا على حد سواء.

فبتوقيعها مذكرة التفاهم حول ترسيم الحدود تواجه أنقرة إتفاقية مصر–قبرص بإتفاقية مع ليبيا تطلق لها العنان لإجراء تحركات إستكشافية في مساحات جيدة من البحر المتوسط بدون العوائق الجغرافية والسياسية، كما يمكنها من إمتلاك ورقة توازن قوى فاعلة ضد تحالف مصر–قبرص– اليونان، إسرائيل السياسي والإقتصادي في محيط المتوسط الذي يشكل نموذجا مثاليا لصراع جيوبوليتيك الطاقة في البحر المتوسط[2]، عبر المذكرة البحرية سوف يكون لأنقرة قدر أكبر للتفاوض فيما يتعلق بمقدرات قبرص وحوض المتوسط أمام مصر واليونان على حد سواء.

ولكن أمام الخصم التاريخي اليونان بشكل خاص، حيث يمكن التلويح ورقة الجاهز البحري الإقتصادي بينها وبين ليبيا أمام اليونان التي سيصبح في حال تحولت مذكرة التفاهم إلى إتفاقية فاعلة،

---

[1] محمد نور الدين، الطموح التركي في غاز شرق المتوسط، أبعاده وتداعياته، مجلة شؤون عربية، العدد 180، ديسمبر 2019.

[2] تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا الدوافع والإنعكاسات، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ الدخول 06-04-2022 انظر الرابط التالي: http//cutt.us/sjh66

منعزلة عن حوض شرق البحر المتوسط إلى حد كبير، حيث ستستغلها كورقة ضغط تركية للتفاوض التوافقي مع اليونان فيما يتعلق بثروات قبرص، لتكون هذه النقطة السبب الأساسي لإندفاع اليونان نحو مطالبة الناتو لمساندتها في خلافها مع تركيا، وعليه ستحدد مذكرة التفاهم البحرية إمتداد حدود تركيا في المتوسط ما يجعل حدودها البحرية محاذية للمياه الإقليمية الخاصة بالجزء الشمالي لقبرص، وبالتالي يكسب تحركاتها هناك صفة الشرعية، ولكنه يؤثر سلبا على نفوذ اليونان وقبرص الجنوبية.

ومن هنا يتضح أن تحرك تركيا تجاه الأراضي الليبية دافعه جيوبوليتيك الطاقة والمصالح الإقتصادية، جيوبوليتيك الطاقة الذي يعني توظيف قراراتها في السياسة الخارجية لصالح الإستفادة من مصادر الطاقة الموجودة في الجغرافيا المحيطة بها[1]، كما بقي هذا الإتفاق كخطوة إستباقية متعلقة بالتوقيت، حيث جاء الإتفاق قبل أسابيع معدودة من أجل حل الصراع في ليبيا، حيث أرادت أنقرة المشاركة في المؤتمر أو التأثير في مشاريعه على وقع تثبيت نفوذها قبل وضعه على طاولة المفاوضات.

إضافة إلى رغبتها في تجاوز أي عائق يطال تحرك حكومة الوفاق دوليا، أو أي نتيجة تغير الظرفية السياسية في ليبيا هذا من جهة، وكخطوة وقائية أمام تحركات مصر مع قبرص اليونانية واليونان، وأمام تحركات بعض جول الخليج ومصر وفرنسا في دعم قوات حفتر في هجومه على مناطق حكومة الوفاق، وعلى الأرجح يأتي هذا التدخل التركي المباشر في ليبيا وحوض شرق المتوسط، خوفا من تكرار سيناريو خسارتها في سوريا عند حدوث أي تسوية نهائية بخصوص المسألة الليبية، وكذلك يعتبر وقائيا ضد مناورات روسيا التي باتت اللاعب الأكبر في سوريا المطلة على حوض شرق البحر المتوسط، والتي إنتقلت إلى اللعب في ليبيا بالتعاون مع مصر.

كما تعد هذه النقطة قاسم مشترك بين تركيا وحكومة السراج التي تسعى للتحرك مع تركيا ضد اليونان التي إستقبلت وفد من برلمان شرق ليبيا، غير المعترف به دوليا، ووقعت معه خطة إعادة إعمار شاملة

[1] تحولات السياسة التركية في ليبيا، الدوافع والانعكاسات، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ الدخول 06-04-2022، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/SjH66 .

لبعض مناطق بنغازي، ويمكن إعتباره في نفس الوقت نقطة مهمة لمشاركة أنقرة في عملية إعادة الإعمار[1].

أما فيما يخص مذكرة التعاون الأمني المشترك، فتأتي في إطار المادة 11 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على حق الدول في توقيع إتفاقيات دفاع مشترك من أجل مواجهة المخاطر المواجهة لها، وفي ضوء ذلك تسعى تركيا لتأطير تحركها في حوض البحر المتوسط وليبيا بعيدا عن أي عقوبات أو ضغوطات قد تفرض عليها من قبل مجلس الأمن أو الإتحاد الأوروبي[2].

كما تلتزم هذه الإتفاقية الموقعة من طرف أوردوغان والسراج في إسطنبول يم 16 ديسمبر 2019م[3]، والتي تلتزم فيها الحكومة التركية بتقديم الدعم المادي والعسكري المباشر لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، وتتضمن إتفاقية التعاون الأمني والعسكري ما يلي[4] :

1. تشكيل قوة الرد الفوري إذا طلب المسئولون في العاصمة طرابلس لذلك.
2. إنشاء مكتب التعاون للدفاع والأمن في كلا البلدين.
3. التأسيس لترسانة قانونية تؤطر التنسيق الأمني.
4. تنظيم مناورات عسكرية مشتركة.
5. التصريح بالتبرع وبيع معدات العسكرية وتأجيرها.
6. مدة المذكرة ثلاث سنوات، يمكن تمديدها لعام آخر فور انتهائها.

فقبل توقيع الإتفاقية بين تركيا وحكومة الوفاق كانت تعمل في ليبيا هيئة إستشارية تركية برفقة بعض القوات العسكرية، وتوسع الحضور العسكري التركي بعد أن طلبت حكومة الوفاق تدخلا تركيا واسع النطاق إستطاع تغيير مسار الحرب لصالح حكومة السراج، فمذكرة التعاون الأمني والعسكري المبرمة بين ليبيا وتركيا ومذكرة التفويض التي صادق عليها البرلمان التركي تتيح لأنقرة إمكانية تقديم كل أنواع

[1] جلال سلمي، تركيا و ليبيا و جيوبوليتيك الطاقة في المتوسط، المعهد المصري للدراسات ، تقديرات سياسية، 09-12-2019 ، ص ص5-7

[2] جلال سلمي، مرجع سابق، ص6.

[3] Josef trivithick (2019) turkey is deepening intervention in the libyan civil war point's to erdogan's grand ambitions december 16.

[4] Tankut Ozlas and Ferhat polat (2019) turkey, Libya, relations economic and strategic imperatives, TRT world research center , december , p24.

الدعم العسكري والأمني لحكومة الوفاق، بما فيه قواعد عسكرية فوق الأراضي الليبية، فمذكرة التعاون بين السراج وأردوغان، تشمل إنشاء قوة للإستجابة السريعة ضمن مسؤوليات الأمن والجيش في حكومة السراج، ونقل الخبرات والتدريب والإستشارات والتخطيط العسكري المشترك والتعليم العسكري والمادي والمعدات من قبل تركيا، إضافة إلى تبادل المعلومات الإستخبارية والتعاون العملياتي، وأنظمة الأسلحة وإستخدام المعدات التي تغطي مجالات نشاط القوات البرية والبحرية والجوية، وكخطوة متقدمة بحثت أنقرة إمكانية إستخدام تركيا قاعدة مصرات البحرية وقاعدة الوطية الجوية في ليبيا[1]، فضلاً عن إرسال القوات العسكرية الليبية.

أما عن إمداد السلاح والدعم العملياتي، فقد إستخدمت تركيا الطريقين البحري والجوي لإيصال إمدادات التسليح إلى ليبيا، حيث خصصت ميزانيات ضخمة لتطوير الإنتاج العسكري المحلي في مجال بناء السقف المتطورة السريع والغواصات، وبناء القوة العسكرية الجوية، إضافة إلى زيادة أسطول الطائرات بدون طيار، حيث أرسلت سفينة أمازون في مايو 2019، التي تحمل على متنها 40 مدرعة لصالح الميليشيات المسلحة المدعومة من حكومة الوفاق[2].

بالمقابل فإن الدعم التركي لليبيا بالسلاح كان عبر ثلاثة مراحل:

- **الأول:** يتضمن ما تنتجه تركيا من طائرات مسيرة وحاملات جنود مدرعة، مع تسليحها إضافة إلى الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.
- **الثاني:** يشمل الأسلحة القديمة في مخازن الجيش التركي من طائرات ومدرعات ودبابات ومدفعية.
- **الثالث** :فقد كان عبر شراء أسلحة أوروبية شرقية أو أمريكية لصالح سرت، الجيش التركي تم إعادة إرسالها إلى الميليشيات في ليبيا مع الحصول على مكاسب من بينها إعادة البيع.

إضافة إلى كلّ ذلك قامت تركيا بإعادة تشغيل المرتزقة السوريين في ليبيا، فعلى إعتبار أن أوردوغان يتمتع بعلاقات قوية مع ميليشيات مسلحة ليبية كالكتائب التابعة لجامعة الإخوان المسلمين وكتائب

---

[1] سيوتنيك عربي، مذكرة التفاهم الليبية التركية للتعاون الأمني والعسكري تدخل حيز التنفيذ، 2019/12/26، تاريخ الإطلاع 11-04-2022 على الرابط التالي: http://bit.Ly/30N2-BVW .

[2] العربية المسماري، أنقرة كنقل الأسلحة من عدة مطارات إلى ليبيا، 2020/03/12، تاريخ الإطلاع، 2022/04/11، على الرابط: http://bit.ly/2yBdjLF .

مصراتة، إضافة إلى العلاقات مع قادة الجماعات الليبية المقاتلة والتي تستغل تركيا في علاقاتها معها لتوظيفها بالحرب بالوكالة، كون الرأي العام التركي قد يعترض على تعرض الوحدات التركية النظامية لخسائر بشرية مباشرة، حيث سعت تركيا عبر الفصائل العسكرية السورية الموالية لها في تجنيد ألاف المقاتلين السوريين للقتال في ليبيا، هذا مقابل وعود بمرتبات شهرية وخدمات الإعاشة والسكن التي ستقدمها لهم " حكومة الوفاق في طرابلس[1] .

وعودة لإتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، فهي تجعل من إتفاقية قبرص اليونانية باطلة، كما تعيق مشروع إستكمال خط أنابيب شرق المتوسط، والهادف إلى نقل الغاز من الكيان الصهيوني ومصر وجزيرة قبرص اليونانية إلى أوروبا دون العبور بالمناطق البحرية التركية.

[1] بي بي سي عربي، ليبيا: هل يخوض أوردوغان مغامرة وقودها السوريين؟، 09-06-2020، تاريخ الإطلاع: 11-04-2022، على الرابط التالي: http://bbc.ia/2v87jip .

المبحث الرابع: المواقف الدولية والإقليمية تجاه التدخل العسكري التركي في ليبيا

في ظل المعترك السياسي والأمني الذي عاشته ليبيا ما بعد ثورة عام 2011، وسقوط الدولة دفعة واحدة، حيث أصبحت ليبيا ساحة مفتوحة لفواعل إقليمية ودولية للتدخل، خلت معطياته من أي أبعاد إنسانية، لتحضر الإنتهازية التي لا تكترث لأولويات المشهد الليبي وإستحقاقاته الأمنية والسياسية والإجتماعية، بقدر سعيها لما تؤسسه وتصنعه من وقائع على مقاس أطماعها، ليصل إلى مرحلة الإستثمار في تغذية الصراعات والخلافات وبعثرة المكتسبات الليبية.

فقد أثار التدخل العسكري التركي المنفرد في ليبيا حفيظة قوى دولية وإقليمية، كما أبرز ردود أفعال واسعة ومتباينة تعكس مدى التخوف من تطور الأوضاع في ليبيا نحو الأسوأ، خاصة بعد عدم وفاء تركيا بتعهدات إتفاق برلين المتعلقة بإنهاء التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية، ليبرز إمتعاض الدول المطلة على البحر المتوسط من توقيع فائز السراج، إتفاقا مع الحكومة التركية والخاص بالسيادة في المنطقة البحرية، حيث رأته القوى الخارجية الفاعلة إلتفافا دورها في ليبيا، وكذا محاولة تركية من أجل إحتكار الملف الليبي وعزل كل القوى.

المطلب الأول: المواقف الدولية

أبدت الأطراف الدولية رفضها للتدخل العسكري التركي في ليبيا وهذا من خلال المواقف التالية:

1. الموقف الأمريكي:

برز الموقف الأمريكي من خلال تحذير الرئيس " دونالد ترامب " من التدخل التركي والذي أكد بأنه سيزيد الوضع الليبي تعقيداً مع دعوة الأطراف الليبية نحو إتخاذ خطوات جادة لإنهاء الصراع، وبخصوص هذا الموقف المتدبدب، نجد أن هناك من رأى بأن واشنطن تركت هامشاً للأوربيين لإدارة الملف الليبي، في حين رأى آخرون بأنه محاولة أمريكية من أجل توريط روسيا وتركيا في الأزمة الليبية، من خلال غض الطرف عن توريد الأسلحة والعتاد إلى طرفي النزاع الليبي[1].

كما يرى آخرون بأن تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة راجع لتصريحات دونالد ترامب بأن الشرق الأوسط لم يعد أولوية للبلاد وخاصة أنها أصبحت منتجاً كبيراً للنفط، إضافة إلى إمتداد السياسة

[1] رخا أحمد حسين، موقف الولايات المتحدة من أزمتي ليبيا وشرق الأوسط.

الإنكماشية للرئيس السابق "أوباما"[1]، لتغيير الموقف الأمريكي بوصول الرئيس الجديد "جون بايدن" والذي أكد على دخول أمريكا بقوة وإعتبارها فاعلاً في الأزمة من أجل خلط الأوراق السياسية الروسية والحد من تغلغلها في المنطقة بعد ما زاد نفوذها[2].

إضافة إلى سعي تركيا لإدخال أمريكا وألمانيا في الصراع بهدف عدم تكرار خطأ السياسة السلبية في روسيا وتكريس الوجود الروسي، إضافة إلى تخوف تركيا من فتح باب التوتر مع روسيا والذي قد يتجاوز ليبيا[3].

2. الموقف الفرنسي:

إعتبرت فرنسا التدخل التركي في ليبيا غير مقبول، كما أنها لن تسمح به، كما صرح الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون و بشكل جلي بأن تركيا تلعب لعبة خطيرة في ليبيا تتعارض مع إلتزاماتها وفقا لمخرجات مؤتمر برلين، كما ترى فرنسا بأن الوجود التركي في ليبيا من خلال التحالف مع حكومة الوفاق الوطني من شأنه تهديد النفوذ التاريخي الفرنسي وإضراره بالمصالح الفرنسية في إفريقيا، كما أنه سوف يكرس الوجود التركي قوة منافسة في الحرب المتوسط، وبذلك سوف يحرم فرنسا من نصيبها قي قطاع الطاقة في المتوسط، إضافة إلى حرمانها من مكاسبها الإقتصادية في ليبيا[4].

3. الموقف الإيطالي:

كما نعلم أن ليبيا من أهم المستعمرات الإيطالية القديمة ولها مصالح في قطاع النفط في الغرب الليبي، وخاصة منها " شركة أيني "، وفي موقفها فهي تميل لتأييد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، بقيادة السراج، هذا بالرغم من أنها لا تمانع من الإتصال بالمشير حفتر، إعترافا بدوره في محاربة

---

[1] سمير يوسف، من سوريا إلى ليبيا، كيف تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة لصالح روسيا؟، منظمة إعلاميون حول العالم، 15-04-2022، http://bit.ly/3eLBhVx.

[2] التدخلات الروسية في ليبيا و التحذيرات الأمريكية، الدوافع و حدود التأثير، تقدير موقف الرصد و التحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 10-03-2022، http///NIT.LY/333KMCV .

[3] عبد النور عنتر، الدول المغاربية و الأزمة الليبية، توافق في التصورات و تضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات، 07-04-2022، http://bit.ly/2Oh8trp .

[4] خالد الغرابلي، لماذا الغضب الفرنسي من التدخل التركي في ليبيا؟، فرنسا 24 في : 14-04-2022، على الرابط : http://nit.ly/39FDJNX.

التنظيمات الإرهابية، وكذلك تحسبا لإحتمالات تغيير الموقف لصالحه في ليبيا، حيث أن إيطاليا تعتمد على نحو 35% من إمدادات النفط ونحو 20% من الغاز من ليبيا، كما إتخذ الموقف الإيطالي مسارين في التدخل وهما عسكري وسياسي[1].

4. موقف روسيا الإتحادية:

برز الموقف الروسي بوضوح في الآونة الأخيرة، حيث تحول إلى فاعل مؤثر وحاضر في مسار الأحداث، و ما يستجد على ساحة الصراع من تحولات، و يتجلى إهتمام روسيا بالأزمة الليبية من خلال العديد من التحركات الدبلوماسية النشطة والفاعلة إضافة إلى إستضافتها لمختلف أطراف الصراع، فضلاً على ما أطلقته من مبادرات وعلى رأسها دعوة الرئيس الروسي ونظيره التركي لوقف إطلاق النار إبتداء من 12 كانون الثاني 2020، و ما جاء بعدها من إستضافتها لمحادثات موسكو التي مهدت الطريق لعقد مؤتمر برلين، و ما يمكن ملاحظته هو أن لروسيا نظرة مزدوجة للصراع القائم في ليبيا، فهي ترى خليفة حفتر حليفا محوريا لها في الشمال الإفريقي، وخاصة في ملف تسليح الجيش الليبي في مرحلة ما بعد الحصار، وإعادة الإعمار بعد تهدئة الأزمة، إضافة إلى أهمية نفوذها إلى الشمال الإفريقي كورقة تفاوضية مؤثرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي[2].

إضافة إلى إعتبار ليبيا موطئ قدم يبعد بدقائق عن قوات الناتو في الجنوب الأوروبي، ويمكن موسكو من تعزيز مكانتها في ليبيا سيكون ميناء طبرق ودرنة مفيدين للقوة البحرية الروسية من الناحيتين اللوجستية والجيوإستراتيجية، لاسيما طرطوس في سوريا وهذا ما يكسبها نفوذا على أوروبا[3].

[1] منى سليمان، أبعاد وتطورات المواقف الأوروبية والدولية من الملف الليبي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد220، ص99.

[2] عزة هاشم، المصالح و المحددات الروسية في الأزمة الليبية ، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 220، ص115.

[3] أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 06 يناير 2021.

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية

عارضت المواقف الإقليمية التدخلات الخارجية في ليبيا وفي مقدمتها التدخل العسكري التركي، حيث شددت على أن حل الأزمة يبقي بيد الليبيين أنفسهم ويبقى دورها مقتصراً على تسهيل الحوار وتشجيعه بين كافة مكونات الشعب الليبي في إطار من التعاون والتنسيق مع الأمم من أجل إنهاء الأزمة القائمة، ومن بين المواقف الإقليمية نذكر:

1. الموقف الجزائري:

أعلنت الجزائر رفضها التام لوجود قوة أجنبية في حوارها القريب، وهذا ما رجحه خبراء أمنيين برفض الجزائر وبصفة رسمية طلب تركيا بالإنضمام إلى ما أسمتها الحلف مع تركيا في ليبيا، حيث قال وزير الخارجية الجزائري أنداك: " صبري بوقادوم" بأن بلاده لها موقف ثابت بخصوص عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مشيراً إلى أن الحوار بين الرفقاء الليبيين هو الطريق الوحيد لإنهاء حالة الإنسداد السياسي[1].

إضافة إلى ضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية الليبية والرفض التام لأي تدخل عسكري أجنبي مباشر أو غير مباشر، وتأكيد الحوار والحلول السليمة لتسوية الأزمة، إضافة إلى دعوة المجتمع الدولي والأمن في ليبيا، و يمكن إعتبار مقاربتان بالنسبة للأزمة في ليبيا، أحداهما مقاربة داخلية تتعلق بضرورة الإنخراط في حوار وطني ليبي –ليبي بين الأطراف المتصارعة، بينما تتعلق الأخرى بمقاربة إقليمية ودولية حول تأكيد إحترام السيادة الليبية ووقف كل أشكال وصور التدخل، تماشيا مع القرارات الأساسية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، ودعم الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة[2].

2. الموقف التونسي:

بالرغم من وجود جدل حول الموقف التونسي الرسمي من التدخل التركي، وكذلك بالرغم من التوقعات التي إفترضت إنحياز الجانب التونسي إلى صف الحكومة الوفاق بزعامة السراج، على حساب الجيش

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، تطورات الوضع الليبي سياسيا وعسكريا وإنعكاساته إقليميا على ضفتي المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد181 ربيع 2020، Http://bit.ly/2/La5MwV .

[2] أحمد عسكر، موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، 2020، العدد220،ص127.

الوطني الليبي، وهذا مع تأكيد راشد الغنوشي، رئيس مجلس نواب الشعب التونسي ورئيس حركة النهضة التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين، أن تونس لا يمكنها دعم حكومة سراج، إضافة إلى تصريح وزير الداخلية الليبي بأنه إذا سقطت طرابلس ستسقط تونس كذلك، هذا بعد بيان رئاسة الجمهورية الصادر بعد زيارة الرئيس التركي أوردوغان للبلاد في 26 تشرين 2019، حيث أكدت تونس على ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية مع إلتزامها برفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا والإبتعاد عن الإصطفاف الإقليمي والتحيز إلى جانب أي طرف من أطراف الأزمة، كما رفضت تونس الإدعاءات والتصريحات حول إنضمامها إلى حلف تركي في ليبيا مع التأكيد على وقوفها على مساحة واحدة من مختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، في الأزمة الليبية[1].

إضافة إلى ذلك، أعلنت تونس رفضها لأي إستخدام لأراضيها من أجل عمليات عسكرية في الداخل الليبي، كما بقي موقف الدبلوماسية التونسية ثابت إزاء الأزمة الليبية بالرغم من تعاقب الحكومات وتغيير الرؤساء[2].

3. الموقف المصري:

تعتبر مصر اللاعب المؤثر في إحداث إختراق حقيقي في الملف الليبي، كما تحتل ليبيا أهمية كبيرة في الإستراتيجية المصرية، إضافة لكونها تشكل فناءا خلفيا لمصر وعمقا إستراتيجيا ومصدرا من مصادر أمنها القومي، بالإضافة إلى إعتبارها جغرافية مترامية الأطراف تزيح من مخاطر تدفقات الجماعات لمتطرفة والإرهابية، كما ترى بأن الإلمام بالملف الليبي من شأنه تعزيز مكانة مصر الإقليمية، إضافة إلى رغبتها في تحقيق رصيد من الإنجازات على مستوى الداخل ومضاعفة أوراق القوة لديها، فمصر وبحسب تصورها تعتبر لاعبا إقليميا موازنا لنزاعات الأطماع التركية، إضافة إلى محاولة الحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الحيوية[3].

---

[1] الإيمان مهذب، غازي كشميم، الحرب في ليبيا إصطفاف ومواقف إقليمية ودولية تفوضها المصالح ويحكمها التاريخ 23.07.2020، الموقع: www.aldjazeera.net/2020.23.23 .

[2] أحمد عسكر، موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، 2020، العدد2020، ص126.

[3] أيمن شبانة، التدخل التركي في ليبيا، الدوافع والتداعيات، مركز فارس للإستشارات والإستراتيجيات، 2022/04/29، الرابط http://bit.Ly/3dABT5a .

ففي عزيران 2020 صرح الرئيس المصري " عبد الفتاح السيسي " خلال تفقده لقاعدة عسكرية على الحدود الليبية، بأن سرت والجفرة شرق ليبيا خط أحمر، الشيء الذي إعتبرته حكومة الوفاق إعلان حرب وتعديا على سيادة ليبيا، إضافة إلى مطالبة الرئيس المصري السيسي خلال لقاء عقده مع أعيان وشيوخ قبائل ليبية بالقاهرة، لضرورة إنضمام أبناء تلك القبائل فيما وصفه بجيش وطني موحد وحصر السلاح تهديد دولة المؤسسات دون غيرها.

فحالة عدم الإستقرار السياسي والأمني الذي تمر به ليبيا تصاعدت إلى حد غير مسبوق بسبب التدخل التركي في الشأن الليبي، وهو أمر يمثل أحد التحديات الرئيسية للأمن القومي المصري، ويدفع بتنامي التهديدات على الإتجاه الإستراتيجي الغربي بمصر في ضوء إنتشار الإرهاب والتطرف وهو ما يزيد من تنامي الوجود الدولي في المنطقة تحت ذرائع محاربة الإرهاب ومكافحة إنتشار عمليات تهريب الأسلحة والإتجار في المخدرات، وكلها تداعيات محتملة على الأمن القومي المصري.[1]

4. موقف الإمارات العربية المتحدة:

كان الموقف الإماراتي كنظيره المصري، حيث رفضت التدخل العسكري التركي كما عبرت عن قلقها من تداعيات هذا التدخل على ليبيا والمنطقة برمتها[2]، فلم تتأخر الإمارات عن دعم قوات حفتر، منذ بداية حملته العسكرية والمسماة عملية الكرامة عام 2014م، حيث حصل حفتر على أسلحة من الإمارات ودول أخرى بالرغم من الحظر الأمني خلال محاولته إقتحام طرابلس في نيسان 2019، وقد كان هذا الموقف الإماراتي بناءا على إدراكها بأن المشهد الليبي ينطوي على صعوبة حسم توازنات القوى الداخلية بسبب تعددية الفاعلين السياسيين والمليشيات بخلاف تنافس العديد من القوى الإقليمية والدولية متناقضة الأهداف والمصالح[3].

فقد حاولت الإمارات المنافسة كان بهدف تجميع أوراق الضغط وإدارة معارك النفوذ من أجل دعم مصالحها الثنائية مع ليبيا، هذا من جهة ومن جهة أخرى زادت الصلة، فلعبة النفوذ الخارجي في ليبيا

---

[1] سمير بدوي، تطورات الأزمة الليبية وتأثيرها في الأمن القومي المصري، السياسة الدولية، الأهرام، العدد220، ص135.

[2] خالد الغرابلي، لماذا الغضب الفرنسي من التدخل التركي في ليبيا؟، فرنسا 24، 25-04-2022، http:bit.ly/39FJDNX .

[3] عباس ميموني، بين الحياد والإنحياز، الأزمة الليبية تقسم مواقف الدول العربية، أفريل 2022، http://www.w0aao.com

تبدو في العموم لا صفرية، فاللاعبون المنخرطون فيها يدركون أن مكاسبهم وخسائرهم نسبية وليست مطلقة، فزيادة الحضور في المنطقة والقضية فيه ضغط وإبتزاز للاعب آخر، دون إنهاء نفوذه كليا، كون اللعبة تجري في سباق صراعي يشهد حضور لاعبين أكثر خارجيين وداخليين بينهم تحالفات متباينة القدرات، ما يصعب من تنمية تأثيرهم ومصالحهم.

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى أهم الإمكانيات الليبية والمتمثلة في المقومات الجغرافية، سواء من حيث موقعها الجغرافي أو من حيث المقومات السكانية، والتي جعلت منها موقعا إستراتيجيا مهما في حوض المتوسط، وكذا ما تملكه من مقومات إقتصادية خاصة في القطاع النفطي، الذي يمثل عنصر مهم في الإقتصاد الليبي والركيزة الأساسية له، والذي جعل منه هدف إستراتيجية للدول الأجنبية والتي من بينها تركيا التي إستغلت هذه الأزمة، وجعلت من ليبيا بوابة ومنفذ لتوسيع نفوذها في المغرب العربي والعمق الإفريقي والبحر المتوسط.

كما استطاعت الحصول على موطئ قدم لها في ليبيا من أجل ضمان مصدر مستقر من النفط والغاز التي تفتقر إليها بشدة، إضافة إلى محاولة إحداث نظام إقليمي يجعل منها لاعبا متميزا، ولذلك عبر مراحل كانت آخرها التدخل العسكري المباشر بعد الإتفاق البحري والأمن مع حكومة السراج، هذا الإتفاق الذي مكنها من التحكم بقسم البحر الأبيض المتوسط من مضيق البوسفور إلى خليج سرت، ووضعها كرقم صعب في معادلة القوى في البحر المتوسط، لنصل إلى أهم المواقف الدولية والإقليمية التي كانت في مجملها معارضة لهذا التدخل، بإعتباره خرقا للوائح الأمنية وتعديا على السيادة الليبية، إضافة إلى أبعاده الإستراتيجية والإيديولوجية التي تعتبر محل الخوف وشك على المستويين الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث

التداعيات الإقليمية للتدخل العسكري التركي في ليبيا

قبل التطرق لمسألة التدخل العسكري التركي في ليبيا يجدر بنا الوقوف عند مسألة جوهرية وهي التطور والصعود الكبير بحجم مبيعات السلاح التركي في إفريقيا، حيث مثل عام 2021 طفرة كبيرة في مبيعات السلاح التركي إلى إفريقيا، وهو ما شكل ذروة لإستراتيجية تركية متعددة الأبعاد، لدعم حضورها في سوق الصناعات الدفاعية الإفريقية، فوفقا لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام فقد إنتقلت أنقرة من المرتبة 7 بين أكبر مستوردي للسلاح عام 2014، إلى المرتبة 20 عام 2020، كما إحتلت الرتبة 13 بين كبار مصدري السلاح في نفس السنة.

كما أنه وبحسب جمعية المصدرين الأتراك حققت إفريقيا عام 2021 أعلى زيادة في الصادرات العسكرية وفق المناطق، حيث زادت بنسبة 700 % أي بإرتفاع من 41 مليون دولار إلى 328 مليون دولار في الإحدى عشر شهراً الأولى عام 2021، إلى جانب توقيع العديد من الإتفاقيات العسكرية مع دول القارة، إضافة إلى عقد معارض وفعاليات متخصصة كالمنتدى التركي الإفريقي الأول للدفاع والأمن والقضاء، الذي عقد دورته الرابعة في الرابع من نوفمبر 2021.

ومن خلال التدخل العسكري التركي في ليبيا فقد شكلت الحالة الأمنية الليبية نموذجا لتأثير التغيرات في الأوضاع الداخلية على مناطق الجوار الإقليمي، فقد أثبتت التطورات الحاصلة لأزمة ليبيا العلاقة الارتباطية بين الداخل والإقليم، حيث تجلت فيما يعرف بالربيع العربي، ليس فقط لجهة العدوى والنفادية الإقليمية لحالة المد الإحتجاجي، أو إنما إلى أقلمة المشكلات الداخلية، فقد إمتدت التفاعلات الداخلية إلى ما وراء الحدود الليبية، كما سنتطرق خلال هذا الفصل إلى أهم التداعيات السياسية والأمنية والإقتصادية الناجمة عن هذا التدخل على دول الجوار الإقليمي .

المبحث الأول: التدخل العسكري التركي في ليبيا وتداعياته على الجزائر

تمتد حدود الجزائر مع ليبيا على طول 982 كلم، وهي حدود سهلية مفتوحة، ما يجعل البلدين مفتوحين جغرافيا على بعضهما البعض، إضافة إلى تداخل كل البلدين مع دولة مالي والتي عرفت تصاعداً في نشاط الجماعات الإرهابية المتشددة، كما عرفت صراعاً أهلياً بداية عام 2012، وهذا ما يعني سهولة الإنتقال للأفراد والجماعات الإرهابية بين الدول الثلاث في حالة ما لم يتوفر مستوى عالي من الرقابة والضبط على الحدود.

بالمقابل فقد كان للتدخل العسكري التركي في ليبيا نتائج وتداعيات على الأمن القومي الجزائري، وكان من أبرزها زيادة ميزانية الدفاع الوطنية، وإعلان حالة الإستنفار الأمني الدائم على الحدود الشرقية مع ليبيا، إضافة إلى زيادة عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات إلى الداخل الجزائري، وخاصة في مناطق الجنوب الكبير، إضافة إلى المحاولات المتكررة للجماعات الإرهابية الناشطة في ليبيا، من أجل التسلل إلى العمق للقيام بأعمال عنف وتفجيرات في الجزائر، حيث شن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2013م هجوماً على منشأة عين أمناس للغاز في الجزائر، حيث قام المهاجمون بإحتجاز رهائن أجانب وجزائريين في المنشأة قبل أن تتصدى لهم قوات من الجيش الجزائري[1]، وكان لتلك الأزمة أثراً كبيراً في إرتفاع وتيرة نشاط مافيا التهريب والجريمة المنظمة، وخاصة في مجال الإتجار بالبشر، وتدفق اللاجئين الليبيين والأفارقة على الأراضي الجزائرية هرباً من الصراع المسلح هناك.

المطلب الأول: التداعيات الأمنية والعسكرية

تعيش الجزائر في بيئة إقليمية على درجة عالية من عدم الإستقرار، بسبب إنتشار المخاطر والتهديدات غير الدولية، وهذا بسبب التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في ليبيا، والتي شهدت سنة 2019 تدخلاً عسكرياً تركيا مباشراً، فبحكم الجوار والذي كان له نصيباً من التداعيات، حيث أفرزت الأزمة الليبية جملة من التهديدات على الأمن الجزائري نظراً لتشاركهما شريطاً حدودياً شاسعاً.

[1] بوبوش محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، ط1، الأردن، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016، ص208

بالمقابل فإن مسألة الأمن القومي تتعدى مجال أمن الدولة، فالأمن الوطني وعلى الرغم من إحتفاظه بالإقليم الوطني كمجال له والذي يعد إقليماً سيادياً للدولة، بل أصبح يتحدد بمحددات أخرى غير طبيعية[1]، وفي هذا الإطار يعتبر "والثر ليبمان" بأن: " الأمن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح، وفق لما تراه موافقا لمصالحها في أي مكان بالعالم ".

لقد خلفت الأزمة الليبية عدة تداعيات على الأمن الجزائري في إطار العلاقة التأثيرية بين الأزمة الليبية والأمن القومي الجزائري، نظراً لما إستقبلته الجزائر من تهديدات صلبة ناجمة عن حدودها الشرقية في ظل الإنقلاب الأمني، وغياب السلطة المركزية وإنهيار منظومة الأمن والدفاع مع التجاذبات الإقليمية والدولية لإدارة الملف الليبي حسب مصلحة وأجندة كل طرف مما سمح في إنتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وإنتشار كبير للأسلحة.

1. تأثير الأزمة الليبية على أمن الحدود:

نظرا لشساعة الحدود الجزائرية الليبية والتي تبلغ 982 كلم من الحدود المكشوفة وبفعل الإنقلاب الأمني، فهي مهددة بالإختراق، ومع إرتفاع الإتفاق العسكري حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن إلى 15 مليار دولار لترتفع سنة 2015 بمعدل 11.6% وهذا ما يفسر إستمرار تصاعد الأزمة الليبية وعدم إحتوائها، سيبقى يستنزف أكثر الميزانية المخصصة للدفاع.

كما تعتبر مسألة تأمين الحدود معضلة أمنية فرضتها الإضطرابات في الجوار الجغرافي، وهي متعددة وذات مسارات غامضة، فالسياسة الجزائرية تعتبر معالجة للإختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة وإعتبارها أولوية قصوى، وهذا ما يبرر الإنتشار الواسع لعناصر الجيش الوطني على طول الحدود مع ليبيا [2]، حيث نشر الجيش الجزائري حوالي 20 ألف جندي على طول الحدود الشرقية مع ليبيا، كما ذكرت دراسة " بيارادوكس " أن أكثر من 5000 من حرس الحدود التابعة للدرك الوطني

[1] Paul Robinson, dictionary of international security, united state of American polity press, 2008, p189.

[2] توفيق الهامل، الجزائر وتعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن Http://studies al djezeera.nathan/reports/2015/ar/2015531105449587939.html ، تاريخ التصفح : 21-04-2022.

متواجدة على الحدود الجزائرية الليبية مدعومون بالقوات الجوية، وبعد الهجوم على المجتمع الغازي " تيقنتورين " في جانفي 2013م قامت الجزائر بغلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل.

2. تصاعد المد الإرهابي:

نتج عن الأزمة الليبية ضعفاً للدولة وهشاشة أمنها، وهذا نظراً لغياب المؤسسات الأمنية وتوافر السلاح وتدخلا دوليا، وهي المصطلحات الخصبة لتنامي قوة التنظيمات الإرهابية والتي تكون في ظل فشل الدولة، حيث تسعى هذه التنظيمات الإرهابية لإيجاد بيئة تكفل لها هدف البقاء، وبإعتبار الجزائر أول ساحة تفتحها الجماعات السلفية العائدة من أفغانستان في التسعينات، ومع وجود روابط بين تنظيم الدولة الإسلامية وبعض الحركات الإرهابية في الجزائر التي قامت بمبايعة التنظيم مثل : كتيبة اللقمين، المرابطون، حركة التوحيد، الجهاد، أنصار الشريعة، ضف إلى هذا عودة الجزائريين الذين قاتلوا في سوريا والعراق[1]، فهناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم " داعش ".

وهو ما أدى بالجيش الجزائري إلى التخلي عن عقيدته العسكرية بعدم التدخل في القضايا الخارجية، وهذا ما أعلنته بعض الصحف الجزائرية حيث ذكرت بعض المصادر بأن: " الجيش الجزائري لن يسمح بإستيلاء الجماعات السلفية الجهادية على السلطة في ليبيا بإعتباره تهديداً للأمن القومي الجزائري والتونسي، حيث صرح السيد " أحمد أو يحيى "، الوزير الأول الأسبق على هامش القمة المنعقدة في أبيجان نوفمبر 2017 بأن الجزائر قدمت مساعدات في إطار محاربة الإرهاب لدول الساحل (مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو)، كما قدمت لليبيا مساعدات بلغت أكثر من مائة مليون دولار خلال ثماني سنوات[2]، إضافة إلى تقديم مساعدات لدولة تونس سنة 2017 بقيمة 250 مليون دولار، علاوة على مساعدات أخرى في صيغة هبات وقروض بدون فوائد كودائع في البنك المركزي التونسي، هذا من أجل العمل سوياً لحماية الحدود ومحاربة الإرهاب[3].

[1] بن عنتر عبد النور، الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية، السياسة الدولية عدد 210، أكتوبر 2017، ص101.

[2] لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسة الدولية الإنفرادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012، ص16.

[3] Voir : lutte antiterroriste, 100 millions USD Octroyé par l'Algérie aux pays du sahel ; 30 Novembre 2017, Consulté le : 12-04-2022 -6.

3. التهريب وتجارة السلاح:

تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن للسلاح، ويعود سبب نهب مخازن السلاح الليبي من قبل الميليشيات المسلحة، حيث أدى ذلك إلى إنتشار الأسلحة على نطاق واسع ليهدد أمن المنطقة بأكملها، وعلى رأسها الجزائر، فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية بات بؤرة للأمن القومي الجزائري.

وفي هذا الإطار فقد أفادت لجنة من الخبراء شكلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بأن قدرة ليبيا الفعلية على منع عمليات النقل غير المشروعة للسلاح أصبحت شبه معدومة، حيث نجحت صحيفة **Sunday times** سنة 2013م في تسريب تقرير عن الإستخبارات البريطانية، تؤكد أن تنظيم " بوكو حرام " تمكن من تأمين طريقه لتهريب السلاح من ليبيا إلى النيجر وتشاد.

كما تواصلت التهديدات الأمنية الصادرة من ليبيا إلى الجزائر والتي أصبحت بؤر لتهريب السلاح، وهو ما يفسر الإحصائيات الواردة من مفرزات الجيش الوطني الشعبي في مناطق معينة من البلاد، حيث كشفت في منطقة كوينين في الوادي 6 منظومات صواريخ مضادة للصواريخ، وقاذفات صواريخ ورشاشات تم جلبها من ليبيا بهدف إستهداف المنشآت الحيوية، وهو ما يعتبر تطور خطير في النشاط الإرهابي في الجزائر[1].

4. خطة توريط الجزائر في تدخل عسكري في ليبيا:

إن موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الأجنبي، لا يمكن الثبات عليه في حال الأزمات مرتفعة الحدة في دول الجوار، لاسيما وأن ليبيا كانت نقطة إنطلاق لهجمات إرهابية في التراب الجزائري سنة 2013 على المركز الغازي في تيقنتورين، والقريب من الحدود

[1] عمر فرحاتي، أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016، ص209.

الليبية، وعليه يمكن القول بأن الأمن القومي للجزائر يصان أيضاً بعيداً عن حدودها الجغرافية، ومن هنا أصبح لزاماً على الجزائر الإطلاع بمهمات الأمن الإقليمي كبديل للتدخل الأجنبي[1].

هذا إضافة إلى البعد الجيو إستراتيجي، وهذا بسبب التدخل الجغرافي بين البلدين كون ليبيا تمثل عمقاً حيوياً للجزائر، ومن منظور المؤسسات الأمنية الجزائرية فإن التدخل الدولي في ليبيا إنطلاقا من عمليات الحلف الأطلسي 2017، وصولاً إلى التدخل العسكري التركي المباشر 2019، فإن له تداعيات أمنية خطيرة على الجزائر، فوجود قوى داخلية وإقليمية على الحدود، سيسمح لها بالتجسس على تحركات الجيش الجزائري وعلى برامج تسلحه[2].

إضافة إلى وجود قواعد عسكرية لعدة دول " كالإمارات العربية وفرنسا وتركيا "، فضلاً عن ملف التعاون السياسي والعسكري والتنسيق الأمني بين البلدين، حيث عبرت الجزائر على تخوفها من الجماعات الإرهابية العائدة من أنقرة إلى الجزائر إلى جانب المبادرة التركية بتسليم " قرميط بونويرة " السكرتير الخاص لقائد الأركان السابق، ومعالجة الملفات الأمنية الخاصة بالحدود وعلى رأسها الأزمة الليبية، بالرغم من عدم التوافق الجزائري التركي ودعم تركيا " لفتحي باشاغا "، مقابل رفض الجزائر ودعمها لعبد الحميد الدبيبة[3].

كما أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خلال مؤتمر صحفي عقده بأنقرة على هامش توقيع الحكومة التركية والجزائرية على 15 إتفاقية تعاون في مجالات متعددة أمنية وعسكرية وسياسية وإقتصادية، وخاصة في مجال الطائرات المسيرة والسفن الحربية والتي قد تصل إلى 10 مليارات دولار، أي إرتفاع حجم التجارة بنسبة 35% مقارنة بعام 2020.

---

[1] لخضاري منصور، كتاب الرؤيتان الجزائرية والليبية للأزمة الليبية، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص4.

[2] هل تعثرت القوى المتدخلة في ليبيا بخطيئتها الإستراتيجية إلا مؤخرا؟، ونذكر بهذا الصدد تقرير البرلمان البريطاني الذي أعاب على حكومتي توني بلير ونيكولا ساركوزي، الإنطلاق من مسلمات خاطفة، وتحليل جزئي دون التأكد من التهديد ضد المدنيين.

Linya : examination of international and colla^se and the UK's future polity options mouse of commons , froeign affairs , consulté le septembre 2016 , edited on 11-04-2022.

[3] أخبار الجزائر، أولا بأول: ملفات إقتصادية وأمنية وسياسية في أجندة زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تركيا، 15-05-2022.

المطلب الثاني: التداعيات السياسية

تبنت السياسة الجزائرية جملة من المبادئ والمرتكزات التي ظلت وإلى حد كبير وفية وملتزمة بها، وخاصة منها تلك المتعلقة برفض كل أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وقد شكلت الأزمة الليبية ومنذ بدايتها الأولى تأكيداً آخر لمواقف السياسة الجزائرية وخاصة في شقها الخارجي والتي دعت إلى ضرورة الإحتكام للطرق العملية في حل هذه الأزمة، وقد دعت في أكثر من مناسبة على أن حل هذه الأزمة لن يكون إلاّ عن طريق الليبيين أنفسهم، وبذلك كان رفضها للتدخل الدولي في المنطقة، كما إعتبرت بأن التدخل العسكري التركي في ليبيا سيزيد من تعقيد الأزمة ولا يجد الحلول، وهذا ما جاء في تصريح الوزير المنتدب المكلّف بالشؤون الإفريقية المغاربية عبد القادر مساهل[1].

وقد إستقرت المقاربة الجزائرية إتجاه الأزمة الليبية عن البقاء على مسافة واحدة مع جميع الأطراف، وتبني ودعم خيار الظل السياسي الذي يشمل جميع الفرقاء مع التأكيد على إستمرار رفض كل التدخلات الخارجية، إضافة إلى رفض تزويد السلاح والمقاتلين والتأكيد على الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية.

وقد برزت التداعيات السياسية نتيجة تزايد نشاطات الجماعات الإرهابية في كل من مالي وليبيا، إثر إنتشار فوضى السلاح وحالة الفراغ الأمني في ليبيا، حيث برز تخوف الجزائر من تهريب السلاح إلى أراضيها، ومن تم عودة ودخول الإرهاب إليها مجدداً، كما كان في العشرية السوداء ففي التسعينيات وخاصة في ظل قرب عدد كبير من المصالح الإستراتيجية الجزائرية مثل حقول النفط والغاز والشركات العالمية العاملة هناك.

وقد كلف التخوف من المتطرفين وإنتقالاتهم وعملياتهم في الجزائر الميزانية الجزائرية خلال سنة واحدة أكثر من 2 مليار دولار، شملت نفقات الدعم اللوجستي للجيش، ونفقات إنشاء مراكز مراقبة عسكرية جديدة على إمتداد الحدود الشرقية والجنوبية[2].

---

[1] تصريح وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 12-10-2021، نقلا عن: www.aps.dz .

[2] عبد الرحيم رحموني، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي، ط1، الأردن، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص103.

خاصة وأن السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإحترام سيادة الدول ووحدتها وخيارات سقوطها، إضافة إلى السعي للبحث عن الحلول السلمية والخيارات الدبلوماسية لحل الأزمات بدل اللجوء للحل العسكري، كما تذكر دائما تعقيداتها السياسية القائمة على عدم السماح بدخول القوات المسلحة الجزائرية في نزاعات مسلحة خارج الحدود الوطنية، وهو ما يتوافق مع طبيعة الأدوار الدستورية المحددة لها ، والمهام والصلاحيات المخولة للجيش الوطني الشعبي، كما يفسر هذا الموقف المتسم بالثبات والحياد والوقوف على نفس المسافة من مختلف أطراف النزاع، وهذا لا يعني الوقوف بعيداً عن مراقبة ومسايرة تطورات الأزمة، ومتابعة مختلف تطوراتها من خلال إقتراح الحلول السلمية.

وفي هذا الإطار فقد سعت الجزائر إلى إيجاد أرضية النقاش وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، حيث يمكن تلخيص جهودها في العمل على محورين أساسيين هما:

- سعي الجزائر لجمع الأطراف الليبية للحوار وحثهم على اعتماده كأساس للوصول لحل الأزمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى دعم الجهود الأمنية في ليبيا[1].

ويمكننا لمس هذا الموقف عند تولي الرئيس الجزائري" عبد المجيد تبون" للرئاسة، حيث لم يتوقف عن التفاعل مع الأزمة الليبية عند قوله: " إن الجزائر أول وأكبر المعنيين بإستقرار ليبيا، أحب من أحب وكره من كره، لن نقبل أبداً بإبعاد الجزائر عن الحلول المقترحة للملف الليبي....."[2].

وفي 06 يناير 2020، قام الرئيس الجزائري بإستقبال رئيس حكومة الوفاق الوطني في مرحلة توجهت فيها الأوضاع في ليبيا نحو سيناريو الإنتقال مع إحتمال سقوط طرابلس، والذي إعتبرته الجزائر هاجساً أمنيا وبؤرتها[3] لمناقشة جملة من النقاط أهمها:

- ظهور موجات لجوء غير مسبوقة نحو تونس بالدرجة الأولى، وبدرجة أقل نحو الجزائر.

---

[1] علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد 1، جانفي 2017، ص ص12-13.

[2] خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إلى الأمة، موقع اليوتيوب، 19-09-2019، زيارة الموقع في 11-04-2022، http://www.youtube.com/watch?V=dqBiD38S_2C

[3] La chute de tripoli pourrait transformer la Lybie en " véritable incubateur, http://algerie.mooz.fr

- تحول ليبيا إلى حاضنة حقيقية لإرهاب عالمي جديد.
- مضاعفة أعمال التدخل الأجنبي في ليبيا وكامل المنطقة.

وفي ظل المخاطر والتهديدات الأمنية التي يمكن للوضع القائم في ليبيا أن تؤثر على الجزائر، صار من الضروري على الجانب الجزائري لعب أدوار فعّالة في سياق الأزمة وفق ما تحمله من تصورات مبنية على الوعي بحدة المخاطر والتهديدات، أكثر من الإستناد على الحسابات الظرفية والرهانات المناسبة، نظراً لما تتمتع به الجزائر من نقل سياسي، وموقع جغرافي ومواقف دولية وإقليمية ثابتة.

ومن جملة تداعيات التدخل التركي في ليبيا على الجزائر دخول الجزائر على خط الأزمة.

- إستدعاء الجزائر بصفة رسمية من طرف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بتاريخ 06 يناير 2020 لحضور مؤتمر برلين بعد أن سبق إستبعاد الجزائر منه.
- زيارة رئيس حكومة الوفاق الوطني في 6 يناير 2020 بعد ثقته في المجهودات الجزائرية للتخفيف من حدة التصعيد ودعم الحل السياسي[1]، حيث ناقش مع الرئيس آليات تفعيل الإتفاق الأمني المشترك بين الجزائر وليبيا الموقع سنة 2012 خلال الدورة الثانية للأمم المتحدة المشتركة والقاضية بتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود[2]، حيث إختلف الطرفان الجزائري والليبي في محتواه، إذ ترى الجزائر عدم إمكانية التدخل العسكري خارج حدود سيادتها الإقليمية، في حين يسعى الطرف الليبي من أجل توظيف هذا الإتفاق من أجل الحصول على دعم عسكري جزائري، ومنه الوقوف أمام قوات " حفتر " على طرابلس بإعتبارها مجموعات مسلحة تعمل خارج شرعية الدولة.
- زيارة وزير الخارجية التركي في 7 يناير 2020، حيث أصر على ضرورة دخول الجزائر في مبادرات البحث عن الحلول اللازمة بإعتبارها صاحبة دور محوري لا يمكن تغافله، ليخلص الزيارة بإتفاق على تجنب أي عمل سيساهم في تفاقم الوضع مع السعي لوقف إطلاق النار[3].

---

[1] أنظر، نشاطات الدبلوماسية في الجزائر من أجل حل سياسي للأزمة الليبية، وكالة الأنباء الجزائرية، 8 يناير 2020، تم الولوج للموقع يوم 12-04-2020. Http://www.aps.dz/ar/algerie/82051-2020-01-0808-540 .

[2] أنظر، جدل حول تفعيل الإتفاقية الأمنية في ليبيا والجزائر، السراج، طلبها ضد قوات حفتر، موقع الوسيط في 2020/12/21، تم الدخول للموقع في: 2022/04/11 على الرابط: http://bit.ly/2tJEacd .

[3] أنظر، الرئيس تبون يستقبل وزير الشؤون الخارجية الإيطالي، 9 يناير 2020، تم الدخول إلى الموقع في: 10-4-2022 على الرابط التالي:

- زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي يوم 8 يناير 2020 والذي أكد على وحدة الرؤية مع الجزائر فيما يخص سبل حل الأزمة الليبية[1].
- زيارة وزير الخارجية المصري يوم 9 يناير 2020 من أجل مناقشة سبل حل الأزمة الليبية بالرغم من الإنحياز المصري إلى طرف اللواء الليبي خليفة حفتر.

ومن أجل تنشيط دبلوماسية الشبكات وتفعيل العمل الإنساني، قامت الجزائر عن طريق مؤسسة الهلال الأحمر الجزائري بتاريخ 2 يناير 2020 بتقديم مساعدات إنسانية للشعب الليبي تمثلت في أدوية وغيرها من الرسائل الضرورية لمواجهة قسوة الأزمة.

كما سعت الدبلوماسية الجزائرية للتحرك على مستوى الفضاء المتوسطي بإعتباره الفضاء المؤهل الممكن تأثره مباشرة بإنعكاسات التدخل العسكري التركي على ليبيا، بالرغم من أن هذا المسعى لا يخدم الضفة الشمالية للمتوسط، بإعتبارها راغبة في إستدامة الأزمة الليبية.

إضافة إلى ذلك ومن أجل التغلب على كل التحديات التي تهدد الأمن القومي، سعت الجزائر للقيام بجملة من الخطوات التي تصب كلها في إستراتيجية تعزيز التعاون الأمني والسياسي مع ليبيا كالتكفل باللاجئين الليبيين فوق الأراضي الليبية، إضافة إلى ممارسة كل أشكال الضغط الدبلوماسي بهدف إرغام كل الأطراف المتعاونة من أجل توقيع إتفاق سلام ملزم هذا بالتنسيق مع الحكومة الليبية وحل كل المشاكل الخلافية عن طريق الحوار، لتصل حتى إلى محاولة التقرب وشراء شيوخ القبائل التي تمتلك إمتدادا داخل الجزائر، مع تقديم الدعم اللوجستي لها بهدف جعلها جدار صد أول لأية هجمات تستهدف الأمن القومي الجزائري، وتوقيع إتفاقيات تعاون إستراتيجي بين الجزائر وليبيا في مختلف المجالات [2].

كما سعت الجزائر لكسب القيادة الليبية التي باركت كل خطوات تعزيز مسار التسوية السياسية المتخذة.

---

[1] الجزائر وتركيا تتفقان على بدل كل الجهود لوقف إطلاق النار في ليبيا، وكالة الأنباء الجزائرية، 7يناير2020، شوهد بتاريخ: 09-04-2022، متوفر على الرابط:http://www.aps.dz/ar/algerie. 2020.01.03.18.40.15

[2] عميرة أيسر، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، صحيفة الرأي، 18-11-2021، متوفر على الرابط: http://www.aps.dz/ar/algerie/82097.2020.01.07.17.51.50

ومن بين خطوات الإنفراج بين البلدين نجد زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد دبيبة، والتي أثبتت فيها القيادة الليبية حسن نواياها، والتي نجم عنها تصريح وزير الخارجية الجزائري السابق صبري بوقادوم، عن عزم الجزائر لفتح معبر الدبداب الحدودي الذي أغلق سنة 2011، حيث ذكر موقع فرانس 24، بتاريخ 30 ماي 2021 في مقال بعنوان :الجزائر تستعد لإعادة فتح معبر حدودي مع ليبيا بعد زيارة رئيس الوزراء دبيبة.

وفي إطار مواصلة مبادرات الحل الدبلوماسي السلمي للأزمة الليبية بعيداً عن الحلول العسكرية والأمنية صرح السيد رمطان لعمامرة وزير الخارجية الجزائري الحالي بأن الجزائر ستشارك في مؤتمر باريس حول ليبيا دعماً لإرساء جهود السلام والأمن، حيث نشر موقع **RT** بتاريخ 10 نوفمبر 2021، تصريح منسوب لوزير الخارجية الجزائري لعمامرة بأن: " الجزائر ستسترك في مؤتمر باريس حول ليبيا، لكن حضور تبون ليس مواتياً ".

ومن بين أهم التداعيات الأمنية كذلك، سعي الجزائر لتكون لاعباً هاماً في توازنات منطقة المغرب العربي والشمال الإفريقي وبالرغم من إعتمادها سياسة عدم الإنحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكن نظراً للوضع الليبي وخاصة في سياقه الأمني نجد تغيير الجزائر لقواعد تعاملها مع الشأن الليبي، حيث قررت وبصفة رسمية تأييدها لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبية، مع تجاهل الحكومة المعينة بالرهان، من طرف الرئيس الليبي رئاسة فتحي باشاغا، مستدلة في ذلك على شرعية الحكومة المدعومة بالشرعية الدولية، وأن أي تغيير يكون عن طريق الإنتخابات .

كما أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، فيما يخص النزاع على الشرعية في ليبيا، بأن هذا الصراع قد يكون له تداعيات حتمية على الأمن الجزائري، والمغاربي بصفة عامة، حيث قال: " نحن لن ندخل في مسار التفرقة في ليبيا ..... ، تم تعيين حكومة جديدة " حكومة باشاغا" كم طرف مجلس وطني والحكومة التي لديها شرعية دولية هي حكومة عبد الحميد دبية، ونحن ندعم الشرعية الدولية ولن يكون شيء آخر من غير هذه الشرعية الدولية ".

وفي إطار التداعيات الأمنية، نجد زيارة الوفد السياسي والعسكري والأمني والهادفة لمواصلة الدعم السياسي لها مع تكثيف التعاون الإقتصادي وتأمين إحتياجات الحكومة، فضلاً على المزيد من دعم الإستقرار الأمني، الذي قد تكون له تبعات على الأمن الجزائري[1].

[1] علي الهادي، عربي21، لماذا تعترف الجزائر بحكومة الدبية وتتجاهل باشاغا؟، الأحد 24 أفريل 2022، تاريخ الدخول: 23-05-2022، أنظر الرابط: http://m.arabia21.com

المطلب الثالث: التداعيات الإقتصادية والإجتماعية

لم يقتصر التهديد المتصاعد للأزمة الليبية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الأمنية الجزائرية فقط، كون الأمن لم يعد محصوراً في تأمين الحدود، حيث أن كل مناحي الحياة في المجتمع تتأثر بوجود تهديد يمس إستقرار البلد، فمن المنطقي أن التبعات الإقتصادية والإجتماعية ترافق تزايد التهديدات الأمنية، فالعملية بسيطة معادلتها: أن لا أمن دون إمكانات إقتصادية تساهم في توفير فرص تنمية فعلية، وعليه فإن التهديد الأمني يعني المساس بالقدرات الإقتصادية والإجتماعية للدولة[1].

نظرا لشساعة الحدود مع ليبيا والمقدرة بـ 982 كلم، فإن ذلك يتطلب على الجزائر قدرات مالية مادية وبشرية من أجل تأمين حدودها، فقد ألقت الأزمة الليبية بظلالها على الموازنة العسكرية، حيث تم الإعلان عن خطة لتطوير القوات البرية وإقتناء تجهيزات متطورة بغرض مراقبة الحدود وتأسيسها.

فمن بين أهم التداعيات الإقتصادية التي تعرضت لها الجزائر جراء أزمة الرهائن في تيقنتورين، التي كلفت ما يزيد عن 44 مليون دولار من أجل إعادة تأمين المواقع النفطية وتجهيزها بأحدث وسائل المراقبة والرصد[2]، حيث أفادت تقارير صادرة عن معهد واشنطن للشرق الأدنى بأن الحرب في ليبيا وما أفرزته من سيطرة الإسلاميين على لإقليم الأزواد، كلف أكثر من مليارين دولار كدعم لوجستي فقط للجيش يشمل النفقات كالنقل والإطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة على الحدود.

هذا إلى جانب تعطل المصالح الإقتصادية الجزائرية، فالأزمة الليبية تسببت في تعليق الجزائر لنشاط شركتها سوناطراك المالكة لثلاثة آبار بترولية على الحدود الليبية " غدامس "، وهذا بسبب تدهور الوضع الأمني، إضافة إلى تعليق النشاط الخاص بالنقل الجوي، حيث كانت تصل الرحلات إلى ما يزيد عن 150 ألف مسافر سنوياً على الخطوط الجوية الجزائرية.

---

[1] أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 224.

[2] عمراني كربوسة، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي، قالمة، جامعة 8 ماي 1945، يومي 24-25-نوفمبر 2013، ص6.

إضافة إلى إنخفاض حجم الصادرات الجزائرية لليبيا، حيث أنه في عام 2010 وصل حجم صادرات الأدوية الجزائرية إلى ليبيا بقيمة تفوق 300 مليون دولار، في حين وصل حجم صادرات المواد الغذائية إلى 600 مليون دولار، كل هذا أصبح مهدداً بسبب تصاعد وإستمرار الأزمة في ليبيا[1].

أما في مجال الإنفاق العسكري، فحسب الإحصائيات تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقياً والثانية عربياً في الإنفاق العسكري، لترتفع ميزانية الدفاع إلى 10.04 مليار دولار، أي ما يعادل 7% من الدخل الوطني الخام[2]، وهذا ما يبين وبشكل واضح أن إستمرار تهديدات الأزمة الليبية وعدم إحتوائها سيبقى يستنزف الميزانية المخصصة للدفاع، مما يؤدي إلى نقص مقدرات الميزانية في القطاعات الأخرى على غرار التنمية، الصحة والتعليم.

أما فيما يخص الصادرات الليبية إلى الجزائر، فبحسب تقرير صادر سنة 2017 عن الوكالة الجزائرية لتطوير الإستثمار والتي ذكرت بتراجع خصم الإستثمارات الليبية ليبلغ 86 مليون دولار، في حين كان حجمها ما يقارب المليار دولار سنة 2010م[3].

هذا عن الشق الإقتصادي، أما فيما يخص الجانب الإجتماعي فتصاعد الأزمة الليبية جراء التدخل العسكري التركي وغياب حكومة مركزية في ليبيا، ويرون خطر تفكك الدولة الليبية مثل مشروع " الفردلة" وتقسيم ليبيا إلى ثلاث أقاليم " برقة، طرابلس، خزان " من خلال أوكار النزاعات الرئيسية ومخططات التقسيم الإنفصالي، وهذا ما جعل إنتقال عدد الموجات من التهديدات في الحركة الإنفصالية في منطقة القبائل، والمطالبة بالإنفصال لتبرز بشدة خلال الحراك الجزائري الأخير سنة 2019، عبر فرحات مهني، زعيم حركة الماك الإنفصالية(الإرهابية)، والذي دعي إلى عسكرة الحركة الإنفصالية ضد ما أسماه " الإحتلال الجزائري "[4].

---

[1] سياسيون جزائريون، التسوية السياسية الحل الوحيد للأزمة الليبية، المجلة 26-06-2020، تاريخ الزيارة 09-04-2022، رابط الموقع: http://ara.mayalla.com ،.

[2] أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص225.

[3] الجزائرية لتطوير الاستثمار، تكشف حجم الاستثمارات الليبية بأراضيها، أخبار ليبيا، 13-11-2017، تاريخ الزيارة: 03-04-2022، رابط الموقع: http://akhabrlibya.net

[4] إنفصاليون يتلقون الحراك الجزائري، أنديبندنت عربية 29-04-2019، تاريخ الزيارة 09-04-2022، رابط الموقع: http:// Independent arabia.com .

وحسب تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن مسألة اللاجئين تفوز أخطارا تتعدى تسريب الأسلحة والمخدرات، لتسند إلى إنتقال الأمراض المعدية والأوبئة التي ينقلها أزيد من 10 ألاف مهاجر غير شرعي يدخل الجزائر سنوياً، هذه التداعيات تكلف الخزينة العمومية بالمقدرات الإقتصادية للجزائر، وبالتالي سيؤثر سلباً على السياسات الإقتصادية المنتهجة في ميادين وقطاعات أخرى[1].

وفي الأخير يمكن إرجاع التدخل التركي في ليبيا إلى الرغبة التركية في توسيع حضورها السياسي والإقتصادي وتأمين الأسواق الإفريقية التي خسرتها أمام القوى التقليدية في القارة الإفريقية، وعلى رأسها فرنسا هذا في إطار سعي الجزائر إلى العودة إلى عمقها العربي والإفريقي وحرصها على تنمية علاقاتها الخارجية، حيث تسعى الجزائر من خلال زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى أنقرة، من أجل رفع الإستثمارات التركية والتي بلغت خمس مليارات دولار.

كما تقابلها رغبة تركية واضحة في البحث عن دول مشتركة تكون مرتكزاً قوياً في منطقة شمال إفريقيا والشراكة مع أي بلد يملك القدرات الإقتصادية بالجزائر، وخلال زيارة الرئيس " عبد المجيد تبون " إلى أنقرة في 18 ماي 2020 مراتبون ماجة تركيا إلى الجزائر لا تقل عن حالة الجزائر لها، حيث تسعى تركيا لتسويق منتجاتها في مختلف المجالات بمقابل حاجتها إلى الطاقة وبالخصوص الغاز الطبيعي هذا ما تجسد في أكبر إستثمار جزائري في تركيا ممثلا في الشراكة بين شركة سوناطراك وشركة رونيسانس بولاية أضنا التركية[2].

[1] ضياء الدين زيادي، خطة إنسانية استباقية على الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين الليبيين، قناة الجزائر، التوقيت: 10.30، نقلا عن الموقع
http://www.elwatanmedia.com/p3ms

[2] أخبار الجزائر أول بأول، ملفات إقتصادية وأمنية وسياسية في أجندة زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تركيا، 15-05-2022، تاريخ الزيارة 18-05-2022، أنظر الرابط: http://algerieakhbar.com ،

المبحث الثاني: تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا على تونس

واكبت المراجعة الدقيقة لتاريخ كل من تونس وليبيا في مختلف المراحل التاريخية تأثيراً متبادلاً، وإنعكاسات مؤكدة لإحداث كل من البلدين على البلد الأخر، وخاصة عند الأزمات سواء كانت سياسية وإقتصادية، فالتدخل العسكري التركي في ليبيا بإمكانه تصعيد وتيرة الحرب وتبدأ فعلاً الأزمة الليبية.

وتعتبر دولة تونس من الدول التي كان للأزمة الليبية تأثيراً على أمنها القومي، وذلك بإعتبار أنها تتشارك بحدود مباشرة مع ليبيا وخاصة بعد سيطرة التنظيم الإرهابي على عدد من المدن الليبية، فقد إنعكس ذلك في إنتقال بؤر التسلح والتجنيد على مقربة من الحدود التونسية، بالإضافة إلى تأثيره الأمني على الإقتصاد التونسي كما كانت له تداعيات سياسية من صاحب القرار التونسي.

المطلب الأول: التداعيات الأمنية والعسكرية

قد خلت تونس مجبرة في الحرب ضد نظام معمر القذافي سنة 2011، تحت ظل حكومة مؤقتة، حيث فتحت الحدود أمام مئات الآلاف من اللاجئين ومئات من الثوار الجرحى، إضافة إلى القادمين من أوروبا للحاق بالمقاتلين ومشاركتهم الثورة الليبية.

وبدخول تركيا معترك الحرب من خلال تدخلها العسكري المباشر في ليبيا، زادت مخاوف التونسيين والحكومة التونسية أكثر من السابق، بإعتبار موقعها الجغرافي، ستجد نفسها منخرطة فيها بلا إرادة منها وتكون طرفاً فعلياً فيها، وهذا ما ينتج عنه من وتداعيات أمنية خطيرة، فأقصى ما تفعله تونس اليوم هو تحصين الحدود والإستعداد للسيناريوهات الأسوأ، هذا بعد تخدير العديد من المحللين والسياسيين من وجود مؤشرات فعلية، عبر تفاقم الأزمة الليبية من خلال موجات المهام من وتسلل العديد من العناصر الإرهابية والمتطرفة[1].

وقد برزت التهديدات الأمنية بالنسبة لتونس على مستوى الجماعات المتطرفة، حيث تأسست سنة 2012، تنظيمات " أنصار الشريعة " وكتيبة " عقبة بن نافع "، وتحصنت في جنوب تونس حيث وجدت هذه التنظيمات عمقا لها في الأراضي الليبية، حيث إستفادت منها في جلب السلاح والحصول

[1] دوكري ويلسي ، (2012)، كيف تتعامل تونس مع أزمة المهاجرين، مهاجر نيوز ، ص15، رابط الموقع : http://infomigrate.net/ar/post

على مصادر التمويل[1]، وعليه بات جلياً أن تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا شكل تهديداً لإستقرار تونس الذي إرتبط وبشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وخاصة منها تونس.

إضافة إلى تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا، وهذا ما أكده إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من تونس والجزائر، وهم يحملون أسلحة مهربة من العيار الثقيل[2]، ومن بين التداعيات الأمنية كذلك، نجد بأن موقع تونس الجغرافي الواقع في أقصى شمال إفريقيا جعلها نقطة انطلاق للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث شكلت طريقا للهجرة غير الشرعية للعديد من الليبيين، وحسب تقرير المنظمة المختصة في الأمن الغذائي العالمي، أشارت إلى أن نمو 991 ألف شخص دخلوا من ليبيا إلى تونس، ما أدى إلى ظاهرة الهجرة البيئية بحثاً عن الأمن والإستقرار بسبب خطر بشري، وتهديدات أمنية تعرض حياتهم للموت المؤكد[3].

ويعتبر التدخل العسكري التركي وغموض التحالفات في ليبيا إضافة إلى تقارب القدرات القتالية للفصائل المختلفة كلهم حقائق، تنذر بأن الحرب الحالية في ليبيا ستنفذ مسارا أطول وتوجها أبعد من بيع التوقعات، وإنعكاسها سوف يكون كبير على الدولة التونسية، ويبدو التركيز على الشرق الليبي مركز النقط ، دافعا قويا للتضحية بغرب ليبيا من أجل أن تبقى غارقة في شبح الفوضى دون حسم أو تدخل ناجح، لوقف القتال خاصة وأن التدخل الغربي سيحمل معه آلاف المقاتلين من جهات مختلفة من ليبيا، مما سينعكس سلبا على تونس بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

ومن بين التداعيات الأمنية كذلك نجد خطر نقل مجال " رد الفعل "، تجاه الغرب العربي إلى تونس، من خلال إستهداف مقرات البعثات الدبلوماسية، وهو خطر سبق وحذرت من تقارير إستخباراتية إثر عملية إعتقال " أبو أنس الليبي "، في 2013 من قبل قوات خاصة أمريكية، هذا إلى جانب تحول ليبيا

---

[1] لعروسي محمد عصام، (2020) ، إلتزامات المسلحة وديناميكية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطبعة الأولى ، مصر ، القاهرة ، مطبوعة النيل العربية.

[2] أحمد ادرس، الأزمة الليبية وتداعياتها در على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية الدولية، العدد 06، سبتمبر 2019، ص4.

[3] لطرش علي عيسى عبد القادر، حماية البيئة والتنمية المستدامة، آفاق وتحديات، ط1، 2016، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص71.

إلى نقطة إنطلاق في إستهداف الداخل التونسي من قبل تنظيمات جهادية، كإنتقام من العمليات الأمنية التي تستهدف " تنظيم أنصار الشريعة التونسي " المحظور منذ 2013، وخاصة وأن هذا من قادة التنظيم فروا إلى ليبيا وفق ما أعلنت عنه الداخلية في وقت سابق، وهذا ما لم تستبعده وزارة الدفاع التونسية، حيث قال المتحدث بإسمها بأن الوضع المتدهور في ليبيا، سيفسح المجال أيضا أمام عناصر إرهابية لمحاولة التسلل إلى تونس، وإدخال الأسلحة والقيام بعمليات إرهابية، وربما حتى توفير الدعم اللوجيستي لأنصار الشريعة بتونس، وتوفير معسكرات لتدريب عناصر تابعة لهذا التنظيم[1].

ومما لا شك فيه أن التطور الأخير للأحداث في ليبيا هو الأسوأ، وتوسع المعارك بعد أن تضخم عدد الدواعش، مما سيحتمل نروح هجرة موجات كبيرة عن الليبيين وربما الأجانب والعرب المقيمين في ليبيا إلى تونس، كما حصل عند بداية الصراع وقصف الناتو لليبيا سنة 2010، هذه الموجات التي يمكن أن تكون مدخلا لتسلل الجهاديين، إضافة إلى التخوف من تجديد عمليات إعتقال وإختطاف التونسيين العاملين، أو المقيمين في ليبيا.

وما يمكن ملاحظته كذلك، أن تداعيات الصراع في ليبيا لم تقتصر فقط على الإنعكاسات السياسية الإقليمية، دائما ترتبت عليها تداعيات عسكرية شملت تونس والجزائر معا، حيث عزز الجيش التونسي مواقعه مؤخراً على الحدود الجنوبية الشرقية مع ليبيا، وقد أفادت وكالة الأنباء الرسمية التونسية أن الجيش تمركز على الحدود الشرقية لمدينة تطاوين الحدودية، كما دعم قدراته الدفاعية بالعديد من الآليات الثقيلة، تحسبا من كل تهور يمس التراب الوطني ".

ومن بين التداعيات الحديثة نجد الأنباء المتداولة حول محاولة تسهيل دخول رئيس الحكومة المعينة من برمان طبرق " فتحي باشاغا " إلى طرابلس عن طريق تونس، وهذا ما زاد من تخوف التونسيين من أن تكون السلطات إختارت الخروج عن الحياد في الصراع الليبي، والإصطفاف إلى أحد أطرافه، ما يهدد أمن تونس، كما أنه وبعد قضاء أيام في تونس، حاول الدخول إلى طرابلس بمساعدة السلطات التونسية،

[1] عبد اللطيف الحناشي، الصراع في ليبيا وتداعياته على تونس، 12 جويلية 2015، تاريخ الدخول: 21-05-2022، أنظر الرابط: http://www.turess.com

علما بأن "فتحي باشاغا ' الموالين لراعي الثورة المضادة بليبيا " خليفة حفتر "، والملاحق قضائيا بتهم جرائم حرب حيث فشل في إحتلال طرابلس[1].

كما أكدت مصادر رسمية تداولتها إخبارية " الشرق الأوسط "، أن الدبيبة حاول إقناع السلطان التونسية بالتدخل لمنع باشاغا من مواصلة إجتماعاته العسكرية والسياسية التي عقدها مؤخراً بتونس، هذا خلال الإجتماع الذي عقده يوم السبت 16 أفريل 2022، مع السفير التونسي " الأسعد العجيلي" بحضور اللواء " محمد الزين " رئيس قوة مكافحة الإرهاب.

وبحسب المحلل السياسي والكاتب الصحفي الليبي عبد الله الكبير، والذي قال في تصريح خاص لـ" عربي 21 " ، بأن باشاغا حاول التواصل مع بعض التشكيلات المسلحة على غرار قوى الجبل الغربي التي سعت لتأمين دخوله عبر معبر وازن دبيبة الحدودي مع تونس"، ولكن ومع رفض القوات العسكرية والمدنية الرئيسية لمدينة تالون الحدودية مع تونس، والتي رفضت التورط في إندلاع أي صراع محتمل في العاصمة، ومن هنا نستخلص محاولات أطراف الصراع الليبية إدخال السلطات التونسية معترك الصراع والخروج عن الحيادية المتبعة، وإقحام تونس في الصراع المباشر الذي تعيشها تونس هذه الأيام[2].

[1] العربي 21، لماذا فشل باشاغا في دخول العاصمة الليبية إنطلاقا من تونس؟ الأحد 17 أفريل 2022، تاريخ الدخول: 19-05-2022، موقع الزيارة: http://m.arabi21.com

[2] الصدى نت، بعد محاولة تسهيل تسلل باشاغا إلى طرابلس من ترابها، هل خرجت تونس عن الحياد في الصراع الليبي، تاريخ الولوج إلى الموقع، 19-05-2022، متوفر على الرابط: http://www.essada.net

المطلب الثاني: التداعيات السياسية

تشترك المقاربة التونسية مع نظيرتها الجزائرية في تصور سبل حل الأزمة الليبية، فبالرغم من إتاحة الفصل 77 من الدستور التونسي إمكانية المشاركة في أعمال عسكرية خارج البلاد، إلاّ أنها إختارت الموقف الرافض للتدخل العسكري الأجنبي، كما عبرت عن إستعدادها للإنخراط في أي عمل سلمي من أجل توفير الظروف السياسية للم شمل الفرقاء الليبيين وجمعهم على طاولة الحوار، يقينا منهم بأنها الحل الأنسب للخروج من الأزمة، وتفعيل ذلك إنخراطها في المبادرة الثلاثية لدول جوار ليبيا رفقة الجزائر ومصر[1].

ويبرر الموقف التونسي جلياً بعد قول السيد " قيس سعيد" رئيس الجمهورية التونسية بتاريخ 25 ديسمبر 2019، كانت الفرصة للرئيس التونسي لإعلان رفض تونس لخيارات التدخل العسكري الأجنبي، إضافة إلى الإبتعاد عن الإصطفاف إلى جانب أي طرف من أطراف الأزمة، وهذا من خلال بيان رئاسي صدر في اليوم الموالي للزيارة " تونس لن تقبل أن تكون عضواً في أي تحالف أو إصطفاف على الإطلاق، ولن تقبل أبدا بأن يكون أي شر من ترابها إلا تحت السيادة التونسية وحدها"[2].

ومن التداعيات كذلك فشل الدبلوماسية البرلمانية التونسية من أجل القيام بدور واضح في الوساطة أو دعم الحل السياسي، هذا بالرغم من اللقاءات التي قام بها رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي مع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، وكذلك رئيس المجلس الأعلى للدولة التابع لحكومة الوفاق خالد المشري، إضافة لفشل " مبادرة تونس للسلام " التي إقترحها الرئيس قيس سعيد في ديسمبر 2019".

هذا إضافة إلى الإرتباك الدبلوماسي التونسي من خلال عدم تصريح مؤسسات الدولة على موقفها تجاه عملية " إيرني " البحرية المدعومة من الإتحاد الأوروبي والتي تعتبر إمتداداً لعملية " صوفيا " المخصصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية نحو السواحل الأوروبية، كما تشمل عمليات أخرى مثيرة للجدل لقيامها في مجالات أخرى للتدخل، ومن بينها تنفيذ القرارات الأمنية حول حضر السلاح الوارد لليبيا مع

[1] تونس وليبيا تبحثان عن التعاون الثنائي وأزمة ليبيا، دوتيشه فيل، 28 أكتوبر 2019، تم تصفح الموقع في: 09-04-2022، على الرابط التالي: http://bit.Ly/2Q2nLRd .

[2] تونس تنفي دخولها في أي تحالف مع أحد أطراف النزاع الليبي، موقع دوتشيه فيله، 26-12-2019، تم تصفح الموقع: 09-04-2022، على الرابط التالي: http://bit.Ly/2N3cBSA

مكافحة الإتجار بالبشر، ورصد وجمع المعلومات حول الصادرات غير الشرعية للنفط، إضافة إلى عدم تمرير مشروع في مجلس الأمن بإقتراح من تونس وفرنسا لفرض هدنة إنسانية في مناطق التوتر والتفرغ لوباء كورونا، والذي عارضته الولايات المتحدة الأمريكية ورأت فيه أطراف مقربة من حكومة الوفاق الليبية بإعتباره ضمنياً مشروع خفي لخليفة حفتر من أجل الهدنة[1].

كما يمكن القول بأن أهم التداعيات الناجمة عن الأزمة الليبية على تونس هو تدفق اللاجئين الليبيين إلى تونس، حيث قدرت الإحصائيات حوالي 2 مليون لاجئ ليبي في تونس، من بينهم 400 ألف متشرد داخليا، حيث أن جل هؤلاء اللاجئين من الطبقات المتوسطة الذين يحتاجون إلى مأوى وغذاء ورعاية صحية، وهذا ما أثر سلباً على الوضع داخل تونس، بالمقابل لجأت السلطات التونسية في بعض الأحيان إلى غلق الحدود بين البلدين بشكل مؤقت، من أجل التفاعل مع التدفقات الهائلة بحكم إستفادتهم من إتفاقية عام 1973 الموقعة بين البلدين، والتي تسمح لهم من حيث المبدأ بالدخول والعمل وإنشاء المشاريع والحركة في تونس بحرية نسبية، ومن بين أهم السلبيات الناجمة عن هذا التدفق للاجئين، إرتفاع أجور السكن والضغوط الواقعة على الخدمات، مع إستخدام الليبيين للمواد المدعومة بما في ذلك الوقود المستورد أصلاً من ليبيا، فضلاً عن عدم السماح للأطفال الليبيين بالإلتحاق بالمدارس الحكومية التونسية مع قبولهم من طرف المدارس الخاصة.

فهذا التدفق يثير مخاوف أمنية بالنسبة لتونس، فليبيا لا تزال مدججة بالسلاح وتعج بالمتطرفين بما في ذلك بعض التونسيين، حيث هددت الحكومة التونسية بترحيل الليبيين المنخرطين في أنشطة سياسية إذا لم يلتزموا بالقانون ويخطروا السلطات التونسية بإجتماعاتهم، حيث نوه "ريتشارد يانفس" من مركز كارنيجي بأوروبا في تقرير له: بأن " المجتمع الدولي عادة ما يحوّل إهتمامه من التحول الديمقراطي السابق للأوان في الدول، حينما يمكن لأوضاع البلاد أن تتدهور بشكل خطير، وعليه فتونس محاطة بإضطرابات وتهديدات من المسلحين والمتطرفين على حدودها وفي داخلها، ولا تزال الأوضاع الإقتصادية التي أدت إلى ثورة 2011 قائمة، لقد آن الأوان لزيادة المساعدات المقدمة للتونسيين[2].

---

[1] خير الدين باشا، تطورات الأزمة الليبية الأخيرة ورهانات الموقف الرسمي التونسي، نواة، 27-05-2020.

[2] عمر كاراسبان، تأثير اللاجئين الليبيين دوي الطبقة المتوسطة على تونس، مدونات البنك الدولي، 04-01-2015، تاريخ الولوج: 19-05-2022، على الرابط: http://www.albankdawli.org

كما أعلنت وزارة الشؤون الإجتماعية بتاريخ 08 جانفي 2020 على خطة الطوارئ المشتركة التونسية الأمنية، التي تستعمل مع الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في مجال الهجرة واللجوء للإحاطة باللاجئين الوافدين من ليبيا، كما أشرف كذلك رئيس الحكومة " يوسف الشاهد " على مجلس وزاري خصص لمتابعة التطورات الأخيرة في ليبيا والتدفق المحتمل للمهاجرين واللاجئين على البلاد التونسية عبر الحدود[1]، ولمستوى آخر من مستويات تأثير الأزمة الليبية وتداعياتها على المصالح التونسية، تمثل في إحداث ضغوطات على توجهات السياسة الخارجية التونسية، وتحديداً فيما يتعلق بتهديد سياسة الحياد التي تتميز بها تونس منذ إستقلالها.

وهو ما ظهر تحديداً في عام 2020، مع محاولة الإستقطاب الأمريكي لتونس، عبر التوجه لنشر قوات أمريكية، وهو ما جاء عبر القوات العسكرية الأمريكية في إفريقيا والمعروفة الأفريكوم، نهاية شهر ماي 2020 حين نوهت قيادة الأفريكوم بإمكان نشر قوات عسكرية تابعة لها في الجارة تونس، وذلك في إطار القلق الأمريكي من الأنشطة العسكرية الروسية المتزايدة في ليبيا، ما شكل ضغطاً وتحدياً لثوابت السياسة الخارجية التونسية التي تحرص على عدم الدخول في التحالفات والإستقطابات[2].

كذلك يمكن إعتبار إقصاء تونس من حضور مؤتمر برلين من أهم التداعيات السياسية للأزمة، فبحسب "منجي الحامدي" وزير الخارجية التونسي الأسبق، أنه و بالرغم من تصريح الرئيس التركي " طيب أوردوغان " حول طلبه من المستشارة أنجيلا ميركل دعوة تونس والجزائر لحضور أشغال مؤتمر برلين بإعتبار تونس البلد الأكثر تضررا من الأزمة الليبية إلاّ أنها لا تستدعي، وقد رجع ذلك لوجود نزاع دبلوماسي في تونس على خلفية الإنشغال بالإنتخابات التشريعية، وإهتمامها بالإنتخابات، جعلها لا تهتم بالملف الليبي بالشكل المطلوب الذي يمكنها من لعب دور جوهري وحيوي، ويخول لها المشاركة في مؤتمر برلين[3].

---

[1] رجاء غرسة، تداعيات الوضع الليبي على تونس، خطة للطوارئ ويقظة سياسية وأمنية، 09 يناير 2020، تاريخ الدخول: 19-05-2020، على الرابط: www.ultratunisia.ultrasawt.com

[2] منجي الحامدي، الأزمة الليبية تحل على شاكلة الأزمة المالية وعلى تونس تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن، مجلة تونس، بوابة إفريقيا الإخبارية، 08-01-2020.

[3] دي دبليو، 05-06-2020، جدل واسع بشأن وحدة أفريكوم، المزمع إرسالها إلى تونس، تاريخ الزيارة: 11-04-2022، رابط الموقع: http://www.dw.com..ar

المطلب الثالث: التداعيات الإقتصادية

من أجل معرفة تداعيات الواقع الليبي على الإنتماء التونسي، يتوجب علينا أن نستعرض مستوى العلاقات الإقتصادية بين البلدين قبل تحولات سنة 2011، وكذلك قبل سنة 2019 والمتزامن مع التدخل العسكري التركي في ليبيا، حيث تميزت العلاقات الإقتصادية بين البلدين بتكاملها وتوازنها النسبي، وكذلك بأبعادها الإجتماعية والتاريخية، دون أن تكون لصالح طرف على حساب الطرف الأخر، حيث سعت تونس من أجل تلبية حاجيات ليبيا خلال الأزمات أو الحالات العادية، وهذا ما جعلها الشريك الثاني لليبيا بعد الإتحاد الأوروبي، والخامسة على المستوى الدولي بعد فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا.

كما كانت ليبيا تعد رابع مستثمر عربي في تونس، حيث يبلغ عدد المشاريع الإستثمارية أكثر من 30 مشروع ليبي تم إنجازها في قطاعات الصناعة والخدمات، مكنت من إحداث 3 آلاف منصب عمل وبالمقابل، وصلت الإستثمارات التونسية في ليبيا 2 مليار دينار، وقد توقفت بسبب الأزمة الكثير من المشاريع التونسية التي كانت بصد الإنجاز، وهو ما أعاد بالخسارة على المستثمرين التونسيين[1].

كما كانت لتونس عقود عمل في ليبيا تتجاوز 13 ألف مليار، حتى وصلت بعض المؤسسات التونسية لتخصيص جزء هام من إنتاجها حسب طلب السوق الليبية، كما بلغت الصادرات التونسية إلى ليبيا حوالي 100 مليون دولار، وهو الترتيب الذي يمثل حوالي 50 بالمائة من المحروقات المستوردة من ليبيا، إضافة إلى بعض المواد الأولية والبتروكيمياوية المستغلة في الصناعات التحويلية التونسية مثل صناعة السلاسل وغيرها ....

ولكن و بحلول الأزمة الليبية منذ 2011 ، وتفاقمها سنة 2019 جراء التدخل العسكري التركي المباشر على ليبيا، تأثر الإقتصاد التونسي ليخسر ما يفوق عشرات المليارات، نتيجة الأوضاع الأمنية وإنتشار المليشيات وتعقد الأزمة السياسية بين الأطراف في ليبيا، حيث تراجع عدد كبير من المستمرين بموظفيهم وعمالهم من الإستثمار بتونس بحجة تدني الأوضاع الأمنية على الحدود وتواجد جماعات مسلحة بها، حيث توقفت 1300 مؤسسة إقتصادية تونسية من تحويل صادراتها لليبيا، وهذا ما أخلّ

[1] عبد اللطيف الحناشي، الصراع في ليبيا وتداعياته على تونس، 12 جويلية 2015، تاريخ الدخول: 19-05-2022، أنظر الرابط: http://www.turess.com

بالموازنات المالية لهذه المؤسسات، لتعلن حوالي 200 مؤسسة إفلاسها، وتطالب بقية المؤسسات من الدولة تقديم الدعم الكافي لكي تحافظ على توازنها المالي، نظراً لعجزها عن توفير رواتب موظفيها، ومن أهم التداعيات الإقتصادية للأزمة الليبية على تونس نجد :

1. التجارية:

تراجعت المبادلات التجارية بنسبة تزيد عن 75% وفق تقرير لوزارة التجارة التونسية نتيجة التوقف الكامل للأنشطة، حيث أنه أكثر من مائة شركة تونسية كانت تعمل حصريا على السوق الليبية، كما توقفت حوالي 1300 شركة تونسية تصدر إلى ليبيا (تتراوح معاملاتها من 5 آلاف مليون دينار إلى أكثر من 100 ألف مليون دينار)[1].

كما إضطرت شركات أخرى يفوق عددها الألف إلى إعادة برامجها التصديرية والإنتاجية التي كانت عادة موجهة لطرابلس، بسبب الفوضى التي تشهدها الأراضي الليبية مع غياب جهاز منظم قادر على تسيير المبادلات التجارية، هذا علاوة عن إغلاق الموانئ والمطارات وتدميرها بصفة تكاد تكون كلية.

2. التداعيات على الطاقة:

إرتكزت الواردات التونسية من ليبيا على البترول الذي يمثل 92 % من الواردات الإجمالية، حيث تؤمن ليبيا 25% من الحاجيات التونسية في السوق الليبية وبأسعار تفاضلية، ولكن وبعد الأزمة أصبحت تونس مضطرة لإيجاد مصادر أخرى لتزويد الطاقة مع خطر دفع أسعار أعلى تماشيا مع السوق العالمية، حيث أن ارتفاع سعر البترول أدى لإرتفاع أسعار المواد الغذائية، كما أثر كذلك على تكاليف النقل بنحو 18%.

3. التداعيات على القطاع السياحي:

تمثل السوق الليبية أول سوق للخطوط الجوية التونسية من حيث المردود المالي، كما تمثل السوق الثانية بعد السوق الفرنسي، حيث يبلغ عدد الرحلات التونسية لليبيا حوالي 66 رحلة في الأسبوع، وكان

[1] بوحنية قوي، الشيخ عصام (2014)، التجربة السياسية لحركة النهضة التونسية ما بعد الثورة، بحث منشور مؤتمر الدين والممارسة السياسية في شمال إفريقيا والسودان، جامعة الجزائر.

للإجراء الأخير الذي إتخذته السلطات التونسية والمتمثل في قرار إعادة خلق المجال الجوي أمام المطارات الليبية بناءا على إحتياطات أمنية لحماية أراضيها، في ظل تزايد الأزمة وتصاعد الإقتتال، وهذا رفع الكلفة على مستثمري البلدين الذي أصبحوا يواجهون مصاعب في التعامل والتواصل، إضافة إلى كثرة العراقيل من أجل التنقل من وإلى ليبيا، إضافة إلى تأثيره المباشر على نقص توافد الليبيين المرضى للعلاج بالمصحات التونسية.

كما يقدر الإنفاق الإجمالي للسياح الليبيين في تونس بـ 540 مليون دينار، أي ما يعادل 240 مليون دولار، إضافة لتضرر السياحة الإستشفائية، والتي تنشر أحد أهم الأنشطة الإقتصادية في السياحة التونسية[1].

أما عن التداعيات الإجتماعية، فقد بلغ عدد التونسيين المسجلين بسفارة تونس بليبيا سنة 2012، حوالي 83623 ألفاً، ولكن في الحقيقة عدد التونسيون الموجودين في ليبيا يفوق هذه الإحصائيات، وخاصة وأن زيارة ليبيا لا تتطلب تأشيرة أو جواز سفر من أجل الدخول، وخاصة وبعد الأزمة الأخيرة وجراء التدخل العسكري التركي في ليبيا، وبعد غلق أغلب المؤسسات الإنتاجية التونسية والليبية، الأمر الذي ضاعف في حجم العاطلين عن العمل، لتعرف بذلك تحويلات العاملين التونسيين في ليبيا إنتفاضاً حاداً بسبب عودة المهاجرين التونسيين إلى بلادهم، وتراجع إنفاق الليبيين في تونس.

وكخلاصة يمكننا القول بأن الأزمة الليبية تسببت في أضرار جسيمة للإقتصاد التونسي، وخاصة في مجال الصادرات التونسية لليبيا، والتي شملت بالأساس منتجات النسيج ومواد البناء، والمنتجات الزراعية والغذائية، ليتدهور حجم هذه الصادرات بسبب تزايد معدات التهريب ونمو السوق الموازية، غير الخاضعة للرسوم والجمارك.

ولكن وبعد إفتتاح معبر " رأس جدير " الحدودي بين تونس وليبيا في الفاتح من أيلول 2018، بدأ حجم الصادرات التونسية بالتعافي ليصل لمستويات ما كان عليه قبل 2011م[2].

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، الصراع في ليبيا وتداعياته على تونس، 12 جويلية 2017، تاريخ الدخول: 20-05-2022، رابط الموقع: http://www.turess.com

[2] رغم تراجع عدد المنتجات المصدرة، الصادرات التونسية إلى ليبيا تتعافي وتتطور بـ 103% في جانفي المنقضي، 20-09-2019، تاريخ الزيارة: 18-05-2022، رابط الموقع: http://www.lemaghreb.tn

المبحث الثالث: تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا على مصر

تمثل التهديدات القادمة من الحدود الغربية لمصر عبر ليبيا، واحدة من مصادر التهديد الآخذة في التصاعد، لاسيما وأن ليبيا تمر مثل باقي دول الربيع العربي بمرحلة "ما بعد الثورة "، وهي الحالة التي تشهد حالة من عدم الإستقرار والتغير العشوائي على الأصعدة السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، ومع دخول الثورة الليبية عامها الحادي عشر بدأت الأزمة السياسية تزداد تعقيداً على الصعيدين المحلي والإقليمي، فلم تتمكن السلطات التي تعاقبت على حكم ليبيا، منذ إنهيار نظام القذافي من وضع ليبيا على طريق الإستقرار السياسي.

المطلب الأول :التداعيات الأمنية والعسكرية

برزت التداعيات الأمنية للتدخل العسكري التركي في ليبيا على جمهورية مصر العربية، من خلال خروج الرئيس المصري عيد الفتاح السيسي، يوم 20 يونيو 2020، في تصريح حول إحتمالية التدخل العسكري المصري في ليبيا إذا دعت الضرورة لذلك، حيث وضع السيسي خطاً أحمر لحكومة الوفاق المعترف بها دولياً والمدعومة من تركيا بعدم تجاوزها وإلاّ سيكون الرد المصري قاسياً[1].

ومن هنا يمكن القول بتغير الموقف المصري من الوضع في ليبيا، والذي تحول من الدعم السياسي العلني والعسكري السري للواء "حفتر"، إلى التهديد المباشر بالتدخل العسكري ، بحسب ما تعتبره مصر تهديدا لأمنها القومي، وما تصفه مصر وحلفاؤها بأنها " مليشيات إرهابية " في الإشارة إلى المكونات العسكرية في حكومة الوفاق، من خلال تقدمها ومحاولات الدخول إلى مدينة سرت المحادية للحدود الليبية المصرية، ونظراً لتعقد الوضع في ليبيا وتصاعد النفوذ الإقليمي بين روسيا وتركيا وأوروبا على بسط الهيمنة وتقاسم الثروة في بلد يعاني من الحرب الأهلية، فالتهديدات الصادرة من الرئيس المصري يمكن إعتبارها في سياق التدافع بين القوى الكبرى ورداً على التنافس في ليبيا[2]، وقد كان قرار مصر بالتهديد بالدخول للحرب مبنياً على جملة من العمليات يمكن حصرها في ما يلي:

---

[1] السيسي يلمح بالتدخل العسكري في ليبيا، ويؤكد على شرعيته"، موقع دوتشي فيلي، 20-06-2020، تاريخ الدخول: 10-05-2022، على الرابط التالي: http://bit.Ly/3dmfk .

[2] تزامنا مع تقدم الوفاق إلى سرت والجفرة، تصريحات " فقاعية " للسيسي، صحيفة بني شقق التركية، 22-06-2020، تاريخ الدخول: 11-05-2022، على الرابط التالي: http://www.yemisafak.com/ar/xorld/3459869

1. الهروب إلى الأمام بسبب الأوضاع الداخلية:

تُعاني مصر منذ ثورة 25 يناير 2011، وما جاء بعدها بسنتين من إنقلاب عسكري، إضافة إلى الأزمات الإقتصادية الكبيرة وتراجع في السياحة وحالة الركود، بسبب الأوضاع الأمنية المتردية والتي أثرت على الإستثمارات الخارجية، إضافة إلى عودة عدد كبير من العمال المصريين من الخارج، وهذا ما نتج عنه زيادة الضغط على النظام المصري داخلياً، وعليه فكان لزاماً على مصر وكحل مؤقت البحث عن عدو خارجي من أجل الإصطفاف خلف القيادة السياسة[1] .

إضافة إلى تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19)، وفشل مصر في السيطرة عليه، وهو ما تسبب في الغضب والتذمر من النظام السياسي، وعليه وجوب حل التصعيد الخارجي، وكأزمة باتت تحاصر النظام السياسي المصري موازنة سد النهضة وإنخفاض مستوى المياه في نهر النيل، وهو ما يمثل تهديداً لقطاع الزراعة، وفشل الرئيس السيسي الذي أصبح المسئول الأول عن توقيع إتفاق المبادئ عام 2015 مع رئيس الوزراء الإثيوبي.

2. تزايد ضغط الحلفاء:

من أسباب التصعيد كذلك زيادة ضغوط حلفاء السيسي، خاصة بعد تراجع قوات حفتر وهزائمه المتواصلة، وهو ما يهدد خطط الإمارات وأدوارها في المنطقة، فالتهديد المصري وارد في الحسابات الإماراتية، ووقف تقدم حكومة الوفاق لمن يتم إذا لم تتغير المعادلة العسكرية من جديد.

3. المكايدة السياسية:

إن العلاقات السياسية المصرية التركية شهدت توتراً كبيراً، وخاصة بعد الإنقلاب العسكري سنة 2013م على الرئيس الراحل "محمد مرسي" وإستقبال تركيا لعدد كبير من المعارضين المصريين، إضافة

---

[1] تصعيد السيسي ضد ليبيا .... هل يريد الحرب فعلا أم له مآرب أخرى ؟، 23 يونيو 2020، موقع عربي بوست، تاريخ الدخول: 24-04-2021، على الرابط: http://bit.Ly/2YD2HaO .

إلى محاولة الإنقلاب العسكري في تركيا عام 2016، إضافة لدعم مصر لنظام بشار الأسد، والدور الذي لعبته في التنسيق مع المليشيات الكردية المعتبرة من طرف تركيا بأنها منظمات إرهابية في سوريا.[1]

وعليه تعتبر القاهرة الإقتراب التركي أو حلفائها من الحدود الغربية يمثل تهديداً حقيقياً لأمنها القومي، إضافة إلى ذلك التخوف المصري من التهميش مع إمكانية عقد إتفاقية ساسية تركية كما حدث في سوريا، إضافة إلى ضمان عدم إقامة قواعد عربية في الشرق الليبي[2]، لذلك فإن التهديد المصري بالتدخل العسكري، لا يعني بأن مصر لم تقم بأي عمليات عسكرية من قبل، حيث أنه قام الطيران المصري من قبل بقصف أهداف على الحدود مع ليبيا، أو في العمق الليبي بقدمي ضرب معسكرات تابعة لعناصر جهادية، أو عناصر تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وهو نفس العمل الذي أعقب إعدام عدد من العاملين المصريين المسيحيين على يد التنظيم الجهادي في سرت[3].

هذا إضافة إلى نظرة السيسي للأراضي الليبية على أنها بيئة جافة ومناسبة للتيارات المسلحة، التي تهدد أي نظام في حال سيطرة مشروع أخر غير مشروع حفتر، على عامل الأراضي الليبية أو حتى فقط على المنطقة الشرقية، تخوفا من التهديدات التي قد ترشح عن هكذا وضع، إضافة إلى ذلك تأتي سياسة السيسي الأمنية من خلال تعزيز أركان حكمه، حيث يسعى لضمان عدم وصول الإسلاميين للحكم أو مشاركتهم فيه في ليبيا، إذ يعتبره التهديد الحقيقي لنظامه، إضافة لسعي السيسي منذ وصوله للحكم لإجهاض ثورات الربيع العربي، معتمداً على دعم النظام الإماراتي بقيادة محمد بن زايد والنظام السعودي بقيادة محمد بن سلمان .

كما أن التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا في الفترة الأخيرة، كان لها تأثيرها الواضح على الأمن المصري، فتدهور الأوضاع الأمنية والسياسة المستمر في ليبيا، إضافة إلى إحياء التيارات الإعلامية بشقيها المعتدل والمتشدد، حيث سعى الإخوان المسلمين للسيطرة على المشهد الأمني، حيث قامت

---

[1] دول خليجية تدفع مصر باتجاه حرب في ليبيا (تقدير)، 24 يونيو 2020، وكالة الأناضول التركية، تاريخ الدخول: 01-05-2022، على الرابط: http://bit.Ly/2Aehjtq

[2] France 24 Center in 03/05/2022) , http:// France24.com / on / 20200623-will Egypt send troops into libya 23 , troops , into libya .

[3] الطيران المصري يواصل قصف أهداف بليبيا، 27 يونيو 2020، بي بي سي، تاريخ الدخول: 03-05-2022، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40058876

بتكليف مليشيات تابعة لها، بتأمين العاصمة الليبية والوزارات المتعددة مع إستمرار المواجه بين المليشيات المرتبطة بالأحزاب الإسلامية وتلك الموالية لرئيس الحكومة، وتحالف القوى الوطنية وإندماج المليشيات العسكرية خاصة التي لها علاقة بتنظيم القاعدة، وقيامها بتأمين الحدود الغربية والجنوبية.

هذا إضافة إلى إمتلاك هذه المليشيات مخازن ضخمة من الأسلحة على إختلاف أنواعها وإرتباطها بصلات قوية مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، إضافة إلى وجود معسكرات تدريب للعناصر الجهادية في مناطق قرب الحدود المصرية، والذي من شأنه التأثير على الأمن المصري، وعليه فالتهديدات القادمة من الحدود العربية لمصر عبر ليبيا، تعتبر واحدة من مصادر التهديد الواحدة في التصاعد، والتي تشكل ضلعا أساسيا في التهديدات الأمنية لدور الجوار، سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية.

ومن ناحية أخرى، التخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار كجماعة أنصار بيت المقدس في مصر[1]، حيث تعاني مصر من تنامي الجماعات الجهادية لاسيما في وجود خطوط تشابك جغرافي وسياسي، وإيديولوجي بين التيارات الإسلامية في البلدين لتتعمق العلاقة بين هذه الجماعات خاصة بوصول الإسلامي للحكم في مصر، بعد ثورة 25 يناير زادت مخاطر هذه الجماعات التي أسقطت من طرف الموجة الثورية في 30 يونيو، وهذا إنعكس على الوضع السياسي الليبي في مجموعة من المؤشرات، تمثل نقاط إلتقاء حملت في طياتها تأثيرات مباشرة من قبل الجماعات الجهادية الليبية على الأمن المصري[2]، نلخصها في النقاط التالية :

1. التعديات المتبادلة بين الجماعات الجهادية في مصر وليبيا :

على هذه الجماعات نجد جماعة أنصار الشريعة وألوية "عمر عبد الرحمن كروافه" للقاعدة، حيث تشكل هذه الجماعة مصنعاً لتدريب المشددين وتصدير الصلاح إلى مصر، وخاصة الجماعات النظيرة

[1] جاد مصطفى البستاني وآخرون، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، 1 ماي 2020، الرابط التالي: http://www.acresg.org/41600 .

[2] خالد حنفي على، ما بعد الهجوم الجوي إلى أين يتجه الدور المصري في الأزمة الليبية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 62، مارس 2019.

في سيناء، وحيث أعلنت تقارير أمنية عن مشاركة مصريين في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، وقتل السفير الأمريكي إضافة إلى تفجير القنصلية المصرية في بنغازي كرد فعل عن فض إعتصامات الإخوان، كما نظمت جماعات جهادية ليبية عرضاً عسكرياً على الحدود في مصر كرسالة تهديد غير مباشرة للملفات المصرية[1].

2. نمو الجريمة المنظمة نتيجة ضعف السيطرة على حدود البلدين:

أدت رخاوة الأجهزة الأمنية المصرية بعد الثورة، وإنقسام المؤسسات الأمنية إلى مليشيات مسلحة، وسقوط نظام القذافي، والذي أدى إلى عدم السيطرة على الحدود، الأمر الذي زاد في نمو الجريمة المنظمة بأشكالها، من تهريب سلاح وتجارة مخدرات والبشر وغيرها، مما شكل بنية إقتصادية للجماعات الجهادية، سواء في مصر أو ليبيا لتمويل عملياتها، إضافة إلى إنتقال الأسلحة من ليبيا إلى مصر التي تحولت إلى سوق لها، حيث تقدر جهات رسمية حجم السلاح في مصر بعشرة ملايين قطعة غالبيتها قادمة من ليبيا[2].

3. إستهداف المليشيات المسلحة للمصالح المصرية في ليبيا:

تعرضت كنيسة مصرية في بنغازي للحرق بعد إتهامها بتأسيس شبكة للتبشير بالمسيحية، إضافة إلى حوادث الإختطاف للعمال المصريين في الأراضي الليبية من قبل الجماعات المسلحة، كما تعرضت كذلك تجمعات المصريين في المدن الليبية لغرباء من طرف المنظمات الإرهابية تحت جناح الإخوان، وهذا من أجل إجبارهم لمغادرة ليبيا مما تسبب في أزمة سياسة وأمنية وإقتصادية للنظام الجديد في مصر، ناهيك عن إجبار مئات المصريين من طرف الجماعات التابعة للإخوان من أجل الإنخراط في صفوفهم والقتال لصالحهم[3].

---

[1] حسام سويلم، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، " المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط: Http://www.acresg.org .

[2] مصادر عسكرية للمصري اليوم: الهجوم الفرافرة نفذنه عناصر جهادية متسللة من ليبيا، صحيفة المصري اليوم، يوم 28-11-2019، متاح على الرابط: http.elmasryelyoum .com

[3] خليل العناني، "معضلة السيسي في ليبيا"، صحيفة العربي الحدي، 21 فبراير 2018، متاح على الرابط التالي: www.alaraby.co.uk .

وفي إطار مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة، شنت القوات المسلحة المصرية عن المعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية، فوفقا لوزارة الدفاع المصري، يتم تخصيص جزء من المساعدات الأمريكية التي تصل إلى 1.3 مليار دولار سنويا لشراء حزمة المعدات، من شأنها أن تساعد في تحسين أداء الدوريات المصرية على الحدود الليبية، وقد ذكرت قناة العربية أن مصر ستشتري أبراج للمراقبة المحمولة، وأجهزة إستشعار مراقبة، وأجهزة إتصالات بقيمة 100 مليون دولار، للكشف عن التهديدات المبكرة، وكجزء من الإتفاق ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب الجنود المصريين عن كيفية إستخدام تلك المعدات[1].

[1] إيريكا وينغ، الأمن المصري والعرب الأهلية في ليبيا، 17-04-2016، تاريخ الدخول: 24-05-2022، أنظر الرابط: http://www.washingtoninstitute.org

المطلب الثاني: التداعيات السياسية

أثار دخول تركيا المشهد الليبي غضب النظام، ليزداد هذا الغضب بعدما ساهمت المساعدات العسكرية التركية في تفوق قوات الوفاق، وتراجع قوات حفتر إلى سرت، وعودة إلى بدايات توتر العلاقات المصرية التركية، والتي وصلت أوجهها بعد الانقلاب العسكري عام 2013 على الرئيس الراحل "محمد مرسي"، حيث إستقبلت تركيا عدد كبير من المعارضين المصريين، ممّا تسبب في خلافات كبيرة بين البلدين في عدة قضايا وملفات، منها محاولة الإنقلاب العسكري في تركيا عام 2016، إضافة إلى مساندة ودعم مصر سياسيا لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، ودور القاهرة في التنسيق مع الميليشيات الكردية المصنفة من طرف تركيا على أنها منظمات إرهابية في سوريا[1].

هذا إضافة إلى إعلان وزير الخارجية التركي مولود جاوش في 28 نوفمبر 2019، عن توقيع تركيا لمذكرة تفاهم بشأن الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطنية الليبية برئاسة فايز السراج لحماية حقوق تركيا في البحر المتوسط، إضافة إلى توقيع إتفاقية حول التعاون الأمني والعسكري بين أنقرة وحكومة الوفاق، الأمر الذي شكل نقطة تحول في القضية، وقوبل من طرف مصر وعدد من الدول العربية والغربية.

إضافة إلى قلق مصر من التواجد العسكري التركي على الحدود المصرية (الغربية)، في ظل ما تقوم به حكومة الرئيس التركي " رجب أردوغان " من دعم الجماعات الإرهابية، إضافة إلى أطماعه التوسعية التي تشكل خطرا على الأمن المصري[2]، حيث أن مصر ترى بأن التدخل التركي في ليبيا، أدى إلى تعقيد الأزمة بشكل غير مسبوق نقلها إلى مرحلة أكثر تعقيدا، وقد حدث هذا التدخل تحت ستار دعم حكومة وفاق المدعومة من قبل عدد من المرتزقة والمليشيات الإرهابية، و رغم أنه يخفى مطامع إقتصادية وإقليمية وأمنية لأنقرة، حيث مكن دعم قوات حكومة الوفاق من السيطرة على عدد من المناطق في غرب ليبيا، تحت سيطرة الجيش الوطني الذي يقوده خليفة حفتر، وإعتباره تهديدا للأمن القومي الوطني المصري

[1] غاندي عنتر، خيارات الأمن القومي المصري في ليبيا، طبيعة التحديات، وكفاية السلوك الرسمي، مركز الجزيرة للدراسات، 19 يونيو 2020.

[2] مسعد حجاج الرفاعي، أبو الديار، تداعيات وانعكاسات التدخل التركي في ليبيا على الأمني القومي المصري، من الفترة 2011-2020، المجلد الثاني عشر، العدد 2021.

بشكل خاص، وكان موقف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أنه وجه أكثر من مرة تحذيرا شديدا لقوات الوفاق المدعومة عسكريا من قبل تركيا، ومليشيات إرهابية ومرتزقة من التقدم شرقاً، حيث أكد أن خط (سرت– الجفرة) خط أحمر، وبالمقابل دعا البرلمان الوطني الليبي الجيش المصري إلى التدخل في حال تصاعد الأمور، نظرا لما ينطوي عليه هذا التصاعد من تأثيرات سلبية تمس أمن مصر وليبيا[1].

كما إعتبرت مصر كل الشواهد تؤكد انخراط تركيا في الصراع الليبي، وذلك بتقديم الدعم السياسي والعسكري لحزب " العدالة والبناء " الدرع السياسية لتنظيم " الإخوان المسلمين" ومدى خطورته على الأمن والإستقرار في مصر، إضافة إلى دعم حكومة الوفاق ومليشيات مصراتة، منذ أفريل 2019 ،وهذا تزامنا مع عملية " الكرامة " التي يشنها الجيش الوطني الليبي بقيادة " خليفة حفتر "، بدعم من الحكومة الليبية المؤقتة في شرق البلاد، بقيادة عبد الله ، من أجل الإستيلاء على طرابلس وتحريرها من المليشيات المسلحة الداعمة لحكومة الوفاق[2].

أما بالنسبة لمعاهدة ترسيم الحدود البحرية، فقد إعتبرتها السلطات المصرية محاولة لإبتزاز ثروات الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من في المحروقات والغاز الطبيعي والثروات البحرية المعدنية الأخرى، لتجد معارضة من طرف الدول المطلة على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وخاصة منها، مصر، اليونان، قبرص، فرنسا وإيطاليا، التي إعتبرتها إستيلاء على ثروات ليبيا من طرف تركيا، بالتواطؤ مع حكومة طرابلس، إضافة إلى إعتبارها تهديد لخط تزويد الدول الأوروبية بالطاقة الممتد في البحر المتوسط على مساحة 1870 كلم.

وعليه إعتبرت مصر التدخل التركي في الصراع الليبي عسكرياً، من شأنه تهديد تماسك الأمن القومي العربي، وتفجير نزاع عسكري داخل الصف العربي قد تكون أثاره كارثية، كما أنه سيزيد من تعقيد المشهد

[1] سحر المنعم محمود الخولي، أثر معالجة مواقع الصحف المصرية الإلكترونية للأزمة الليبية خلال فترة إعلان القاهرة 2020، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 55، الجزء3، أكتوبر 2020.

[2] محمد بدر الدين مزايد، التدخل التركي في ليبيا ومآلات الإسلام السياسي، الأنديبندنت أونلاين، 2020، رابط الموقع: http://www.independent-arabia.com/made120301

السياسي الإقليمي، وإعتباره كذلك بمثابة التعدي الواضح على الشرعية الدولية، كما أنه لن يمثل خطوة لحل الأزمة الليبية[1].

على المستوى الإقليمي، من المتوقع أن يؤدي التدخل العسكري التركي إلى تدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة من جانب الدول الداعية لحكومة " عبد الله الغني " وعلى رأسهم مصر، وذلك بالتنسيق مع الجيش الوطني الليبي، وهذا عبر توجيه ضربات جوية ضد مواقع تنظيم داعش وغيره من المليشيات المسلحة في ليبيا، وبعبارة أخرى حدوث حرب بالوكالة بين حلفاء ككومة طبرق من جهة، وبين تركيا وحلفائها من جهة أخرى.

تعتبر مصر التدخل التركي الداعم لحكومة الوفاق ذات الروابط والتوجهات الإخوانية، إضافة إلى دعم تركيا للمليشيات المسلحة المتطرفة، كل هذا ما هو إلاّ تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي والأمن الوطني المصري بإعتبار مصر تشترك مع ليبيا في حدود برية مباشرة على طول 115 كلم، هذا ما يمنح القاهرة الحق في إعمال مبدأ الدفاع الشرعي عن الذات، وفق نص المادة 58 من ميثاق الأمم المتحدة[2].

ومن هنا جاء تصريح الباحث بالشأن العسكري في المعهد المصري للدراسات السياسية الإستراتيجية "محمود جمال" بأن القوات المصرية متواجدة في شرق ليبيا منذ بداية ما يسمى عملية الكرامة بقيادة اللواء " حفتر"، مضيفا لـ" عربي 21 " بأن الجيش المصري يقوم بتدريب قوات حفتر سنة 2014، كما دخلت على خط المواجهة بإعتبار ليبيا بعداً إستراتيجيا للأمن القومي المصري، إضافة إلى عدم رغبة القيادة المصرية في رؤية تيار إسلامي يتولى مقاليد الحكم على حدودها.

إضافة إلى اعترافه بقصف القوات المصرية لمواقع داخل الشرق الليبي في 2015 و2017 ضد ما أسمتها التنظيمات الإرهابية وقتها، كما يمكن إعتبار مصر ملزمة بتوجيه جهودها لدعم وإنشاء المؤسسات الليبية الدستورية من خلال دعم الدولة الوطنية الليبية وإستعادة سيادتها كاملة، مع السعي لتوحيد

[1] عبد المجيد أبو العلاء، التدخل العسكري التركي في ليبيا، وتداعياته على الجماعات الإرهابية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020، تقرير متاح أنلاين على: http://www.acrseg.org/41453.

[2] Marthew.A, Baum & youri M, zhukov (2015), Filtering revolution, reporting bios in international newspaper , coverage of the Libya on civil war, journal of peace research , p17.

المؤسسات الأمنية والإقتصادية والتنفيذية مع أنها سطوة التنظيمات العسكرية غير القانونية، إلى جانب إبعاد المرتزقة وإنهاء أي تواجد عسكري غير شرعي لأي طرف كان.

إضافة لسعيها الدائم للتنسيق مع المؤسسات الليبية في مجالات الإهتمام المشترك وحماية الحدود المشتركة من الأرض المصرية دون غيرها، كما ركزت مصر على قطع الطريق أمام محاولات التنظيمات الإرهابية لإتخاذ ليبيا كقاعدة للتمدد والإنتشار في شمال إفريقيا ودول الساحل والصحراء وأوروبا، كما دعت لوقف الأنشطة الخارجية بإستغلال المشهد الليبي في إنتهاك سيادة الدولي، بإعتبار مؤتمر برلين الأول 20 يناير 2020، والثاني 23 يونيو 2021، أحد فصول هذا الدور[1].

من بين أهم المساعي الدبلوماسية والسياسية المصرية، نجد إعلان القاهرة في 6 يونيو 2020، وهي عبارة عن مبادرة مصرية تهدف لحل الدراسة الليبية بإسم " إعلان القاهرة "، قام بالإعلان عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي يوم السبت 06 يونيو، أكد فيها على تحذير كل الأطراف من التمسك بالخيار العسكري لحل الأزمة في ليبيا، بحضور قائد الجيش الليبي "خليفة حفتر"، ورئيس البرلمان الليبي "عقيلة صالح "، هذا الإعلان الذي لقي تأييدا من الإمارات العربية المتحدة و السعودية، والأردن وروسيا وأمريكا والبحرين، من خلال تأييد مبادرة الوقف الفوري لإطلاق النار في ليبيا، وخلال المؤتمر جرى قصف لـ وادي بي جنوب شرق مدينة سرت، والذي يعتبر بمثابة رفض لبعض الأطراف لهذه المبادرة، حيث قام بإسم حكومة الوفاق الوطنية بإعلان رفض المبادرة ورفض زمن إنتهاء النزاع المسلح، ويشن الجيش الليبي هجمات على تشكيلات الوفاق معتمد على غطاء جوي تركي، كما قصفت الطيران التركي مجموعة من لأسر نازحة من مدينة ترهونة، ومن أهم بنود هذا الإعلان:

- التأكيد على سلامة الأراضي الليبية ووحدتها مع إحترام كل الجهود والمبادرات الدولي بوقف إطلاق النار.
- إرتكاز المبادرة على مخرجات مؤتمر برلين، والتي نتج عنها حل سياسي شامل متضمنا خطوات تنفيذية (سياسية، أمنية وإقتصادية)، مع إحترام حقوق الإنسان.
- إعادة سيطرة الدولة الليبية على مكانة مؤسساتها الأمنية مع دعم المؤسسة العسكرية.

[1] الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك إلى مصر، مصر والملف الليبي، السبت 15 فبراير 2020.

- العمل على إستعادة الدولة الليبية لكل مؤسساتها الوطنية.

كما نتج عن هذا الإعلان بداية التهديدات العسكرية الصريحة للدول العربية، ليصل سباق التسلح لذروته، حيث ساهمت كل من فرنسا والمملكة المتحدة البريطانية، وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في تسليح مثلث القوة العربي الحالي: (مصر، الإمارات والسعودية)، ودعم فرنسا لصناعات مصر العسكرية[1].

[1] أوحود وافي ، إتفاق القاهرة 2020 ، خطوة لمواجهة تهديدات تركيا العسكرية في المنطقة العربية، جيوبوليتكا مصر، ليبيا ، الشرق أوسطى والرأي الأمني التركي، 6 جوان 2020.

المطلب الثالث: التداعيات الإقتصادية

بدأت تداعيات الأزمة السياسية تلقي بآثارها السلبية على واقع الإقتصاد المصري، المحمل أساسا بأعباء ثقيلة في حسن أثار سوف تزداد تباعا خلال المرحلة القادمة، وبإعتبار أن ليبيا تشكل فقط إرتباط إستراتيجي لمصر بحكم مرتكزات الجوار الجغرافي المشترك والإتصالات الإجتماعية، في ظل تشابك العلاقات الإقتصادية بين ليبيا ومصر، والتي تشمل عدداً من المحاور وتتوزع على الإستثمارات الليبية في مصر، وشركات المقاولات والتشييد المصرية العاملة في ليبيا إلى جانب قضيتي التصدير والعمالة المصرية في ليبيا، والبالغ عددها 1.5 مليون عامل، وفقا لأرقام وزارة الخارجية المصرية، يضاف إلى هذا آثار سلبية أخرى غير مباشرة تمثل فاتورة جانبية سوف يتعين علم الإقتصاد المصري سدادها من جراء الإتفاقية الليبية، تتمثل في إرتفاع كلفة التأمين على ديون مصر بسبب تقارير صادرة عن مؤسسات تصنيف عالمية .

كما صنعت المنطقة العربية بكاملها ضمن مناطق الإضطراب وعدم الإستقرار السياسي في المدى القصير، وكذلك إرتفاع تكلفة بعض المشتقات البترولية التي تستوردها مصر من الخارج، وفي مقدمتها مشتقات غاز البوتاجاز ووقود الطائرات وبعض أنواع من البنزين، ويعد ملف الإستثمارات المشتركة لاسيما الليبية في مصر، من أولى الملفات التي بدأت تتأثر بتطورات الأزمة الليبية، حيث يبلغ إجمالي هذه الإستثمارات نحو 03 مليارات دولار، تتوزع على شركة تعمل فيه معظم الأنشطة الخدمية والسياحة والصناعة والزراعة والإنشاءات، ويعود جزء مهم من هذه الإستثمارات إلى الصندوق السيادي الحكومي وشركات الإستثمارات الخارجية الليبية الذراع الإستثمارية للصندوق السيادي الحكومي، بينما يعود جزء آخر إلى مستثمرين من القطاع الخاص الليبي الذي يوجد في السوق المصرية بقوة منذ فترة بعيدة.

ومن بين أحسن المشاريع والمؤسسات المتطورة بشكل كبير، نجد مشروع الفاتح " العملاق "، والذي يعتبر من أحدث الإستثمارات الليبية في مصر والذي أحاط به الغموض منذ إندلاع الثورة الليبية، حيث وصلت حجم الإستثمارات فيه إلى 116 مليار جنيه، والتي كان من المفروض ضخها في عشر سنوات، وهو يعتبر شراكة بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة المصرية وشريكة ليبيا للإستثمار العقاري

والسياحي بعمل مشاركة ليبية بـ 78% ومصرية بـ 22%، وهو عبارة عن مدينة متكاملة وترفيهية وإدارية تضم أكبر حديقة إستوائية في الشرق الأوسط[1].

وفي المقابل فإن حجم الأعمال الكبير الذي حصلت عليه شركات مقاولاتية مصرية في السوق الليبية خلال المرحلة الماضية شهد تأثيراً قوياً مع تأزم الوضع في المرحلة الأخيرة، وتدخل تركيا عسكرياً في ليبيا، وهذا ما دفع الشركات إلى التوقف عن تنفيذ الأعمال وسرعة إجلاء مهندسيها وفنانيها من المواقع المختلفة هناك خوفاً على حياتهم بينما توقفت المصارف وجهات الإسناد الحكومية عن صرف مستحقات هذه الشركات بسبب حالة الإضطراب التي تشهدها المناطق الليبية.

وتتضمن قائمة المشروعات والشركات المصرية التي تضررت بشكل مباشر في السوق الليبية، الشركة العامة للمشروعات الكهربائية" إيليجكت"، وشركة السد العالي للمشروعات الكهربائية والميكانيكية "هايديلكو"، والشركة المساهمة المصرية للمقاولات "العبد" وهي شركات تابعة للشركة المصرية القابضة للتشييد، حيث أن شركة " إيليجكت " لديها تعاقدات بقيمة 110 مليون يورو في مشروعات تنفذها مع إحدى الشركات الليبية، وهي الشركة الإفريقية للمشروعات الكهربائية، وتشمل المشروعات الخاصة بتركيب محطات ومحولات الجهد العالي بمطار طرابلس بتكلفة 140 مليون دينار ليبي.

إضافة إلى تنفيذ الأعمال الخاصة بتوريد وتركيب حديد الأبراج، وتنفيذ أعمال النقل والأعمال الدنية والتركيبات الكهربائية المتعلقة مشروع خط الجهد العالي – سرت – بن غازها، بتكلفة 66,7 مليون دينار ليبي، بالمقابل لم تقتصر التداعيات على الشركات الحكومة المصرية فقط، بل إمتدت إلى شركات القطاع الخاص أيضا، والتي ترتبط بمشروعات في السوق الليبية كشركة "صبور " للإستشارات الهندسة والمقاولات، والتي إضطرت لوقف مشروعين، الأول خاص بأعمال الصرف الصحي على أطراف العاصمة طرابلس، إلى جانب تصميمات هندسية لإنشاء مستشفى دولي وحديقة ملاهي دولية بمنطقة الواحات الليبية [2].

[1] محلة الإتحاد، الإقتصاد المصري يدفع فاتورة باهضة للأزمة الليبية، 05-03-2019، تاريخ الزيارة: 22-04-2022، أنظر الرابط: http://www.alitihad.ae

[2] عربي بوست، تصعيد السيسي ضد ليبيا.... هل يريد الحرب فعلا أم له مطالب أخرى، 23 يونيو 2020، موقع عربي بوست، تاريخ الدخول: 11-04-2022، أنظر الرابط: http://bit.Ly/2yD2haO

أما الملف الأكثر تأثيرا للإقتصاد المصري من جراء الأزمة البيئية، فيتمثل في إضطرار نحو 1.5 مليون عامل إلى مغادرة مواقع العمل في ليبيا، والعودة إلى مصر فراراً بحياتهم وتشكل عودة هؤلاء العاملين ضغطاً شديداً على سوق العمل المصرية التي تعاني بطالة حادة، حيث لا يمكن لقطاعات الإقتصاد المختلفة أن تستوعب عدد العمالة السائدة في ضل ركود إقتصادي وتوقف العديد من المشروعات، خاصة في مجال عمل حول العائدين، حيث محل تعمل نسبة كبيرة منهم في قطاع الإنشاءات، ففي عام 2012 ، طالبت السلطات المصرية العمالة المصرية بالعودة نتيجة تردي الوضع الأمني، ليعود سنة 2017م، حوالي 400 ألف عامل مصري.

كما برزت مدى خطورة تواجد العمالة المصرية في ليبيا مع قيام تنظيم الدولة الإسلامية بجريمة ذبح 21 قبطي مصري في ليبيا في 15 فيفري 2015، وإثر تلك الجريمة قررت السلطات المصرية حضر السفر نهائيا إلى ليبيا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتهديد حياة المصريين فيها.

إلا أنه وفي عام 2019، ومع تحسن وإستقرار الأوضاع الأمنية خاصة في شرق ليبيا، إتفقت مصر مع الحكومة الليبية المؤقتة في طبرق، منتصف مارس 2019 على خطوات تنسيقية لتنظيم دخول آلاف العمال المصريين إلى ليبيا خلال المشاركة، فيما أطلق عليه " عمليات إعادة الإعمار"(مونيتور 27-03-2019)، وهو ما عبر وأكد على الإنحياز المصري للحكومة الليبية في الشرق، بإعتبار أن ذلك سيضمن تحقيق المصالح المصرية في ليبيا.

ومن بين التداعيات الإقتصادية كذلك، نذكر ما تضمنه تقرير مؤسسة " ماركت " الدولية حول التصنيف السيادي لعدد من دول المنطقة العربية، وإرتفاع تكلفة التأمين على الديون المصرية ضد مخاطر التعثر في السداد لأجل خمس سنوات بحوالي 19 نقطة، ليرتفع بذلك المؤشر الخاص بالديون المصرية إلى نحو 375 نقطة، وتتمثل خطورة هذا التصنيف الجديد في صعوبة حصول مصر على قروض في الأسواق العالمية في الفترة المقبلة، وما يترتب عليه من تحقيق جودة الجدارة الإئتمانية لعدد من البنوك والمؤسسات المصرية العاملة في القطاع المالي.

وقد كان التلويح من طرف الرئيس " السيسي " بالتدخل العسكري في ليبيا، بمثابة الخوف والقلق من التهميش الإقتصادي لمصر ، وخاصة في ظل وجود روسي أمريكي وتركي في ليبيا وإحتمالية إبرام صفقة بين أنقرة وموسكو على غرار ما حدث في سوريا، دون الإلتفات إلى مصالح مصر لاسيما ذات الطابع

الإقتصادي كالمشاركة في إعادة الاعمار، وإفساح المجال للجماهير المصرية للعودة إلى ليبيا كما كانت عليه، وهذا في إطار عامل الضغط من طرف الرئيس السيسي[1].

ومن بين التداعيات الناجمة عن سوء الأوضاع الإقتصادية في ليبيا، والتي إنعكست وبشكل مباشر على الوضع الإقتصادي المصري، حيث أثبتت الإحصائيات إلى تراجع في حجم التبادل التجاري بين ليبيا ومصر بعد الثورة، حيث أنه يتجاوز الـ 3 مليار دولار في حين كان يبلغ 10 مليار دولار قبل الثورة (أحداث 2011)، حيث تراجعت حجم الصادرات المصرية للسوق الليبي بنسبة 75%، بناءا على بيان لرئيس الجمعية المصرية الليبية لرجال الأعمال المهندس ناصر بيان في عام 2015، كما أضاف بأن حجم الصادرات المصرية للسوق الليبي لا يتجاوز حاليا 25 % ويتركز معظمها في السلع الغذائية والإستراتيجية.

كما يمكن القول كذلك بأنه وبولوج تركيا في الحرب ومساند مصر لخليفة حفتر، كان لأغراض إقتصادية، من أجل تأمين الحصول على المنتوجات البترولية المتواجدة داخل ليبيا، وبأسعار تفضيلية، حيث تسعى مصر لتوفير إحتياجاتها النفطية وبأسعار أقل من العالمية، وهذا من أجل التخلص من التهديد السعودي المتكرر بقطع الإمدادات المطاطية، حيث صرح " عبد الرزاق الناظوري" رئيس أركان قوات حفتر في 2016، بأن النفط الليبي في خدمة مصر، كان ذلك تزامنا مع توقف شركة" أرامكو" الحكومية السعودية للطاقة على إمداد مصر بالمواد النفطية.

وفي مطلع شهر أكتوبر 2016 أعلنت ليبيا من خلال تيار" حفتر " إذ أكد النائب " زياد غنيم " عضو مجلس النواب الليبي، أن مجلس النواب الليبي طالب الحكومة بتقديم دعم لمصر، شحنات البترول اللازمة، دون مقابل، وفي نفس السياق نجد إشارة "مصطفى صنع الله ''القائم بأعمال وزير النفط الليبي في حكومة الوفاق في منتصف 2016، بأن حكومة عبد الله النيني " موازية عقدت إتفاقيات مع شركات مصرية وإماراتية ببيع نفط ليبيا بسعر 35 دولار للبرميل وهو سفر أقل من الأسعار العالمية في تلك الفترة.

[1] France 24, (Ente in 11-04-2022) , http:// www.France 24. com/en/20200-623 , will egypt send 06- 2020 / will egypt send troops into Libya23.

كما ساهم هذا التهديد بالتدخل في تطلع مصر إلى المساهمة في إعمار وتأهيل البنية التحتية للبترول والغاز في ليبيا، بمعني دخول شركات البترول المصرية العاملة في مجال تنفيذ وتصميم وصيانة المشروعات في عمليات إعادة إعمار القطاع النفطي، علما بأن ليبيا تحتاج إلى حوالي 60 مليار دولار من أجل إستعادة قدرات الإنتاج وكفاءة التشغيل للقطاع النفطي.

وعليه فسعي مصر لتحقيق مكاسب إقتصادية نتيجة المشاركة في إعادة إعمار، وتأهيل البنية التحتية للبترول والغاز في ليبيا، بمعنى دخول شركات البترول المصرية العاملة في مجال تنفيذ وتصميم وصيانة المشروعات في عمليات إعادة إعمار القطاع النفطي، علماً بأن ليبيا تحتاج إلى حوالي 60 مليار دولار من أجل إستعادة قدرات الإنتاج وكفاءة التشغيل للقطاع النفطي.

وعليه فسعي مصر لتحقيق مكاسب إقتصادية نتيجة المشاركة في إعادة إعمار البنية التحتية النفطية الليبية[1]، إضافة إلى سعي مصر لعقد إتفاقيات مع القوى العظمى، وإستغلال الأزمة الليبية من خلال الإلتفاف حول المعارضين للتدخل العسكري التركي وسعيا منها للإستفادة إقتصاديا مثل ما حدث مع إيطاليا و صفقة " الفرفاطتين" البالغة 1.2 مليار دولار، والمرفوضة من طرف البرلمان الإيطالي بسبب قضية مقتل " جوليو ريحيني ".

[1] أضواء على مصالح إيطاليا في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، تر: ماركو لاكوفيتو ، مركز الدراسات الإستراتيجية " " ، تاريخ النشر، 26 جويلية 2017.

من خلال هذا الفصل يمكننا القول بأن التدخل العسكري التركي في ليبيا كان بمثابة دافع لمزيد من التأزم أكثر منه إلى الحل الذي تروج له تركيا، فالملاحظ أن الأزمة الليبية تجاوزت حدودها وكان لها أثر كبير على محيطها الإقليمي، نظرا لما نجم عنها من تداعيات إقتصادية وسياسة وأمنية في المنطقة، هذه التداعيات التي قد تدفع بهذه الدول إلى الدخول في حالة فوضى، فتسرب الأسلحة من الداخل الليبي وظهور جماعات إرهابية متشددة متحكمة في ترسانة عسكرية هامة، إضافة إلى تعدد أشكال الجريمة المنظمة من تهريب وتجارة الأسلحة إلى بيع البشر، كل هذا أدى إلى تبعات إقتصادية دعت دول المنطقة إلى بدل أموال في التصدي لهذه الظاهرة وتأمين حاجيات اللاجئين.

كما أن عودة العمالة أدخلت دول الجوار الليبي في ظاهرة إرتفاع نسبة البطالة ولم تتوقف التداعيات عن هذا الحد، بل تعدتها للجانب السياسي من خلال محاولة تركيا إرساء تجمع جديد للإسلام السياسي الموالي لها، وهذا ما إنجرّ عنه مشاكل أمنية داخلية لدول الجوار، ليرسخ فكرة ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية، مع رفض أي تدخل أجنبي أو تقسيم لليبيا، من خلال جملة من المبادرات.

الخاتمة

من الواضح أن التدخل السكري التركي في ليبيا، يحمل في طياته حسابات إستراتيجية تعكس مكانة البلد في المدرك الاستراتيجي لتركيا، والذي تأتي في إطار تصوراتها عن أدوارها في قلب المعادلات الإقليمية وإبراز حقيقة جديدة أمام العالم، تتعلق بالتأثير التركي والحقوق السيادية في شرق المتوسط بالشكل الذي يتماشى مع طموحاتها الأوسع لتحقيق المكانة، كقوة إقليمية طامحة ، قد تجد تركيا نفسها في مواجهة شاملة على طول المنطقة وعرضها في شرق المتوسط مما يزيد من حدة التوتر ويضيف معطى جديد إلى معادلة التنافس والصراع الإقليمي والدولي على الموارد و النفوذ.

حيث أن الدور الذي تسعى إلى ترسيخه من خلال تفويض البرلمان التركي للحكومة بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا لدعم حكومة الوفاق حفاظا على المصالح التركية في منطقة مهمة بالنسبة للأمن القومي التركي، والذي أثار جدلا كبيرا لما له من آثار و تداعيات إقليمية ، حيث عارضت العديد من الدول توسع الدور التركي في ليبيا، كما رأت بعض الدول المعنية بالأزمة الليبية بأن السياسة التركية في ليبيا تزيد من تعقيد الأوضاع و بإمكانها أن تؤدي إلى صراع إقليمي ودولي في منطقة شرق المتوسط بين الدول المتنافسة على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية، ومن خلال دراستنا للعوامل المحددة للتدخل العسكري التركي وإصرار صناع القرار التركي لتكون تركيا طرفا رئيسيا في القضية الليبية ، يتضح بأن لتركيا العديد من المصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية في ليبيا ، وأن هذا التدخل التركي المباشر يعتبر أمرا ملحا تفرضه ضرورة حماية المصالح التركية الأساسية في شرق المتوسط، كما يمكن القول بأن هذا التدخل لا يمثل إعلان حرب أو سياسة توسعية خاصة في ظل معانات تركيا من أزمات اقتصادية داخلية و تداعيات سلبية جراء هذا التدخل باعتبارها طرفا رئيسا في الأزمة السورية، هذه المعطيات تدفع بصاحب القرار التركي على عدم المجازفة بخوض مغامرات عسكرية خارجية، والدليل على ذلك الدعوات التركية للتهدئة مع الدول المعنية بالأزمة الليبية و رغبة تركيا في تحقيق السلام و دعمه في ليبيا، هي من الدلائل على عدم وجود رغبات توسعية تركية في ليبيا، مع اعتبار هذا التدخل عملاً استراتيجيا فرضته سياسات بعض الدول كمحاولات لعزل تركيا وحرمانها من حقوقها في شرق المتوسط.

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع باللغة العربية :

1. الكتب :

- أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية و الأمنية ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 06 يناير 2021.
- أحمد أبو الوفاء، الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، ج 5، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.
- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ، ناشرون، 2010م.
- أحمد عسكر، موقف تونس و الجزائر من الأزمة الليبية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، 2020، العدد2020.
- إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي، النظرية العامة القاهرة ، دار الفكر العربي 1988.
- أبو القاسم محمد الغزالي، الطرق و النقل البري و التغير الاجتماعي و الاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1981.
- إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، ط1، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت ،1990.
- السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، 2000.
- الطيب بوعزة ، نقض الليبرالية، الرياض، مكتبة الملك، فهد للنشر، 1999.
- أضواء على مصالح إيطاليا في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، ترجمة حوار مع الباحث بمركز الدراسات الإستراتيجية " ماركو لاكوفيتو " ، تاريخ النشر، 26 جويلية 2017.
- الهادي مصطفى بولقمة و آخرون، الجامهيرية الليبية، دراسة جغرافية ، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1995.
- الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلى مصر ، مصر و الملف الليبي، السبت 15 فبراير 2020.

- أوحود وافي ، اتفاق القاهرة 2020 ، خطوة لمواجهة تهديدات تركيا العسكرية في المنطقة العربية، جيوبوليتكا مصر، ليبيا ، الشرق أوسطى والرأي الأمني التركي، 6 جوان 2020.
- بطرس بطرس غالي، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة.، مجلة السياسة الدولية، عدد7، 1967.
- بلقاسم كرماني، العلاقات الدولية، دراسة المفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي، الرباط، مطبعه فاضلة، 1994.
- بوكرا إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر،الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
- بوبوش محمد، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1، الأردن ، عمان، دار الخليج للنشر و التوزيع، 2016.
- بيسان مصطفي موسى، الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية، دار البحوث العلمية، العدد 8.
- تامر كامل الخزرجى،العلاقات السياسية الدولية واستراتيجيه، إدارة الأزمات، عمان، دار مجد اللاوي للنشر والتوزيع ، 2005
- جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997.
- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية: ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول، بذريعة حماية حقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005.
- حسام احمد محمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني دراسة فقهية و تطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية،1996.
- حمادة سلطان وآخرون، القانون الدولي العام.القاهرة، دار النهضة العربية. ط 2. 1984.
- خالد المصري، النظرية اللبنانية في العلاقات الدولية، مجله جامعه دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 3، العدد 2، 2014.

- دومينيكو لوسوردو، "الحرب الوقائية الولاء لأمريكا ومعاداتها": رؤية أوروبية المجلة العربية للدراسات الدولية،المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004.
- سماح عبد الصبور، مأزق الانتقالية.، نظرية التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمة العالمية، مجله السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظريه، المجلد 49،العدد 195، يناير 2014.
- سمير بدوي، تطورات الأزمة الليبية و تأثيرها في الأمن القومي المصري، السياسة الدولية، الأهرام، العدد220.
- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، 2010.
- عاطف علي صالح، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي، ط1،القاهرة، دار النهضة العربية، 2009.
- صمويل هنغنتون، صدام الحضارات ، إعادة صناعة النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط2، 1999.
- عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام ،ط1 ، الأردن، دار الدجلة، 2009، ص 60.
- عبد الوهاب الكياكلي و آخرون، موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985.
- عبد الرحيم رحموني ، الأمن الجزائري و الفضاء الإقليمي، ط1، الأردن، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
- عزة هاشم، المصالح و المحددات الروسية في الأزمة الليبية ، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 220.
- عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام ، دراسة مقارنة بيرون، المؤسسة الحديثة للكتب، 2010.
- علي إبراهيم، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، المبادئ الكبرى والنظام الدولي الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- علي الصادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الطبعة 11، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1975 ، ص 210.

- علي عوده العقابي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، بنغازي، الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2004.
- عمر فرحاتي و أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، 2016.
- غاندي عنتر ، خيارات الأمن القومي المصري في ليبيا، طبيعة التحديات ، و كفاية السلوك الرسمي، مركز الجزيرة للدراسات ، 19 يونيو 2020.
- فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا " المكونات و المستقبل "، اسطنبول، مركز جسور للدراسات، 2020.
- فوزي أوصديق، مبدأ التدخل، لماذا أو كيف؟، الجزائر، دار الكتابة الحديث ،1999م.
- فضل إبراهيم الأجاود، المدخل إلى جغرافيا النقل في ليبيا، القاهرة، الدار العربية للنشر و التوزيع، ط2، 2008.
- لعروسي محمد عصام، (2020) ، التزامات المسلحة وديناميكية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطبعة الأولى ، مصر ، القاهرة ، مطبوعة النيل العربية.
- لخضاري منصور، كتاب الرؤيتان الجزائرية و الليبية للازمة الليبية ، قطر ، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2020 .
- ليلى نقولا رحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، دمشق، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011.
- ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية ، ج2، ترجمة محمود سيد أحمد، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005
- لطرش علي عيسى عبد القادر، حماية البيئة والتنمية المستدامة ، آفاق و تحديات، ط1، 2016، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ص71.
- مارثن غريفتيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008 .
- ماهر عبد المؤمن أبو يونس، استخدام القوة في خوض الشرعية الدولية،الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004.

- ❖ محمد المبروك المهدي، كتاب جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، 1990.
- ❖ محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافيا أوروبا و حوض البحر المتوسط، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتب، 1999.
- ❖ محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة ، دمشق منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005.
- ❖ محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، الدار المصرية للطباعة والنشر 1971.
- ❖ محمد علي الغدامسي، النفط الليبي، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية و إنتاجية النفط و الغاز العربي، بيروت، دار الجليل، 1998.
- ❖ مسعد حجاج الرفاعي، أبو الديار، تداعيات و انعكاسات التدخل التركي في ليبيا على الأمني القومي المصري، من الفترة 2011-2020، المجلد الثاني عشر، العدد 2021.
- ❖ منى سليمان، أبعاد و تطورات المواقف الأوروبية و الدولية من الملف الليبي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد220.
- ❖ منور ميلشي، محركات التغلغل التركي في ليبيا ، " المرصد، العدد 30 ، الخميس 24 ماي 2018.
- ❖ يوسف قرضاوي، الحل الإسلامي فريضة وضرورة، بيروت، مؤسسة الرسالة 1983.
- ❖ ياسر الحوشي، مبدأ عدم التدخل واتفاقية تحرير التجارة العالمية، ط1، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- ❖ يوسف ناصف حقي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتب العربية ،1985.

2. المجلات :

- ❖ أركان إبراهيم عدوان ، مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا و تداعياته الدولية، " مجلة جامعة الأخبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد 01، 2020.
- ❖ بوحنية قوي والشيخ عصام (2014) ، التجربة السياسية لحركة النهضة التونسية ما بعد الثورة ، بحث منشور مؤتمر الدين و الممارسة السياسية في شمال إفريقيا والسودان ، جامعة الجزائر.

- حسن الحاج علي احمد، العالم المصنوع، دراسة البناء الاجتماعي للسياسة العالمية ، مجله عالم الفكر، الكويت ،المجلد 33، العدد 4، ابريل 2005.
- حنان درسي ، التدخل التركي في الأزمة الليبية، المحددات و التداعيات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 01، 2022.
- خالد موسى المصري، الوضعية في العلاقات الدولية، دراسة التقديم النظريات الوضعية، مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.
- خالد حنفي على ، ما بعد الهجوم الجوي إلى أين يتجه الدور المصري في الأزمة الليبية، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد 62، مارس 2019.
- سحر المنعم محمود الخولي ، أثر معالجة مواقع الصحف المصرية الالكترونية للأزمة الليبية خلال فترة إعلان القاهرة 2020 ، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 55، الجزء3 ، أكتوبر 2020.
- سمير صارم، صراع البحر القادم من أجل الغاز ، مجلة الفكر ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد39، 2010.
- سمية رمدوم، الخيارات الإستراتيجية لتركيا في إفريقيا، بين النظرية و التطبيق، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد11، أكتوبر 2016،.
- سامي بخوش وفيروز مزياني، المقاربات الاجتماعية في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر البحث، جامعه باتنة، الجزائر، العدد 6 ، تموز 2014.
- صبرينة كيحال، حكيم غريب، التدخل التركي في ليبيا الكولونيالية جديدة، أم تعاون اقتصادي، مجلة العلوم السياسية العالمية، المجلد 5، العدد 3 – ديسمبر 2021.
- عادل حمزة "إشكالية التدخل الانساني في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة دبالي.
- عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون الاجتماعية، جامعه الملك سعود، الرياض، العدد 16، 2010.
- علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل الأزمة الليبية الراهنة ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 5 ، المجلد 1 ، يناير 2017.

- عميرة أيسر، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، صحيفة الرأي ، 18-11-2021.
- لقمان عمر محمد النعيمي، تركيا و الثورات العربية " تونس، مصر، ليبيا "، مجلة دراسات إقليمية، العراق، المجلد 10، العدد 33، مارس 2014.
- محمد نور الدين، الطموح التركي في غاز شرق المتوسط، أبعاده و تداعياته، مجلة شؤون عربية، العدد 180، ديسمبر 2019.
- منجي الحامدي، الأزمة الليبية تحل على شاكلة الأزمة المالية و على تونس تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن ، مجلة تونس، بوابة إفريقيا الإخبارية، 08-01-2020.

3. الرسائل الجامعية :

- خير الدين باشا، تطورات الازمة الليبية الأخيرة و رهانات الموقف الرسمي التونسي، نواة، 27-05-2020.
- أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- إخلاص بن عبيد، "آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني" مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة.
- إبراهيم نصر الدين، قضيه جنوب السودان، ورقه بحثيه مقدمه إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، معهد الدراسات.، افريقيا، جامعه القاهرة، 1999.
- بن عطية رقية، التدخل الدولي في الصومال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1، 2010-2011 .
- جمال منصر ، التدخل العسكري الانساني في ظل الأحادية القطبية، دراسة في المفهوم، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
- رابحي خضرة ، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة، أطروحة دكتوراه ،قانون عام.كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2015/2014.
- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام ألقذافي.مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012.

- ساسي بن علي، المنظمات غير الحكومية الإنسانية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل في العلاقات الدولية ، مذكرة ماجستير ، معهد العلوم السياسية،و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994.
- سعيد صفي الدين الطوب، مقومات التنمية السياحية في ليبيا، دراسة في جغرافيا السياحة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2001.
- عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقته بالنمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002-2003.
- عبد القادر بوراس، نظرية السيادة المحدودة في حق أو واجب التدخل الإنساني ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، فرع القانون العام ، جامعة سعد دحلب ، البليدة .
- عبد الكريم با اسماعيل "التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي" دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، 2015.
- عصام عبد الفتاح مطر، "القضاء الجنائي الدولي، مبادئه وقواعده الموضوعية والإجرائية، الإسكندرية، إدارة الجامعة الجديدة، 2008.
- فاروق كمال محمد عز الدين ، جغرافيا النقل في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الأدب، قسم الجغرافيا، 2001.
- فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية، نموذج منظمة أطباء بلا حدود مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009-2010.
- محمد بن شيخ، التدخل في العلاقات الدولية بين الحصر النظري والممارسة الفعلية، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا، القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية، 1995 .
- محمد مصطفى يونس، النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر ،رسالة دكتوراه، كلية الحقوق،جامعة القاهرة ،1985.

- مزان راضية ، حق التدخل الإنساني في الإستراتيجية الأمريكية، دراسة حالة.مشكلة كوسوفو ربيع 1999 ، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002 .
- مريم دماغ، إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان العراق 1991، الصومال 1992، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر.بسكرة.2009-2010.
- موسى موسى، " مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياته"، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، فرع القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة الدانمارك، 2007 .
- يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، عهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007

4. المقالات :

- التدخل التركي في ليبيا، المحددات و التحديات، دراسة منشورة لمركز الإمارات للسياسات ، 4 أغسطس 2020، تاريخ الزيارة 2022/04/04.
- جلال سلمي، تركيا و ليبيا و جيوبوليتيك الطاقة في المتوسط، المعهد المصري للدراسات ، تقديرات سياسية، 09-12-2019.
- خالد حنفي علي، جرائم الحرب في إفريقيا، سياسة الدولية،37، ع 146 أكتوبر 2001، ص 154.
- دانيال غانسر، مقال بعنوان، عود إلى أزمة الصواريخ في كوبا.
- رخا أحمد حسين، موقف الولايات المتحدة من أزمتي ليبيا و شرق الأوسط.
- مبدأ عدم التدخل، Non Intervention، هو أساس ما تقوم عليه التعاملات والتفاعلات الدولية التي تقضي بتقييد سلوكات وأفعال الدول من ارتكاب ما هو منافي أو ما يسمى بسيادة دولة أخرى.
- محمود سمير الرئيسي" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية : حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب " ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 21 ديسمبر 2015.

- بن عنتر عبد النور، الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولية، السياسة الدولية عدد 210، أكتوبر 2017
- لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسة الدولية الانفرادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012.
- هل تعثرت القوى المتدخلة في ليبيا بخطيئتها الاستراتيجية إلا مؤخرا؟ ، ونذكر بهذا الصدد تقرير البرلمان البريطاني الذي أعاب على حكومتي توني بلير و نيكولا ساركوزي، الانطلاق من مسلمات خاطفة، و تحليل جزئي دون التأكد من التهديد ضد المدنيين.
- أخبار الجزائر، أولا بأول : ملفات اقتصادية و أمنية و سياسية في أجندة زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تركيا، 15-05-2022.
- عمراني كربوسة، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القدافي و تهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي ، قالمة، جامعة 8 ماي 1945، يومي 24-25-نوفمبر 2013، ص6.
- تزامنا مع تقدم الوفاق إلى سرت و الجفرة ، تصريحات " فقاعية " للسيسي ، صحيفة بني شقق التركية، 22-06-2020، تاريخ الدخول : 11-05-2022، على الرابط التالي :

المواقع الالكترونية :

- الجزائر و تركيا تتفقان على بدل كل الجهود لوقف إطلاق النار في ليبيا، وكالة الأنباء الجزائرية، 7يناير2020، تم الولوج إلى الموقع يوم : 09-04-2022، http://www.aps.dz/ar/algerie/82097.2020.01.07.17.51.50
- أحمد ادرس ، الأزمة الليبية وتداعياتها در على منطقة المغرب العربي ، مركز الدراسات المتوسطية الدولية ، العدد 06 ،سبتمبر 2019، ص4.
- أحمد العرفي، النفوذ التركي في الأزمة الليبية : التداعيات السياسة و الأمنية ، تاريخ الزيارة : 21-04-2022 ، انظر الرابط: http:/ www.pasenah_iiis.org .

- أحمد عبد العليم، انقاد الحليف " دوافع تصاعد الانخراط التركي في ليبيا "، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 27 جويلية 2019 ، أنظر الرابط : http:// Future uae.Com/ar- AE / Main page / Item 14853.
- أخبار الجزائر أول بأول، ملفات اقتصادية و أمنية و سياسية في أجندة زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تركيا ، 15-05-2022 ، أنظر الرابط : http://algerieakhbar.com، تاريخ الزيارة 18-05-2022.
- السيسي يلمح بالتدخل العسكري في ليبيا، و يؤكد على شرعيته ، موقع دوتشي فيلي ، 20-06-2020، تاريخ الدخول: 10-05-2022، على الرابط التالي : http://bit.Ly/3dmfk.
- الصدى نت، بعد مخاولة تسهيل تسلل باشاغا إلى طرابلس من ترابها، هل خرجت تونس عن الحياد في الصراع الليبي، http://www.essada.net ، تاريخ الولوج إلى الموقع، 19-05-2022.
- المجلة 26-06-2020، سياسيون جزائريون، التسوية السياسية الحل الوحيد للأزمة الليبية، رابط الموقع: http://ara.mayalla.com ، تاريخ الزيارة 09-04-2022.
- أخبار ليبيا، 13-11-2017، الجزائرية لتطوير الاستثمار، تكشف حجم الاستثمارات الليبية بأراضيها، رابط الموقع: http://akhabrlibya.net تاريخ الزيارة : 03-04-2022.
- العربي 21، لماذا فشل باشاغا في دخول العاصمة الليبية انطلاقا من تونس؟ الأحد 17 أفريل 2022، موقع الزيارة : http://m.arabi21.com: ، تاريخ الدخول : 19-05-2022.
- أنديبندنت عربية 29-04-2019، انفصاليون يتلقون الحراك الجزائري ، رابط الموقع : http:// Independent arabia.com، تاريخ الزيارة 09-04-2022.
- أنظر، نشاطات الدبلوماسية في الجزائر من أجل حل سياسي للأزمة الليبية ، وكالة الأنباء الجزائرية، 8 يناير 2020، تم الولوج للموقع يوم 12-04-2020. Http://www.aps.dz/ar/algerie/82051-2020-01-0808-540.
- أنظر، جدل حول تفعيل الاتفاقية الأمنية في ليبيا و الجزائر، السراج، طلبها ضد قوات حفتر، موقع الوسيط في 2020/12/21، تم الدخول للموقع في : 2022/04/11 على الرابط : http://bit.ly/2tJEacd .

- أنظر ، الرئيس تبون يستقبل وزير الشؤون الخارجية الإيطالي، 9 يناير 2020، تم الدخول إلى الموقع في : 10-4-2022 على الرابط التالي : http://www.aps.dz/ar/algerie. 2020.01.03.18.40.15
- الإيمان مهذب و غازي كشميم، الحرب في ليبيا اصطفاف و مواقف إقليمية و دولية تفوضها المصالح و يحكمها التاريخ 23.07.2020، الموقع : www.aldjazeera.net/2020.23.23.
- إيريكا وينغ ، الأمن المصري والعرب الأهلية في ليبيا، 17-04-2016، أنظر الرابط: http://www.washingtoninstitute.org، تاريخ الدخول : 24-05-2022.
- أيمن سيانة، التدخل التركي في ليبيا، الدوافع و التداعيات، مركز فارس للاستشارات و الاستراتيجيات، 2022/04/29 ، الرابط http://bit.Ly/3dABT5a .
- العربية المسماري، أنقرة كنقل الأسلحة من عدة مطارات إلى ليبيا، 2020/03/12، تاريخ الإطلاع، 2022/04/11، على الرابط: http://bit.ly/2yBdjLF .
- التدخلات الروسية في ليبيا و التحذيرات الأمريكية، الدوافع و حدود التأثير، تقدير موقف الرصد و التحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 10-03-2022، http///NIT.LY/333KMCV.
- الطيران المصري يواصل قصف أهداف بليبيا، 27 يونيو 2020 ، بي بي سي، تاريخ الدخول : 03-05-2022، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40058876 .
- المغرب ، 20-09-2019، رغم تراجع عدد المنتجات المصدرة ، الصادرات التونسية إلى ليبيا تتعافي و تتطور ب103% في جانفي المنقضي، رابط الموقع : http://www.lemaghreb.tn ، تاريخ الزيارة : 18-05-2022.
- تونس و ليبيا تبحثان عن التعاون الثنائي و أزمة ليبيا، دوتيشه فيل ، 28 أكتوبر 2019، تم تصفح الموقع في : 09-04-2022، على الرابط التالي : http://bit.Ly/2Q2nLRd.
- تونس تنفي دخولها في أي تحالف مع أحد أطراف النزاع الليبي، موقع دوتشيه فيله، 26-12-2019، تم تصفح الموقع : 09-04-2022، على الرابط التالي http://bit.Ly/2N3cBSA

- تصعيد السيسي ضد ليبيا .... هل يريد الحرب فعلا أم له مآرب أخرى ؟، 23 يونيو 2020 ، موقع عربي بوست ، تاريخ الدخول : 24-04-2021، على الرابط : http://bit.Ly/2YD2HaO.
- بوابة الحركات الإسلامية، لماذا تتغلغل تركيا في دول المغرب العربي؟ ، 2020/02/08، تاريخ الإطلاع 2022/04/03 على الرابط التالي ; http://bit.Ly/2MMx2cm
- بي بي سي عربي، ليبيا : هل يخوض أوردوغان مغامرة وقودها السوريين؟ ، 09-06-2020، تاريخ الإطلاع : 11-04-2022، على الرابط التالي : http://bbc.ia/2v87jip.
- تحولات السياسة التركية في ليبيا، الدوافع و الانعكاسات، مركز الإمارات للسياسات ، تاريخ الدخول 06-04-2022، أنظر الرابط التالي : http://cutt.us/SjH66.
- تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا الدوافع و الانعكاسات، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ الدخول 06-04-2022 انظر الرابط التالي : http//cutt.us/sjh66
- تصريح وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 12-10-2021، نقلا عن www.aps.dz.
- توفيق الهامل، الجزائر و تعقيدات تجديد بنية السلطة و تحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات ، نقلا عن الرابط التالي بتاريخ 21-04-2022 Http://studies al djezeera.nathan/reports/2015/ar/20155311054495879 39.html:
- حسام سويلم ، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، " المركز العربي للبحوث والدراسات ، متاح على الرابط : Http://www.acresg.org.
- جاد مصطفى البستاني وآخرون : التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات ؛ 1 ماي 2020، الرابط التالي : http://www.acresg.org/41600.
- خالد الغرابلي، لماذا الغضب الفرنسي من التدخل التركي في ليبيا؟ ، فرنسا 24، 25-04-2022، ttp:bit.ly/39FJDNX.
- خالد الغرابلي، لماذا الغضب الفرنسي من التدخل التركي في ليبيا؟، فرنسا 24 في : 14-04-2022، على الرابط : http://nit.ly/39FDJNX.
- خراج أحميد بوفرقة، خصائص ليبيا السياحية، مأخوذة من الموقع التالي : http://wwww.masress.com/author?mame.

- خليل العناني ، "معضلة السيسي في ليبيا " ، صحيفة العربي الحدي ، 21 فبؤاير 2018، متاح على الرابط التالي : www.alaraby.co.uk.
- خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إلى الأمة، موقع اليوتوب ، 19-09-19، الموقع ttp://www.youtube.com/watch?V=dqBiD38S_2C،022-04-11
- دوكري ويلسي ، (2012)، كيف تتعامل تونس مع أزمة المهاجرين، مهاجر نيوز ، ص15، رابط الموقع : http://infomigrate.net/ar/post
- دول خليجية تدفع مصر باتجاه حرب في ليبيا (تقدير)، 24 يونيو 2020، وكالة الأناضول التركية، تاريخ الدخول : 01-05-2022، على الرابط : http://bit.Ly/2Aehjtq.
- دي دبليو، 05-06-2020، جدل واسع بشأن وحدة أفريكوم، المزمع إرسالها إلى تونس، رابط الموقع : http://www.dw.com..ar، تاريخ الزيارة : 11-04-2022.
- رجاء غرسة، تداعيات الوضع الليبي على تونس، خطة للطوارئ و يقظة سياسية و أمنية، 09 يناير 2020، غلى الرابط : www.ultratunisia.ultrasawt.com ، تاريخ الدخول : 19-05-2020.
- سيوتنيك عربي، مذكرة التفاهم الليبية التركية للتعاون الأمني و العسكري تدخل حيز التنفيذ ، 2019/12/26، تاريخ الإطلاع 11-04-2022 على الرابط التالي: http://bit.Ly/30N2-BVW.
- سمير يوسف، من سوريا إلى ليبيا، كيف تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة لصالح روسيا؟، منظمة إعلاميون حول العالم، 15-04-2022، http://bit.ly/3eLBhVx.
- ضياء الدين زيادي، خطة إنسانية استباقية على الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين الليبيين، قناة الجزائر، نقلا عن الموقع http://www.elwatanmedia.com/p3ms التوقيت: 10.30.
- عباس ميموني، بين الحياد و الانحياز، الأزمة الليبية تقسم مواقف الدول العربية، أفريل 2022، ttp://www.w0aao.com
- عبد النور عنتر، الدول المغاربية و الأزمة الليبية، توافق في التصورات و تضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات، 07-04-2022، http://bit.ly/2Oh8trp.
- عبد اللطيف الحناشي، الصراع في ليبيا وتداعياته على تونس ، 12 جويلية 2017، رابط الموقع : http://www.turess.com ، تاريخ الدخول : 20-05-2022.

- عبد اللطيف الحناشي ، الصراع في ليبيا وتداعياته على تونس، 12 جويلية 2015، أنظر الرابط : http://www.turess.com ، تاريخ الدخول : 19-05-2022..
- عين أوروبية على التطرف، هل يبتز أوردوغان أوروبا؟ ، 11 مايو 2020، تاريخ الإطلاع عليه 04 /2022/04، على الرابط التالي : http://bit.ly/3egld24
- محمد السعيد، التدخل العسكري في ليبيا، 6 أسئلة تشرح لك لعبة الحرب بين تركيا و مصر، دراسة الكترونية منشورة من موقع الجزيرة للدراسات ، 2020/07/28، تاريخ الزيارة الإلكترونية 2021/04/03، موقع الزيارة : ttp://www.aldjazira.net/midan/reality/politics/2020/7/28
- محمد عبد الحفيظ الشيح، تطورات الوضع الليبي سياسيا و عسكريا و انعكاساته إقليميا على ضفتي المتوسط ، مجلة شؤون عربية، العدد181 ربيع 2020، Http://bit.ly/2/La5MwV .
- مجلة الإتحاد، الاقتصاد المصري يدفع فاتورة باهضة للأزمة الليبية ، 05-03-2019، أنظر الرابط : http://www.alitihad.ae، تاريخ الزيارة : 22-04-2022.
- محمد بدر الدين مزايد، التدخل التركي في ليبيا و مآلات الإسلام السياسي، مقال منشور على الأنديبندنت أونلاين، 2020، رابط الموقع : http://www.independent-arabia.com/made120301.
- مصادر عسكرية للمصري اليوم : الهجوم الفرافره نفذنه عناصر جهادية متسللة من ليبيا، صحيفة المصري اليوم ، يوم 28-11-2019، متاح على الرابط: http.elmasryelyoum.com
- وحدة الدراسات السياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات " ، مذكرة التفاهم اليبية التركية "، أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية ، 18 ديسمبر 2019، أنظر الرابط : .http://dloha institute. orglar / Lists/ABCR.PS. PDF Document Library/
- محمد سمير الرنتيسي، "" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب "، مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2019، شوهد بتاريخ : 21-04-2022 ، أنظر الرابط :

tp://www.studies.aldjezeera.net/ar/reports/2019/12/131212/0194115 7.html

- واقعية إنشاء خط " ايست ميد " ، و آثاره على دول شرق الأوسط، دراسة إلكترونية منشورة على موقع سبوتنك للدراسات 2020/07/23، تاريخ الزيارة 2022/04/23 ، على موقع التالي: .http://arabic.sputniknews.com/xorld/202007231046083799
- RT ، عقب إرسالها قوات إلى ليبيا و تركيا توجه رسالة بالعربية إلى مصر " تاريخ الزيارة : 2022-05-11 أنظر الرابط : hTTPS://arabic.rt.com/middle_eart / 10743 . 19
- عبد المجيد أبو العلاء، التدخل العسكري التركي في ليبيا، صورة ، تداعيات على الجماعات الإرهابية ، تقرير منشور على المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020، تقرير متاح أنلاين على : http://www.acrseg.org/41453.
- عربي بوست، تصعيد السيسي ضد ليبيا.... هل يريد الحرب فعلا أم له مطالب أخرى، 23 يونيو 2020، مقع عربي بوست، تاريخ الدخول: 11-04-2022، أنظر الرابط: http://bit.Ly/2yD2haO .
- عمر كاراسبان، تأثير اللاجئين الليبيين دوي الطبقة المتوسطة على تونس، مدونات البنك الدولي، 04-01-2015، على الرابط : http://www.albankdawli.org، تاريخ الولوج : 2022-05-19.
- عبد اللطيف الحناشي، الصراع في ليبيا وتداعياته على تونس ، 12 جويلية 2015، أنظر الرابط : http://www.turess.com ، تاريخ الدخول : 21-05-2022.
- علي الهادي، عربي21، لماذا تعترف الجزائر بحكومة الدبية و تتجاهل باشاغا؟ ، الأحد 24 أفريل 2022، أنظر الرابط : http://m.arabia21.com ، تاريخ الدخول : 23-05-2022.

II. المراجع باللغة الأجنبية :

1. الكتب الأجنبية :

- Arab center of researsh and policy studies and reponses , situation assessement 7 january.
- Algarmi Ahmed Daifallah , 2021 turkeys influence in Libya's crises : political and security inplification inside and outsid Libya , International Institue for iranien studies , accessed on 2/05/2021.
- Bernard Couchner, le malheur des autres, Paris, édition Odile Jacob, 1991.
- Chale philipe david, jean jack rocho, théorie de la sécurité , définitions , paris, Edition mont charesti en 2002.
- Emanuel adler, seiging the middle ground, contructivism in the world politics, european journal of international relations, vol 3, n 03 1997.
- Frederick H.Russel : the just war in the middle age, London, Cambridge university , press 1975.
- Evan Harisson , the post cold war international system , London , Routley , Taylor & Francois group , 2004.
- Hew Stracham , " the changine character of war " .
- Jack donnely, realism and international relations , london, combridge , University press, 2000.
- Josef trivithick (2019) turkey is deepening intervention in the libyan civil war point's to erdogan's grand ambitions december 16.
- Jeffe , E.G.H , social and economic développement of Libya , London , Menas press, 1982 .
- Kalevi j holsti. Peace and war : Armed conflicts and international order, New York: Cambridge University, press, 1991 .
- Lassa oppenherin, hersh lauterpacht , international law, vol 1 , London , university of edinburg , 1967.
- Levent Aydin , Rustem yenar , Is it viable an economic integration among " CNETAC " countries? evidence from gravity equation , international journal of economic and management sciences , vol 1 , n°4.
- Marthew.A, Baum & youri M, zhukov (2015), Filtering revolution , reporting bios in international news paper , coverage of the Libya on civil war, journal of peace research

- Martin Griffiths , international relations theory for twenty first century New York, Rootled, 2007.
- Nadir jaillous sultane , " les nations unies et le maintien de la paix aprés la fin de guerre froide .
- Paul Robinson , dictionary of international security , united state of american polity press , 2008 , p189.
- Soner cagaptay and Ben Fishman (2019) , turkey rivols the tripoli , implications for libya's civil war and u.s washing institute , December 2019.
- Tankut Ozlas and Ferhat polat (2019) turkey , Libya , relations economic and strategic imperatives , TRT world research center , december.

2. مواقع الانترنيت :

- Ferhat polat , " the trajectory of turkey-Libya relations" TRT world , 30-08-2019 , acessed on 30-03-2022 , at : http://bit.Ly/2Q5TA89.
- France 24 Center in 03/05/2022) , http:// France24.com / on / 20200623-will egybt send troops into libya 23 , troops , into lybia .
- France 24, (Ente in 11-04-2022) , http:// www.France 24. com/en/20200-623 , will egypt send 06- 2020 / will egypt send troops into Libya23.
- George cafiero (2019) israel's involvement in Libya's civil war, consortium News , July 13, volume 26, November 21 tuesday.
- Haftar orders his forces to hit all turkish strategic traget's in Libya , france24 , 29-06-2019 , accessed on 11-04-2022 at : http://Bit.Ly/2MEaOd9.
- Henri j Barkey , 2020 , turkey's blue homeland doctrine on the méditerranéen takes shape in Libya , june 23.2020 , accessed on 05, 20,2021.
- Henri j Barkey , ekahrimini , turkey's blue homeland doctine on the mediteranean takes shape in Libya , june 23.2020 , accessed on july 15,2020 , via link : Http://bit.Ly/3fymm27.
- Http:// Www/ nom du polar. Com/ nov. 02/ articles/ Gonser/ html.
- Http://htamimi.own0.com/t65598-topic.
- Http http://bit.ly/37ziLTW.
- Http://www.yemisafak.com/ar/xorld/3459869 .
- Samson Confidence Agbelengen , 2021 , the United nations deeprn offectivness in Libya , E.International relations , Mai 7 , Acessed on

09-04-2022 , Http://www.eir.infos/2021/03/04 united nations deeper mediation effectivness.in.libya.

- Linya : examination of international and colla^se and the UK's future polity options mouse of commons , froeign affairs , consulté le septembre 2016 , edited on 11-04-2022.
- La chute de tripoli pourrait transformer la Lybie en " véritable incubateur , http://algerie.mooz.fr
- Necati Demicren , 2020 turkey purpose and strategy in Libya , August turkish Mps pass Bill to send troops to support Libyan government , the gardian 02-01-2019 , acessed on 05-04-2022 at : Http://bit.Ly/36MMA86.
- The release of six turks detained by Haftar forces in Libya , the turkish foreign ministry , france 24 , 07-01-2019 , acessed on 01-04-2022 , at : http://bit.Ly/2F1qD2H.
- Turkish defence minister threatens Haftar will a very harsh response if turkish interests in Libya , are attacked by Haftar"s forces , accessed on 03-04-2022 at : bit.Ly/37F1jVP.
- Turkey and Guater condemn , the attack on tripoli and Erdogan on will act to prevent the conspirary , Al djezeera.net 4/29/2019 , acessed 08-04-2022 at : http://bit.Ly/2MFBGmd.
- Turkey Hand over dozens of armored vihiculs to the Libian national army despite the UN embargo , Arabic defence , 18-05-2019 , acessed 02-04-2022 at : http://bit.Ly/2MFBGmd.
- Voir: lutte antiterroriste , 100 millions USD Octroyé par l'Algérie aux pays du sahel ; 30 Novembre 2017 ,Consulté le : 12-04-2022 -6.

3. البريد الالكتروني :

- منتدى روح العرب، تم الاطلاع عليه يوم 15-04-2021، البريد الالكتروني : **.Www.rahalalarab.yahoo.com**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
أهمية الدراسة	ب
مبررات اختيار الموضوع	ج
أهداف الدراسة	د
حدود الدراسة	د
إشكالية الدراسة	د
فرضيات الدراسة	ه
منهج الدراسة	ه
أدبيات الدراسة	و
صعوبات الدراسة	ح
تفصيلالدراسة	ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل العسكري	
المبحث الأول: مفهوم التدخل العسكري	**11**
المطلب الأول: تعريف التدخل العسكري	**11**
المطلب الثاني: علاقة التدخل العسكري بالمفاهيم المشابهة	**18**
المطلب الثالث: نشأة وتطور التدخل العسكري	**28**
المبحث الثاني: أنواع التدخل العسكري	**36**
المطلب الأول: التدخل العسكري من حيث الأطراف المتداخلة	**36**
المطلب الثاني: التدخل العسكري من حيث الأسلوب المعتمد أو المظهر الخارجي	**43**
المطلب الثالث: التدخل العسكري من حيث الأهداف المراد تحقيقها	**48**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتدخل العسكري	**53**

المطلب الأول: التدخل العسكري من منظور النظرية الواقعية	**53**
المطلب الثاني : التدخل العسكري من منظور النظرية البنائية	**58**
المطلب الثالث: التدخل العسكري من منظور النظرية الليبرالية	**61**
الفصل الثاني: ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي	
المبحث الأول: منطلقات التدخل العسكري التركي في ليبيا	**69**
المطلب الأول: المنطلق الجغرافي والطبيعي	**69**
المطلب الثاني: المنطلق الاقتصادي	**76**
المطلب الثالث: المنطلق السياسي والقانوني	**86**
المبحث الثاني: دوافع التدخل العسكري التركي في ليبيا	**89**
المطلب الأول: الدوافع الأمنية والعسكرية	**89**
المطلب الثاني: الدوافع السياسية	**95**
المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية	**98**
المبحث الثالث: مراحل التدخل العسكري التركي في ليبيا	**101**
المطلب الأول: مرحلة التريث(2011-2014)	**101**
المطلب الثاني: مرحلة التدخل غير المباشر(2015-2019)	**106**
المطلب الثالث: مرحلة التدخل المباشر (2019 -2021)	**109**
المبحث الرابع: المواقف الدولية والإقليمية تجاه التدخل العسكري التركي في ليبيا	**114**
المطلب الأول: المواقف الدولية	**114**
المطلب الثاني: المواقف الإقليمية	**117**
الفصل الثالث: التداعيات الإقليمية للتدخل العسكري التركي في ليبيا	
المبحث الأول: تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا على الجزائر	**124**
المطلب الأول: التداعيات الأمنية والعسكرية	**124**
المطلب الثاني: التداعيات السياسية	**129**
المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية	**135**
المبحث الثاني: تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا على تونس	**138**

المطلب الأول: التداعيات الأمنية والعسكرية	**138**
المطلب الثاني: التداعيات السياسية	**142**
المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية	**145**
المبحث الثالث: تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا على مصر	**148**
المطلب الأول: التداعيات الأمنية والعسكرية	**148**
المطلب الثاني: التداعيات السياسية	**154**
المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية	**159**
الخاتمة	**166**
قائمة المصادر والمراجع	**168**
فهرس المحتويات	**188**
فهرس الخرائط والجداول	**191**

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
1	الحدود الجغرافية لليبيا.	70
2	توزيع المياه في ليبيا.	71
3	التضاريس في ليبيا.	73
4	توزيع آبار و أنابيب النفط في ليبيا .	79

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطور الناتج و الغاز الطبيعي في الفترة 2004-2019.	77